أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
20 يوليو 2026م
6 صفر 1448هـ
89

تحت الرحى

لم تتوقف مأساة الأطفال السودانيين عند حدود النزوح واللجوء، بل امتدت لتصادر أحد أبسط حقوقهم: الحق في التعليم. ففي معسكر كرياندونغو للاجئين بأوغندا، يواصل مئات التلاميذ رحلتهم الدراسية داخل رواكيب متهالكة لا تقيهم لهيب الشمس ولا سيول الأمطار، في مشهد يجسد الثمن الباهظ الذي يدفعه جيل كامل بسبب الحرب. هناك، لم يعد الفصل الدراسي مساحة للتعلم فحسب، بل أصبح معركة يومية من أجل التمسك بالأمل، فيما يظل التعليم آخر ما يربط هؤلاء الأطفال بإمكانية بناء مستقبل يتجاوز آثار الحرب والاقتلاع.

لا تجعلـوا الضحيـة متهمًا

أسوأ ما يمكن أن يفعله الخطاب الديني في زمن الحروب هو أن ينزع المسؤولية عن أكتاف من أشعلوا النار، ويلقيها على رؤوس الذين احترقوا بها.

هذا بالضبط ما يفعله كل خطاب يفسر حرب السودان بأنها نتيجة «ابتعاد الناس عن الله». إنه خطاب يبدو للوهلة الأولى وعظيًا، لكنه في حقيقته يؤدي وظيفة سياسية وأخلاقية بالغة الخطورة؛ إذ يبرئ الفاعل، ويجرّم الضحية.

حين يقول شيخ أو داعية إن سبب الحرب هو فساد الناس أو بعدهم عن الدين، فهو يتجاوز عمدًا سلسلة طويلة من الوقائع: من خطط للحرب؟ من حشد لها؟ من سلّح؟ من حرّض؟ من رفض إيقافها؟ من استثمر في استمرارها؟ هذه الأسئلة تختفي فجأة، ليصبح المواطن البسيط، الذي فقد منزله وأطفاله ومصدر رزقه، هو المتهم الأول.

أي منطق هذا؟

هل المرأة التي تلد في خيمة نزوح مسؤولة عن الحرب لأنها لم تكن قريبة من الله؟ وهل الطفل الذي مات جوعًا أو بالكوليرا أو تحت الأنقاض هو الآخر يدفع ثمن ذنوبه؟ وهل الملايين الذين فروا من بيوتهم يستحقون ما أصابهم لأنهم لم يكونوا صالحين بما يكفي؟

إن هذا المنطق لا يسيء إلى الضحايا وحدهم، بل يسيء إلى الدين نفسه. فالله سبحانه وتعالى أقام العدل، وأمر بمواجهة الظالم، ولم يجعل الأبرياء شماعة يعلق عليها المجرمون جرائمهم.

الأخطر من ذلك أن هذا النوع من الخطاب يوفر غطاءً مريحًا لكل من يحمل السلاح أو يحرض عليه. فإذا كانت الحرب عقوبة إلهية، فلماذا نسأل عن المسؤولين عنها؟ وإذا كان الخراب سببه ذنوب الناس، فلماذا نحاسب من أصدر الأوامر، ومن خطط، ومن قتل، ومن نهب، ومن منع السلام؟

بهذه البساطة يتحول القاتل إلى هامش، بينما تصبح الضحية هي القضية.

كان الأولى بالدعاة أن يقفوا أمام المنابر ليقولوا كلمة واحدة: إن دم المسلم على المسلم حرام، وإن من يؤجج الفتنة بين أبناء الوطن آثم، وإن التحريض على استمرار الحرب كبيرة من الكبائر، وإن كل من يملك قرارًا يوقف القتل ثم يمتنع عنه يتحمل مسؤوليته أمام الله والتاريخ.

لكن هذا الخطاب يغيب غالبًا، لأن قول الحق في وجه أصحاب القوة مكلف، أما محاسبة الشعب المنكوب فلا تكلف شيئًا.

لقد دفع السودانيون ثمنًا يفوق الوصف. ملايين النازحين، عشرات الآلاف من القتلى، مدن دُمرت، ومستقبل أمة كاملة أصبح معلقًا. ثم يأتي من يقول لهم إن المشكلة فيكم أنتم!

ليس هذا وعظًا، بل قسوة. وليس دعوة إلى التوبة، بل تهرب من تسمية الجناة بأسمائهم.

الدين لا يُختزل في تفسير الكوارث بأنها عقوبات، وإنما يظهر في الانتصار للمظلوم، وكبح يد الظالم، والوقوف في وجه المحرضين على الدماء، ولو كانوا أصحاب سلطان أو نفوذ أو جماهير.

إن السودان لن يخرج من محنته بخطاب يجلد الضحايا، بل بخطاب يعيد الاعتبار للمسؤولية الإنسانية والأخلاقية والسياسية. فالحروب لا تنشأ لأن المواطنين ابتعدوا عن الله، وإنما لأن هناك من اتخذ قرارًا بإشعالها، وهناك من وجد مصلحة في استمرارها، وهناك من يخشى قول الحقيقة كاملة.

ولذلك، فإن أقل ما يمكن أن يفعله أصحاب المنابر هو ألا يضيفوا إلى مآسي السودانيين مأساةً أخرى: أن يُقال لهم إنهم هم سبب ما أصابهم، بينما يقف صناع الحرب خارج دائرة الاتهام.

الغلاف

وجهات نظر

ما أسوأ أن تكون مدنيًا:
الحرب التي أفقرت الناس وأغنت تجار الدم — حيدر المكاشفي 11

لماذا أثارت السنوات الأخيرة المجهولة لعلي عبد اللطيف كل هذا الاهتمام؟ — د. وجدي كامل 14

الحقيقة التي لا تراها في الصحافة الأمريكية .. السودان دولة قائمة وشعب مغيب — محمد أحمد شبشة 25

قراءة في كتاب
السودان: حدود السياسة والقبيلة (الأنثروبولوجيا السياسية للصراع) — مغيرة حربية 28

الإسلام والعلمانية وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات — محمد عمر شمينا 40

قانونٌ يُصادَق عليه في الخفاء... وجهازٌ مصرفي على حافة الهاوية — عمر سيد أحمد 43

حكاية من بيئتي
كوم (ود التوم) — محمد أحمد الفيلابي 80

جنوب أم درمان يواجه أزمة مياه بعد توقف محطة الصالحة 04

«كرياندونغو».. تعليم بسياط الغربة والحرمان 07

عقودٌ من الدمار والنزوح
الكرمك.. ذاكرةٌ حبلى بالمعارك العسكرية 17

الدبة تغرق في الظلام...
هجوم على الكهرباء يفاقم معاناة المدنيين 22

من الحرب إلى الدولة .. العقد الاجتماعي صمام أمان 31

القرن الأفريقي رأس رمح صراعات الشرق الأوسط 49

كيف تُعدّ رحلات الرئيس الأمريكي التعبير الأمثل عن السلطة السياسية 64

الروائي والقاص أحمد الملك لأفق جديد
عوالمنا السودان زاخرة بالواقعية السحرية 74

إسبانيا تبكي أرجنتين ميسي... وتتوج بكأس العالم 90

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

جنوب أم درمان يواجه أزمة مياه بعد توقف محطة الصالحة

ملخص

تشهد الأحياء والقرى جنوب محلية أم درمان أزمة مياه حادة بعد توقف محطة مياه الصالحة نتيجة الانخفاض الكبير في مناسيب النيل، ما أدى إلى خروج المضخات الساحبة عن الخدمة وانقطاع إمدادات المياه عن آلاف الأسر.

أظهرت صور الأقمار الصناعية انحسارًا ملحوظًا في مجرى النيل، فيما أعلنت حكومة ولاية الخرطوم تنفيذ خطة طوارئ تشمل إزالة الإطماء، وفتح مسار مائي جديد، وإعادة تموضع المضخات، إلى جانب حفر بئرين جوفيين لضمان استمرار الإمداد مستقبلاً.

أجبرت الأزمة السكان على شراء المياه من عربات الكارو بأسعار مرتفعة، مع تزايد معاناة الأسر بسبب طول ساعات البحث عن المياه وتأثير ذلك على الحياة اليومية، وسط مخاوف من انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه ونقص الخدمات.

ورغم استمرار الجهود الفنية لإعادة تشغيل محطة الصالحة، يرى المواطنون أن الأزمة تكشف الحاجة إلى حلول مستدامة تعزز قدرة مرافق المياه على مواجهة تقلبات مناسيب النيل، وتضمن استمرارية خدمة تعد من أهم مقومات الحياة

«الانخفاض الكبير في مناسيب مياه النيل أدى إلى توقف المضخات الساحبة بمحطة مياه الصالحة.»

أفق جديد

مع الساعات الأولى من الصباح، يتفقد سكان الأحياء والقرى جنوب محلية أم درمان صنابير المياه على أمل أن تعود إليها الحياة، لكن الانتظار يطول يومًا بعد آخر. فالانخفاض الحاد في مناسيب مياه النيل أدى إلى توقف المضخات الساحبة بمحطة مياه الصالحة، لتدخل آلاف الأسر في أزمة عطش جديدة، وتضطر إلى البحث عن مصادر بديلة للمياه في وقت تتفاقم فيه الأعباء المعيشية بفعل الحرب وتراجع الخدمات الأساسية. وبين جهود السلطات لإعادة تشغيل المحطة، ومعاناة المواطنين اليومية، تتجدد الأسئلة حول قدرة مرافق المياه على الصمود أمام المتغيرات الطبيعية والظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

تسبب الانخفاض الكبير في مناسيب مياه النيل في توقف المضخات الساحبة بمحطة مياه الصالحة عن العمل، ما أدى إلى شح في إمدادات مياه الشرب بعدد من الأحياء والقرى الواقعة جنوب محلية أم درمان.

وكشفت صور أقمار صناعية حديثة عن انحسار حاد في مناسيب النيل، مما أدى إلى خروج محطة مياه الصالحة الرئيسية عن الخدمة. وتُظهر صور القمر الصناعي الأوروبي «سنتنيال-2» التغير في مجرى النهر خلال شهر واحد، حيث توضح الصور بين 2 يونيو الماضي و12 يوليو الجاري ضيقًا في المجرى المائي الرئيسي وظهور مساحات جافة شاسعة كانت مغمورة بالمياه سابقًا.

وأعلنت حكومة ولاية الخرطوم عن خطة طوارئ شاملة لاحتواء الأزمة، تركزت على استنفار كافة آليات وحفارات الولاية للعمل على مدار الساعة بهدف إزالة الإطماء وفتح مسار مائي جديد نحو المضخات، مع توقعات بإعادة تشغيل المحطة خلال 48 ساعة.

كما وجه والي الخرطوم بإعادة تموضع المضخات الرئيسية ونقلها إلى مواقع أقرب للمجرى العميق للنهر لتفادي تقلبات المناسيب، بالإضافة إلى الشروع فورًا في حفر بئرين جوفيين عاليَي الإنتاجية كمصدر احتياطي للتشغيل في حالات الطوارئ.

وفي ظل انهيار البنية التحتية وتراجع الخدمات الأساسية، وجد آلاف السكان أنفسهم مضطرين لشراء المياه بأسعار تفوق قدرتهم. وبينما تتفاقم المعاناة الإنسانية، تتصاعد المخاوف من الأمراض المرتبطة بتلوث المياه وغياب البدائل، في وقت يواجه فيه المواطنون ظروفًا اقتصادية ومعيشية بالغة القسوة.

وخلال جولة ميدانية واسعة في عدد من الأحياء السكنية جنوبي مدينة أم درمان، بدت آثار أزمة المياه واضحة في تفاصيل الحياة

«تدخل آلاف الأسر في أزمة عطش جديدة، وتضطر إلى البحث عن مصادر بديلة للمياه.»

«أظهرت صور الأقمار الصناعية انحسارًا حادًا في مناسيب النيل وخروج محطة مياه الصالحة عن الخدمة.»

اليومية؛ طوابير طويلة أمام مصادر المياه، وأطفال ونساء يحملون الأواني لمسافات بعيدة، فيما تتوقف بعض الأنشطة لساعات بسبب انعدام المياه.

يقول هاشم حمد النيل، أحد سكان منطقة الصالحة، لـ«أفق جديد»: «منذ أيام لا تصل المياه إلى منزلنا إلا لساعات قليلة، وأحيانًا تنقطع تمامًا. أصبحنا نشتري المياه من عربات الكارو التي تجرها الدواب، لكن الأسعار ترتفع يومًا بعد آخر، وهذا يشكل عبئًا كبيرًا على الأسرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة».

أما عائشة يوسف، ربة منزل من جنوب أم درمان، فتقول لـ«أفق جديد»: «نقضي جزءًا كبيرًا من اليوم في البحث عن المياه. عندما لا نجدها في الشبكة نضطر إلى شراء براميل المياه من أصحاب الكارو، وأحيانًا ننتظر لساعات حتى تصل العربة إلى الحي. أكثر ما يقلقنا هو الأطفال وكبار السن الذين يحتاجون إلى المياه باستمرار».

بدوره، يقول حسن يوسف، عامل يومية، لـ«أفق جديد»: «أعمل بالأجر اليومي، وما أكسبه بالكاد يكفي الطعام، لكن الآن أصبح جزء من الدخل يذهب لشراء المياه. لم نكن نتوقع أن نصل إلى مرحلة ندفع فيها مبالغ كبيرة مقابل شيء أساسي مثل مياه الشرب».

من جهتها، تقول فاطمة إبراهيم، من إحدى القرى جنوب أم درمان، لـ«أفق جديد»: «بعد توقف محطة المياه، أصبح الاعتماد بالكامل على عربات الكارو. أحيانًا لا نجد من يبيع المياه، وإذا وجدناها تكون الكمية قليلة والسعر مرتفعًا. أصبح الحصول على المياه أصعب من الحصول على كثير من الاحتياجات الأخرى».

عبد الرحمن الطيب، متقاعد، فرأى في حديثه لـ«أفق جديد» أن «هذه الأزمة ليست مجرد انقطاع للمياه، بل أزمة حياة يومية. نستيقظ مبكرًا في انتظار وصول عربة الكارو، وإذا تأخرت نقضي اليوم كله في تدبير احتياجاتنا بأقل كمية ممكنة من المياه. نأمل أن تعود المحطة إلى العمل سريعًا لأن المواطنين لم يعودوا يحتملون مزيدًا من المعاناة».

وفيما تواصل الفرق الفنية أعمال الحفر وفتح مجرى جديد لإعادة تشغيل محطة مياه الصالحة، يبقى هم السكان منصبًا على عودة المياه إلى منازلهم في أسرع وقت. غير أن الأزمة تكشف في الوقت نفسه عن الحاجة إلى حلول أكثر استدامة، تعزز قدرة محطات المياه على مواجهة تقلبات مناسيب النيل، وتحمي واحدة من أكثر الخدمات حيوية من الانقطاع المتكرر. ففي بلد أنهكته الحرب وتراجعت فيه الخدمات، لم تعد المياه مجرد خدمة عامة، بل أصبحت شريان حياة يحدد تفاصيل يوم المواطنين ومعاناتهم.

«تُظهر الصور ضيقًا في المجرى المائي الرئيسي وظهور مساحات جافة شاسعة كانت مغمورة بالمياه سابقًا.»

البحث عن الأحلام تحت رواكيب متهالكة

«كرياندونغو».. تعليم بسياط الغربة والحرمان

ملخص

يعاني التلاميذ السودانيون في معسكر كرياندونغو للاجئين بأوغندا من أوضاع تعليمية صعبة، إذ يدرسون في رواكيب متهالكة لا تقيهم حرارة الشمس أو الأمطار، بعد أن أجبرتهم الحرب على ترك مدارسهم في السودان.

أُنشئت مدرسة الإسناد بمبادرة من أولياء الأمور لتوفير تعليم سوداني لأبنائهم، لكنها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها غياب الدعم، ونقص الفصول، وعمل المعلمين دون رواتب، إلى جانب سوء البيئة المدرسية وانتشار الحشرات والثعابين.

ورغم الجوع وصعوبة الظروف، يواصل الطلاب حضورهم بإصرار، وحققوا نتائج دراسية متميزة بلغت نسبة نجاحها 93% في المرحلة المتوسطة، ما يعكس تمسكهم بالتعليم باعتباره الأمل الوحيد لبناء مستقبل أفضل.

يؤكد التقرير أن أطفال كرياندونغو لا يطالبون إلا ببيئة تعليمية آمنة وفرصة عادلة لمواصلة دراستهم، في مشهد يجسد قدرة الإرادة على مقاومة آثار الحرب، رغم قسوة اللجوء وشح الإمكانات.

«لا تبدأ الحكاية بجرس المدرسة، بل بصراع يومي من أجل الوصول إلى فصل دراسي لا يقي حر الشمس ولا يحجب زخات المطر

سمر سليمان

في معسكر كرياندونغو للاجئين في أوغندا، لا تبدأ الحكاية بجرس المدرسة، بل بصراع يومي من أجل الوصول إلى فصل دراسي لا يقي حر الشمس ولا يحجب زخات المطر. هناك يحاول مئات التلاميذ السودانيين أن ينتزعوا حقهم في التعليم بعدما انتزعت الحرب منهم الوطن، والمقاعد الدراسية، والأيام الآمنة.

عندما اندلعت الحرب في السودان، حملت آلاف الأسر ما استطاعت حمله وغادرت بحثًا عن الأمان. وكانت أوغندا إحدى الوجهات التي قصدها اللاجئون أملًا في حياة أكثر استقرارًا، وتعليم يحفظ مستقبل أبنائهم، ورعاية صحية تضمن لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة، لكن الواقع الذي وجدوه كان أكثر قسوة مما توقعوا.

في معسكر كرياندونغو تقف مدرسة الإسناد بمنطقة مقامقا شاهدة على هذا الواقع، فالفصول ليست سوى رواكيب متهالكة، ممزقة بالكامل، لا توفر حماية من أشعة الشمس الحارقة ولا من الأمطار الغزيرة التي تهطل مرات عدة في اليوم. ورغم ذلك يواصل التلاميذ الحضور بإصرار لافت، وكأنهم يخوضون معركة أخرى، معركة لاسترداد السنوات التي سرقتها الحرب.

«يحاول مئات التلاميذ السودانيين أن ينتزعوا حقهم في التعليم بعدما انتزعت الحرب منهم الوطن، والمقاعد الدراسية، والأيام الآمنة

«الفصول ليست سوى رواكيب متهالكة، ممزقة بالكامل، لا توفر حماية من أشعة الشمس الحارقة ولا من الأمطار الغزيرة.

وما يزيد من مرارة المشهد أن كثيرًا من هؤلاء التلاميذ كانوا يدرسون في مدارس سودانية عريقة قبل أن تجبرهم الحرب على ترك كل شيء خلفهم، غير أن هذا التحول القاسي لم يقتل طموحهم، بل انعكس في نتائجهم الدراسية، إذ حقق طلاب المرحلة المتوسطة نسبة نجاح بلغت 93%، في مؤشر يعكس حجم الإصرار على التفوق رغم شح الإمكانات، ويبقى التحدي الأكبر أمامهم هو امتحانات الشهادة الثانوية.

ويقول الأستاذ محمود الجيلي، مدير مدرسة الإسناد بالمعسكر، إن فكرة إنشاء المدرسة جاءت بمبادرة من أولياء الأمور الذين رأوا ضرورة وجود مدرسة سودانية تراعي ظروف أبنائهم، خاصة مع صعوبة الوصول إلى المدارس الأوغندية، وضعف الإمكانات المادية، إضافة إلى حاجز اللغة وغياب مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية من المناهج المحلية.

ويضيف أن المدرسة تعمل وسط تحديات هائلة، فالمعلمون يقدمون رسالتهم من دون رواتب، بينما تفتقر المدرسة إلى أبسط مقومات

«يواصل التلاميذ الحضور بإصرار لافت، وكأنهم يخوضون معركة أخرى، معركة لاسترداد السنوات التي سرقتها الحرب.

«حقق طلاب المرحلة المتوسطة نسبة نجاح بلغت 93%، في مؤشر يعكس حجم الإصرار على التفوق رغم شح الإمكانات.

البيئة التعليمية. ويشير إلى أن الرواكيب أصبحت متهالكة، والحشائش الكثيفة المحيطة بها تعج بالحشرات والثعابين، في وقت توقفت فيه معظم المنظمات عن تقديم الدعم. ويقول: بعض الطلاب يتناولون وجبة واحدة في اليوم، وأحيانًا لا يجدون ما يأكلونه، لكنهم يأتون إلى المدرسة لأنهم يؤمنون بأن التعليم هو الطريق الوحيد لمستقبل أفضل.

أما الطالبة مزن مصطفى، فتروي جانبًا من معاناة التلاميذ، قائلة: نمر بظروف قاسية جدًا، أحيانًا يهطل المطر ونحن داخل الرواكيب المتهالكة، وقد يتكرر ذلك ثلاث مرات في اليوم. تصبح الحركة وسط الطين والوحل صعبة، وعندما نصل إلى المدرسة نخرج الكتب من المخزن حتى نتمكن من الدراسة، وفي النهاية نرجعه إلى المخزن مرة أخرى خوفًا من السرقة. بالرغم من الجوع والتعب نصبر لأننا نريد أن ننجح ونعود إلى السودان مع دفعتنا.

وتؤكد المعلمة وصال محمدين أن النجاح الذي حققته المدرسة شجع مزيدًا من الأسر على تسجيل أبنائها، ما يعني أن عدد الطلاب مرشح للزيادة خلال الفترة المقبلة. وتوضح أن المدرسة قد تضطر للعمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية، لكنها لا تملك الفصول الكافية لاستيعاب هذا العدد.

وتقول: نتمنى أن نحصل على فصول إضافية وبيئة تعليمية متكاملة. حتى مكتب المعلمين والمعلمات ليس سوى ظل شجرة، لكننا مستمرون لأن أبناءنا يستحقون فرصة للتعلم....

في كرياندونغو لا تقاس قيمة المدرسة بجدرانها، بل بالإرادة التي تحتضنها. فهؤلاء الأطفال لا يطلبون أكثر من سقف يحميهم، وكتاب يفتح لهم نافذة نحو المستقبل، وفرصة عادلة لاستكمال تعليمهم.

وبين رواكيب تتسرب منها الأمطار، وأحلام لا تزال تقاوم، يواصل تلاميذ السودان كتابة درس جديد عنوانه أن الحرب قد تهدم المدارس، لكنها لا تستطيع أن تهزم إرادة التعلم.

«المعلمون يقدمون رسالتهم من دون رواتب، بينما تفتقر المدرسة إلى أبسط مقومات البيئة التعليمية.»

ما أسوأ أن تكون مدنيًا:

الحرب التي أفقرت الناس وأغنت تجار الدم

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول الكاتب معاناة المدنيين في السودان، مستشهدًا بوصف باحث في منظمة هيومن رايتس ووتش بأن «أسوأ ما يمكن أن تكونه هو مدني»، في إشارة إلى أن المدنيين أصبحوا أكبر ضحايا الحرب، إذ يواجهون القتل والنزوح والجوع وانهيار الخدمات الأساسية.

يرى أن استمرار الحرب خلق اقتصادًا قائمًا على النزاع، تستفيد منه شبكات الفساد وتجارة السلاح والتهريب والمضاربة، ما جعل بعض الأطراف تجد مصلحة في إطالة أمد الصراع، بينما يدفع المدنيون وحدهم الثمن من أرواحهم ومعيشتهم ومستقبلهم.

كما يسلط الضوء على أوضاع اللاجئين السودانيين في دول الجوار، الذين يعيشون ظروفًا إنسانية قاسية، ورغم ذلك لا يتطلعون إلا للعودة إلى ديارهم، في وقت يصعب فيه حصر حجم المأساة بسبب غياب الإحصاءات الدقيقة عن الضحايا والمفقودين.

يخلص الكاتب إلى أن الحرب لا تبني دولة ولا تحقق انتصارًا حقيقيًا، مؤكدًا أن وقف القتال هو الانتصار الأهم، وأن حماية حياة المدنيين وصون كرامتهم يجب أن تكون الأولوية قبل أي مكاسب عسكرية أو سياسية.

ليس هناك وصف أكثر قسوة، رغم أنه عين الحقيقة، لواقع السودان اليوم من العبارة التي أطلقها الباحث محمد عثمان، المعني بملف السودان في منظمة (هيومن رايتس ووتش)، حين قال لصحيفة (مداميك) الإلكترونية التي حاورته: (إن أكثر المهن أمانًا الآن في السودان هي أن تكون محاربًا، بينما أسوأ ما يمكن أن تكونه هو مدني، وذلك منذ بداية الحرب وحتى الآن).

وما أشبه الليلة بالبارحة، فعبارة هذا الباحث السديدة تعيد إلى الذاكرة مقولة ذلك (المطوفش) التي رواها ذات مرة الحبيب البروف البوني. قال البوني إنه وجد ذات يوم هذا المطوفش، أيام حكومة الإنقاذ المخلوعة، يحتل إحدى صواني الحركة، وهو يدور حولها ويصرخ في السابلة والراكبين بصوت عال: (ما أسوأ أن تكون شعبًا).

إن عبارة هذا الباحث ليست مجرد عبارة صادمة، بل شهادة تختصر مأساة هذا الوطن

المكلوم، بعدما انقلبت كل المعايير، وأصبحت الحياة نفسها امتيازًا نادرًا لمن لا يقف في مرمى النيران. فالمدني لم يعد مجرد ضحية جانبية للحرب، بل أصبح محور خسائرها اليومية. منزله هدف محتمل، ومستشفاه ساحة معطلة، ومدرسته أطلال، وسوقه مكانًا للخوف، وطريق نزوحه مليئًا بالمخاطر. وحتى عندما ينجو من الرصاص، لا ينجو من الجوع أو المرض أو التشرد.

والمفارقة المؤلمة أن المدنيين العزل، الذين لا يحملون السلاح، هم الأكثر دفعًا للثمن. فالمواطن المدني الأعزل لم يعد يبحث عن رفاهية الحياة، بل عن الحد الأدنى منها. فهو يبحث عن ليلة بلا قصف، ومستشفى يجد فيه دواء، ومدرسة يعود إليها أطفاله، وسوق يشتري منه خبزًا دون أن يخشى رصاصة طائشة أو قذيفة عشوائية.

لقد أصبحت النجاة نفسها مشروعًا يوميًا شاقًا، بينما تتواصل الحرب كأنها قدر لا نهاية له، بينما يتحول استمرار الحرب إلى مصدر منفعة وتكسب لفئات تستفيد من اقتصاد الفجيعة، سواء عبر الفساد المحمي بالبنادق، أو عبر تجارة السلاح والمخدرات، أو شبكات التهريب، أو المضاربة في السلع، وبيع مواد الإغاثة في الأسواق، أو غيرها من الأنشطة التي ازدهرت في ظل انهيار مؤسسات الدولة وسيادة الفوضى.

وكلما امتد أمد الحرب، اتسعت هذه المصالح، وازدادت صعوبة إنهائها؛ لأن كل يوم جديد من القتال يفتح سوقًا جديدة للربح، وكلما طال أمد الحرب تضخمت هذه المصالح، وأصبح السلام بالنسبة إليها خسارة لا مكسبًا، بينما يفتح، في المقابل، بيت عزاء جديد، وقافلة نزوح جديدة، ومقبرة جديدة.

فهذه الحرب العبثية اللعينة لم تستمر فقط لأن البنادق تطلق النار، وإنما لأنها خلقت، مع مرور الوقت، مصالح تدفع بعض المستفيدين إلى تفضيل استمرارها على نهايتها. وفي المقابل، لا يملك المدنيون سوى المزيد من الفقد والخسران، يفقدون أبناءهم، ومنازلهم، وأعمالهم، ومستقبل أطفالهم، بينما تتآكل قدرتهم على الصمود يومًا بعد يوم.

ويكشف خبر خبير هيومن رايتس ووتش، الذي نشرته مداميك، جانبًا آخر من المأساة، وهو أن آلاف اللاجئين السودانيين الذين التقتهم منظمات حقوقية في دول الجوار يعيشون أوضاعًا إنسانية بالغة السوء، ومع ذلك لا يحلمون إلا بالعودة إلى قراهم ومدنهم وحياتهم الطبيعية. وهذا وحده يكفي ليدرك العالم أن الإنسان السوداني لا يبحث عن رفاهية اللجوء، وإنما عن حق بسيط اسمه الحياة.

لكن حتى حجم الكارثة نفسه لا يزال غامضًا. فغياب الإحصاءات الدقيقة عن أعداد القتلى والمفقودين يجعل المأساة أكبر مما تظهره الأرقام، ويجعل آلاف الأسر معلقة بين انتظار مؤلم وأمل يتضاءل كل يوم.

لقد حولت الحرب الإنسان السوداني إلى رقم في نشرات الأخبار، بينما خلف كل رقم قصة أسرة انهارت، وطفل حُرم من التعليم، وأم تنتظر عودة ابن قد لا يعود، وشيخ فقد كل ما بناه طوال عمره في ساعات قليلة.

وفي النهاية، يبقى السؤال الذي يجب أن يلاحق أطراف الحرب، وداعميها، ومناصريها، ونافخي كيرها: كم مدنيًا يجب أن يسقط حتى تقتنعوا أن لا أحد ينتصر في حرب يخسر فيها الوطن كله؟

فالحروب قد تصنع جنرالات، وقد يتكسب ويتربح ويثري منها بعض المنتفعين من اقتصاد النزاع، لكنها لا تبني دولة، ولا تحفظ كرامة، ولا تترك للأجيال القادمة سوى ذاكرة مثقلة بالدموع والخراب.

إن أكبر انتصار يمكن أن يتحقق اليوم ليس تقدمًا في جبهة عسكرية، بل توقف آلة الحرب نفسها، لأن الرصاصة لا تميز بين مستقبل طفل وحلم أم، ولأن الوطن الذي يستهلك أبناءه في ميادين القتال لن يبقى فيه ما يستحق الانتصار عليه.

لقد علمتنا تجارب التاريخ أن البنادق تستطيع أن تهدم المدن، لكنها لا تستطيع أن تبني الأوطان. وأن الرصاص قد يمنح صاحبه لحظة تفوق عسكري، لكنه لا يمنحه شرعية أخلاقية، ولا يصنع سلامًا دائمًا.

ويبقى المواطنون المدنيون العزل هم الخاسر الوحيد الذي لم يختر هذه الحرب، ولا ناقة له فيها ولا بعير، ولم يربح منها شيئًا، لكنه دفع ثمنها كاملًا من أمنه، ومن رزقه، ومن صحته، ومن مستقبل أبنائه.

أما الذين يحسبون الأرباح والخسائر بميزان الحرب، فعليهم أن يدركوا أن الأوطان لا تقاس بحجم ما يباع فيها من السلاح، بل بحجم ما يصان فيها من حياة الإنسان.

وسيظل دم الأبرياء هو رأس المال الذي لا ينفد، إلى أن ينتصر صوت السلام على ضجيج البنادق.

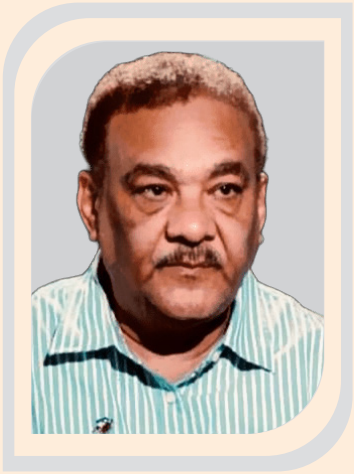

لماذا أثارت السنوات الأخيرة المجهولة لعلي عبد اللطيف كل هذا الاهتمام؟

د. وجدي كامل

ملخص

يرى الكاتب أن الاهتمام الكبير بمقاله عن السنوات الأخيرة المجهولة لعلي عبد اللطيف لم يكن بسبب المعلومات الجديدة، بل بسبب الأسئلة التي أثارها حول غياب إحدى عشرة سنة من حياة أحد أبرز قادة الحركة الوطنية، وما يكشفه ذلك عن علاقتنا بالرواية التاريخية السودانية.

يوضح أن فترة غياب علي عبد اللطيف بين عامي 1936 و1948 تزامنت مع أبرز التحولات السياسية في السودان، مثل قيام مؤتمر الخريجين، وبروز الأحزاب الوطنية، وتشكّل النخبة التي قادت البلاد نحو الاستقلال، مما يطرح تساؤلات حول أثر غيابه على مسار الحركة الوطنية.

يربط الكاتب التفاعل مع القضية بتراجع الثقة في الروايات التاريخية التقليدية، مؤكدًا أن الحرب أعادت إلى الواجهة أسئلة الهوية والانتماء والذاكرة الوطنية، ودعت إلى إعادة قراءة التاريخ والبحث في الصفحات التي ظلت مهملة أو غير مكتملة.

يخلص إلى أن مراجعة تاريخ علي عبد اللطيف ليست مجرد استكمال لسيرة شخصية، بل خطوة لفهم التاريخ السوداني بصورة أكثر شمولًا، اعتمادًا على الوثائق والأسئلة الجديدة، بما يسهم في بناء رواية وطنية أكثر دقة وتمثيلًا لجميع السودانيين.

أثار المقال الذي نشرته عن السنوات الأخيرة المجهولة لعلي عبد اللطيف اهتمامًا واسعًا، فاق ما كنت أتوقعه. ولم يكن ذلك، في تقديري، بسبب ما تضمنه من معلومات جديدة بقدر ما كان بسبب الأسئلة التي طرحها. فقد بدا واضحًا أن القضية لم تعد تتعلق بمصير قائد ثورة 1924 وحده، وإنما بعلاقتنا نحن السودانيين بتاريخنا، وبمدى ثقتنا في الروايات التي شكّلت وعينا الوطني، وما زالت تشكّله.

وما لفت انتباهي أن معظم التعليقات لم تناقش التفاصيل الطبية أو القانونية المتعلقة بإقامة علي عبد اللطيف في مستشفى العباسية، وإنما انصبت على تساؤل أكثر عمقًا: كيف يمكن أن تغيب إحدى عشرة سنة من حياة أحد أبرز قادة الحركة الوطنية عن البحث الجاد؟ وكيف قبلنا، طوال هذه العقود، أن تبقى هذه الصفحة مطوية دون أن نسأل عنها؟

فالأعوام الممتدة بين 1936 و1948 تُعد من أكثر الفترات أهمية في التاريخ السياسي الحديث للسودان. فالعام 1936 لم يكن مجرد تاريخ نقل علي عبد اللطيف إلى مصر، بل شهد ترحيله من واو إلى سجن كوبر، ومنه بعد نحو اثني عشر عامًا من الاعتقال، ثم إيداعه مستشفى العباسية بالقاهرة، في سياق ارتبط أيضًا بتوقيع المعاهدة المصرية البريطانية وصعود حكومة الوفد في مصر.

وفي تلك السنوات تعاقبت أحداث أساسية شكّلت ملامح السودان الحديث؛ ففي عام 1938 انعقد مؤتمر الخريجين، وهو أبرز تطور سياسي بعد ثورة 1924، معلنًا انتقال قيادة العمل الوطني إلى نخبة جديدة. وفي عام 1942 قُدمت مذكرة مؤتمر الخريجين الشهيرة للمطالبة بإصلاحات سياسية. وبين عامي 1943 و1944 انقسم المؤتمر إلى تيارين، استقلالي واتحادي، وهو الانقسام الذي مهد لقيام الحياة الحزبية الحديثة. وفي عام 1945 تأسس حزب الأمة بقيادة عبد الرحمن المهدي، ثم برز التيار الاتحادي بصورة أوضح، وظهرت تنظيمات مثل الأشقاء بقيادة إسماعيل الأزهري. كما شهدت الفترة بين 1946 و1948 تأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني «حستو»، التي أصبحت لاحقًا الحزب الشيوعي السوداني. أما الحزب الوطني الاتحادي فقد تأسس رسميًا عام 1952 نتيجة اندماج القوى الاتحادية.

في جملة واحدة، يمكن القول إن المشهد السياسي السوداني الذي عرفناه لاحقًا تكوَّن بالكامل تقريبًا بينما كان قائد ثورة 1924 غائبًا عن المجال العام. وهذه ليست مجرد مصادفة زمنية، بل تثير سؤالًا تاريخيًا بالغ الأهمية: هل أدى غياب علي عبد اللطيف القسري إلى انتقال قيادة الحركة الوطنية إلى نخبة جديدة حملت معها تصورات مختلفة عن الوطنية والتنظيم والشرعية وهوية الدولة؟

بل إن السؤال الأكثر حساسية هو: هل أدى غيابه إلى انقطاع الاستمرارية التاريخية لمشروع ثورة 1924؟ وإذا لم يكن السبب الوحيد، فهل كان أحد الأسباب الرئيسة؟

ونخلص من ذلك إلى أن النخبة التي قادت السودان إلى الاستقلال تشكلت في غياب علي عبد اللطيف، وهو ما يثير سؤالين مترابطين: هل كان شكل الحركة الوطنية سيختلف لو كان حاضرًا؟ ومن الذي ورث المشروع السياسي لثورة 1924؟ هل كان مؤتمر الخريجين؟ أم الحركة الاتحادية؟ أم حزب الأمة؟ أم «حستو» والحزب الشيوعي؟ أم أن الثورة لم تجد وريثًا حقيقيًا ؟

وأكثر ما يثير القلق هو احتمال أن الأحزاب التي برزت بعد عام 1938 لم تجعل علي عبد

اللطيف جزءًا أساسيًا من مرجعيتها الفكرية. فإذا صح ذلك، فهل شهد السودان انقطاعًا في ذاكرته السياسية؟ أي إنه لم يرث فقط الدولة الاستعمارية، بل ورث أيضًا سردية جديدة للحركة الوطنية.

لماذا تفاعل السودانيون مع هذه الأسئلة الآن؟

هنا نلامس قضية أكبر من سيرة رجل، هي أزمة الثقة في الرواية التاريخية السائدة. فلأعوام طويلة تلقى السودانيون تاريخهم الوطني من خلال روايات مدرسية ورسمية وحزبية ركزت على محطات بعينها، وشخصيات بعينها، وتفسيرات بعينها. ولا يعني ذلك بالضرورة أن تلك الروايات كانت زائفة، لكنها كانت في كثير من الأحيان انتقائية، تُبرز جانبًا من الصورة وتترك جوانب أخرى في الظل. ومع مرور الزمن، تراكم لدى كثيرين شعور بأن هناك صفحات لم تُقرأ بعد، وأسماء لم تُنصف، ووثائق لم تُفتح، وأسئلة لم يُتح لها أن تُطرح.

والحروب لا تدمر المدن وحدها، بل تهز أيضًا اليقينيات التي عاش عليها الناس طويلًا. وفي لحظات الانهيار الكبرى، لا يكتفي الناس بالسؤال عن المستقبل، بل يعودون إلى الماضي بحثًا عن تفسير لما وصلوا إليه. وهكذا تتحول مراجعة التاريخ من ترف فكري إلى حاجة وطنية.

ومن بين الأسئلة التي أعادتها الحرب إلى السطح سؤال الهوية السودانية نفسها.

لقد كان علي عبد اللطيف، منذ عشرينيات القرن الماضي، أحد أوائل من واجهوا بصورة مباشرة التناقضات الكامنة في تعريف الوطنية السودانية. ولم يكن الهجوم عليه سياسيًا فحسب، بل حمل في بعض جوانبه أبعادًا اجتماعية وعرقية، حين سعى بعض خصومه إلى النيل من شرعيته عبر الطعن في أصوله ووصفه، هو وبعض رفاقه، بأوصاف مثل «المنبتين». ولم يكن ذلك مجرد خلاف شخصي، بل تعبيرًا عن صراع مبكر حول سؤال ظل يرافق السودان حتى اليوم: من يملك حق تمثيل الوطن؟

وليس المقصود هنا الادعاء بأن ظروف عام 1924 هي نفسها ظروف الحرب الراهنة، فلكل مرحلة سياقها المختلف. لكن الحرب الحالية كشفت أن أسئلة الهوية والانتماء والتمييز وتعريف «من هو السوداني» لم تختفِ من المجال العام، بل ظلت كامنة وتعود إلى الظهور كلما دخلت البلاد أزمة كبرى. وهذا ما يدفع إلى إعادة قراءة تاريخ تلك المرحلة، لا باعتبارها

فصلًا من الماضي، بل باعتبارها جزءًا من تاريخ تشكل الثقافة السياسية السودانية.

لهذا أعتقد أن الاهتمام بالمقال لم يكن سببه الغموض الذي أحاط بسنوات علي عبد اللطيف الأخيرة فحسب، وإنما لأنه أعاد طرح سؤال أكثر إلحاحًا: هل نعرف تاريخنا كما وقع، أم كما رُوي لنا؟

إن هذا السؤال لا يطعن في جهود المؤرخين الذين كتبوا عن السودان، ولا ينتقص من قيمة ما أُنجز من دراسات جادة، وإنما يدعو إلى الاعتراف بأن التاريخ معرفة تتجدد كلما ظهرت وثائق جديدة، أو طُرحت أسئلة جديدة، أو أُعيدت قراءة المصادر القديمة بمنهج مختلف. فالمراجعة ليست هدمًا للتاريخ، بل هي إحدى وسائل صيانته.

ولذلك فإن البحث عن ملف علي عبد اللطيف في مستشفى العباسية، أو عن المراسلات المتعلقة بسنواته الأخيرة، ليس مجرد محاولة لإكمال سيرة رجل، بل هو اختبار لقدرتنا على إعادة فتح الملفات التي ظننا أنها أُغلقت إلى الأبد.

لقد كشفت ردود الفعل على المقال أن السودانيين لا يبحثون عن معلومة مفقودة فحسب، بل عن تاريخ يشعرون أنه يمثلهم جميعًا، ويُكتب بوثائقه لا بانتقائيته، وبأسئلته المفتوحة لا بإجاباته الجاهزة.

وربما كان هذا هو الدرس الأهم الذي كشفه ذلك التفاعل: إن المجتمعات لا تتقدم لأنها تمتلك تاريخًا مكتملًا، بل لأنها تمتلك الشجاعة لمراجعته كلما دعتها الوثائق إلى ذلك، وكلما طرحت الأجيال الجديدة أسئلة لم يجرؤ السابقون على طرحها.

عقودٌ من الدمار والنزوح

الكرمك.. ذاكرةٌ حبلى بالمعارك العسكرية

ملخص

تمثل مدينة الكرمك بولاية النيل الأزرق إحدى أكثر المناطق السودانية أهمية من الناحية الاستراتيجية، بفضل موقعها الحدودي مع إثيوبيا وجنوب السودان ومواردها الطبيعية، إلا أن تاريخها ظل مرتبطاً بالحروب والنزاعات أكثر من ارتباطه بإمكاناتها التنموية والسياحية.

شهدت المدينة موجات متعاقبة من السيطرة العسكرية منذ ثمانينيات القرن الماضي، بين الجيش السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وصولاً إلى الحرب الحالية، حيث تناوبت قوات الدعم السريع وحلفاؤها والجيش على السيطرة عليها، ما جعلها واحدة من أكثر المدن تأثراً بالصراع.

أدت المواجهات المتكررة إلى نزوح آلاف السكان وتدمير واسع للبنية التحتية، فيما تشير تقديرات منظمة الهجرة الدولية إلى نزوح أكثر من 30 ألف شخص من محلية الكرمك خلال الأشهر الأولى من عام 2026، بينما تعمل السلطات على إزالة مخلفات الحرب تمهيداً لعودة المدنيين.

يرى خبراء أن الموقع الجغرافي للكرمك يمنحها أهمية عسكرية وسياسية كبيرة، لكنها تحتاج إلى أكثر من الحلول الأمنية لتحقيق الاستقرار، إذ يتطلب السلام المستدام إعادة إعمار الخدمات الأساسية، وتمكين المجتمعات المحلية، وتنفيذ اتفاقات السلام بما يضمن تنمية المنطقة وحماية سكانها.

رغم ما تملكه الكرمك من مقومات، فإن اسمها لا يتردد في ذاكرة السودانيين إلا مقرونًا بالأزمات.

عبدالهادي الحاج

على امتداد سفوح جبل يحمل اسمها، تتكئ مدينة الكرمك في ولاية النيل الأزرق على طبيعة آسرة، حيث الخضرة الدائمة والجبال التي ترسم ملامحها في الأفق؛ موقعها الحدودي الرابط بين السودان وإثيوبيا وجنوب السودان، إلى جانب مواردها الزراعية والمعدنية، يؤهلانها لأن تكون واحدة من أغنى مدن البلاد ووجهة للسياحة المحلية والأجنبية، غير أن هذا الجمال ظل لعقود حبيس تاريخ طويل من الصراعات والسلام الهش.

رغم ما تملكه الكرمك من مقومات، فإن اسمها لا يتردد في ذاكرة السودانيين إلا مقرونًا بالأزمات، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، تحولت المدينة إلى ساحة معارك متكررة خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية، في العام 1987، دخلتها قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة سلفا كير ميارديت، بمشاركة قوات القائد عبد العزيز الحلو، قبل أن تستعيدها القوات المسلحة السودانية في عام 1988 خلال عملية عُرفت بـ«وثبة الأسود» في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي.

لكن الهدوء لم يدم طويلًا، إذ عادت المواجهات مجددًا، لتقع المدينة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان مرة أخرى في عام 1997 بقيادة مجاك أكود، قبل أن يستعيدها الجيش السوداني مرة أخرى.

ومع توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام في عام 2005، عاشت الكرمك فترة قصيرة من الاستقرار، سرعان ما انتهت مع تجدد القتال عقب تمرد قوات الحركة الشعبية - شمال بقيادة مالك عقار، في العام 2011، لتعود المدينة مرة أخرى إلى قبضة الجيش الحكومي خلال عهد حاكم ولاية النيل الأزرق اللواء المتقاعد الهادي بشرى.

وفي سياق الحرب الحالية تمكنت قوات الدعم السريع وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة جوزيف توكا، من فرض سيطرتها على الكرمك في مارس الماضي، ليعلن الجيش مرة أخرى استعادة المدينة مطلع هذا الشهر.

مطامع تاريخية

لم تكن هذه الصراعات العسكرية وليدة العقود الأخيرة فقط، إذ يكشف تاريخ الكرمك عن موقع ظل مطمعًا للقوى المختلفة عبر الزمن، ففي يناير من عام 1932، شهدت المدينة اجتماعًا رسميًا بين مسؤولين بريطانيين من السودان ونظرائهم من (الحبشة) إثيوبيا، لبحث النزاعات الناتجة عن هجمات تجار الرقيق الإثيوبيين على القرى الحدودية.

كما تعود جذور الصراع إلى حقبة الاستعمار، حين احتلتها القوات الإيطالية ضمن عمليات شرق أفريقيا الإيطالية خلال المرحلة الأولى من حملة شرق أفريقيا في الحرب العالمية الثانية.

بخلاف هذه الأحداث، ارتبط اسم الكرمك أيضًا بحادثة تاريخية بارزة، حين حاول إمام طائفة الأنصار الهادي المهدي مغادرة السودان عبرها، عقب ما عُرفت بأحداث الجزيرة أبا في العام 1970، حينما انتفض الأنصار ضد حكومة الرئيس جعفر نميري، لكن إمامهم قُتل برصاصة، ودُفن في المدينة قبل أن يُنقل جثمانه لاحقًا إلى أم درمان.

موجات نزوح متكررة

على مدار أكثر من أربعين عامًا، دفعت هذه النزاعات المتكررة سكان الكرمك إلى النزوح مرارًا نحو مناطق أكثر أمانًا، لا سيما مدينة الدمازين، في انتظار استقرار ظل مؤجلًا؛ وبين كل جولة قتال وأخرى، كانت المدينة تعود إلى دائرة النسيان.

الخير علي، وهو أحد أبناء مدينة الكرمك يروي لـ «أفق جديد» تجربته مع النزوح خلال الحرب التي شهدتها المدينة في العام 2011 بقوله: «كنت شاهدًا على تلك الأحداث حيث ظلت المنطقة مسرحًا للمواجهات العسكرية حتى استعادة السيطرة عليها بواسطة الجيش، ومن المؤلم حقًا، أن القوة التي استعادت المدينة من قوات الحركة الشعبية حينها كانت هي قوات الدعم السريع، وهي ذاتها التي انتهى بها المطاف لاحقًا، إلى الهجوم عليها».

لم تكن هذه الصراعات العسكرية وليدة العقود الأخيرة فقط، إذ يكشف تاريخ الكرمك عن موقع ظل مطمعًا للقوى المختلفة عبر الزمن.

على مدار أكثر من أربعين عامًا، دفعت هذه النزاعات المتكررة سكان الكرمك إلى النزوح مرارًا نحو مناطق أكثر أمانًا، في انتظار استقرار ظل مؤجلاً.

ويضيف بأنه «خلال هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام 1997، اضطر كثير من أهالي الكرمك إلى النزوح، ولم يتمكن عدد كبير منهم من العودة إلى ديارهم حتى اليوم، أما غالبية سكان المدينة الحاليين فهم من النازحين القادمين من القرى المجاورة، مثل بشير نوقو، وأبو النزير، وديم منصور».

ويذهب علي، إلى أن «أولى موجات النزوح الكبرى مؤخرًا حدثت عندما هاجمت قوات القائد جوزيف توكا منطقة خور البودي أواخر العام 2025، الأمر الذي دفع سكان الكرمك إلى اللجوء داخل الأراضي الإثيوبية، حيث أُقيم لهم مخيم في منطقة خور الذهب».

ويتابع: «بعد فترة عاد الأهالي إلى مدينتهم، أملًا في استئناف حياتهم الطبيعية، غير أن الأحداث تجددت مرة أخرى، لتقع المأساة المتكررة، ويضطر السكان إلى النزوح نحو مدينة الدمازين». وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية نزح أكثر من 30 ألف شخص من محلية الكرمك فقط خلال الفترة من يناير وحتى مايو من العام الحالي 2026، أغلبهم يتواجدون بمراكز الإيواء في عاصمة الإقليم الدمازين، وذلك ضمن موجة نزوح شملت كافة مناطق المحلية.

فيما أكد الناطق الرسمي باسم حكومة إقليم النيل الأزرق، سيف النصر من الله، لـ «أفق جديد» أن السلطات المحلية في الكرمك، بالتنسيق مع حكومة الإقليم ومفوضية العون الإنساني، كانت قد نفذت عملية إجلاء للمدنيين من المدينة قبل الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع في مارس الماضي، وذلك بعد ورود معلومات استخباراتية عن وجود حشود تستعد لمهاجمة المنطقة.

وأوضح من الله، أن المدينة كانت خالية من السكان المدنيين عند وقوع الهجوم، الأمر الذي حال دون وقوع خسائر بشرية في صفوفهم، وأضاف: «خلال المرحلة المقبلة ستبدأ عمليات إزالة مخلفات الحرب، بما في ذلك المتفجرات والألغام والذخائر غير المنفجرة، حتى تصبح المدينة آمنة ومهيأة لاستقبال العائدين».

الكرمك ليست مجرد مدينة حدودية؛ بل تمثل موقعًا استراتيجيًا وتاريخيًا جعلها محورًا رئيسيًا للعمليات العسكرية عبر عقود.

الطبيعة الجغرافية الوعرة وقلة الكثافة السكانية في المنطقة جعلتاها ممرًا مناسبًا لحركة الأفراد والآليات، وهو ما يمنحها أهمية خاصة في حسابات الأمن القومي السوداني.

وقال إن «النازحين المقيمين في مراكز الإيواء يبدون رغبة كبيرة في العودة إلى ديارهم في أقرب وقت، إلا أن الحكومة ترى ضرورة استكمال عمليات تأمين المدينة أولًا، نظرًا لطبيعة العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة».

وأشار من الله، إلى أن «قوات الدعم السريع تسببت، عقب سيطرتها على الكرمك، في تدمير واسع للبنية التحتية والمرافق المدنية، واصفًا ما حدث بأنه «مؤسف للغاية»». وقال «إن الأضرار طالت المركز الصحي، والمستشفى، والاستراحة الحكومية، ومباني المحافظة، والمدارس، إلى جانب ممتلكات المواطنين، حيث جرى نزع الأسقف المعدنية والأبواب والنوافذ من المنازل والمدارس والسوق، مما ألحق دمارًا كبيرًا بالأعيان المدنية والبنية التحتية».

وأضاف أن «هذه الانتهاكات تمثل أبرز القضايا التي تستوجب تسليط الضوء عليها، نظرًا لحجم الدمار الذي لحق بالمؤسسات المدنية ومقومات الحياة في المدينة».

وفيما يتعلق بالأوضاع الراهنة، أكد أن «الجيش فرض سيطرة كاملة على مدينة الكرمك، ويعمل حاليًا على حصر المعدات والعتاد العسكري الذي خلفته قوات الدعم السريع، مشيرًا إلى أن الأوضاع تتجه تدريجيًا نحو الاستقرار والتحسن».

الصحفي المتخصص في النزاعات المسلحة جاتيقو أموجا دلمان، قال لـ «أفق جديد»: إن «مدينة الكرمك تمثل موقعًا استراتيجيًا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال»، وتعد، بحسب وصفه، «العاصمة التاريخية لإقليم الفونج الجديد»، كما تحظى برمزية كبيرة لدى مقاتلي الحركة، الأمر الذي جعلها، عبر العقود، محورًا رئيسيًا للعمليات العسكرية ونقطة ارتكاز لتحركاتها.

وأضاف أن «المدينة دخلتها قوات الجيش الشعبي لأول مرة عام 1987 بقيادة القائد سلفا كير ميارديت، الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس أركان الجيش الشعبي للاستخبارات، وشارك في العملية كل من عبد العزيز آدم الحلو، وجوزيف تكة، وبيتر كوما، وعدد من قادة الحركة».

وأوضح أن «المدينة ظلت تحت سيطرة الجيش الشعبي لفترة قبل أن يستعيدها الجيش السوداني، ثم عادت الحركة الشعبية للسيطرة عليها مجددًا عام 1997 بقيادة مجاك أقوت، وبمشاركة جوزيف تكة، واستيفن أمد، وجندي سليمان، وآخرين، قبل أن يستعيدها الجيش السوداني مرة أخرى عام 2012، وظلت تحت سيطرته حتى اندلاع الحرب الحالية».

نقطة انطلاق استراتيجية

تحيط بمدينة الكرمك سلسلة من الجبال الممتدة؛ فمن الشمال والشمال الشرقي تقع جبال منطقة الشيمي والبرون، ومن الغرب يمتد جبل لودو، ومن الجنوب تقع منطقة جبل جرط، التي تضم جرط شرق وجرط غرب، بينما يشكل

تقف الكرمك اليوم عند مفترق طرق بين ماضٍ وحاضر مثقل بالصراعات ومستقبل ينتظر إعادة تعريف دورها

«بناء السلام المستدام في الكرمك لا يمكن أن يقتصر على الترتيبات الأمنية، بل يحتاج إلى إعادة تأهيل المدارس والمرافق الصحية ومصادر المياه وتمكين المجتمعات المحلية.

الخور الواقع شرق المدينة الحد الفاصل بينها وبين الحدود الإثيوبية.

وفي هذا الصدد يقول الخبير العسكري الفريق جلال تاور لـ «أفق جديد»: إن «المدينة تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة، نظرًا لموقعها على الحدود السودانية الإثيوبية وقربها من الحدود مع دولة جنوب السودان»، مشيرًا إلى أنها ظلت، عبر سنوات طويلة، تمثل نقطة انطلاق للتحركات العسكرية المناهضة للحكومات المتعاقبة في الخرطوم، منذ تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق.

وأوضح أن «الموقع الجغرافي للمدينة يجعلها منطقة ذات أهمية عسكرية وأمنية كبيرة، إذ يسهل العبور منها وإليها عبر الحدود الإثيوبية، خاصة أن الفاصل بين الكرمك السودانية والكرمك الإثيوبية لا يتجاوز جسرًا أو معبرًا حدوديًا، بل إن السكان يتمكنون خلال موسم الجفاف من التنقل سيرًا على الأقدام بين الجانبين».

ويؤكد تاور أن «الطبيعة الجغرافية الوعرة وقلة الكثافة السكانية في المنطقة جعلتاها ممرًا مناسبًا لحركة الأفراد والآليات، وهو ما يمنحها أهمية خاصة في حسابات الأمن القومي السوداني، باعتبارها إحدى البوابات الشرقية التي يمكن أن تنطلق منها أي تحركات عسكرية معادية».

ويشير إلى أن معظم القوى المسلحة المناوئة للسلطات في الخرطوم اتخذت تاريخيًا من هذا المحور نقطة لتحركاتها، بخلاف مناطق حدودية أخرى مثل القلابات.

وفي السياق أشار دلمان إلى أن القوات المتحالفة ضمن «تحالف تأسيس»، والتي تضم، بحسب قوله، مقاتلين من الحركة الشعبية – شمال وقوات الدعم السريع بقيادة جوزيف تكة وحمودة البيشي، تمكنت من السيطرة على المدينة خلال العام الحالي، مضيفًا أن «قوات التحالف لا تزال موجودة في المنطقة رغم الهجمات والمحاولات المتكررة التي ينفذها الجيش السوداني لاستعادتها».

واعتبر دلمان أن «الكرمك تمثل للحركة الشعبية منطقة ذات أهمية استراتيجية وتاريخية، ولذلك ستواصل القتال للحفاظ على وجودها فيها»، وفي المقابل، قال إن «الجيش السوداني ينظر إلى المدينة باعتبارها موقعًا عسكريًا متقدمًا»، وزعم أن الحكومات المتعاقبة في الخرطوم، وكذلك السلطة الحالية، استخدمتها نقطة انطلاق في سياساتها تجاه إثيوبيا»، مدعيًا أن «القوات التي تقاتل في محور الكرمك تحظى بدعم من القاهرة، وأن الهدف من استعادة المدينة يرتبط بمصالح مصر»، على حد تعبيره.

كما قال دلمان إن «التطورات العسكرية الأخيرة ألقت بظلالها على الوضع الإنساني في الكرمك»، مدعيًا أن «الجيش السوداني استخدم طائرات مسيّرة استهدفت مرافق مدنية، بينها محطات مياه ومدارس ومراكز صحية وأسواق»، واعتبر أن «ذلك يأتي في إطار ما وصفه بسياسة «الأرض المحروقة»، التي قال إنها استُخدمت سابقًا في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، بهدف تهجير السكان وتحويل المنطقة إلى ثكنة عسكرية».

اختبار لقدرة الدولة

تقف الكرمك اليوم عند مفترق طرق بين ماضٍ وحاضر مثقل بالصراعات ومستقبل ينتظر إعادة تعريف دورها؛ فبينما يتطلع النازحون إلى استقرار دائم يعيد إليها حياتها الطبيعية، تتجاوز الكرمك كونها مجرد مدينة حدودية؛ لتتحول إلى اختبار مستمر لقدرة الدولة على تحويل مناطق الهامش من بؤر نزاع إلى فضاءات استقرار ونمو.

وفي هذا الصدد خلصت دراسة ميدانية صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام 2021، إلى أن بناء السلام المستدام في الكرمك لا يمكن أن يقتصر على الترتيبات الأمنية، بل يحتاج إلى إعادة تأهيل المدارس والمرافق الصحية ومصادر المياه، وتمكين النساء اقتصاديًا، وضمان مشاركتهن في إدارة الموارد وحل النزاعات، وحمايتهن من العنف.

كما أوصت الدراسة بتنظيم التعدين والحد من التلوث، وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، ورسم خرائط للموارد الطبيعية، وتنفيذ اتفاقات السلام بصورة تراعي حقوق المجتمعات المحلية والنساء.

«قد تكون الكرمك مثالاً حيًا على كيف يمكن لموقع جغرافي غني بالموارد أن يتحول من مصدر صراع إلى فرصة للتنمية إذا تحقق السلام

الدبة تغرق في الظلام...

هجوم على الكهرباء يفاقم معاناة المدنيين

ملخص

تعرضت مدينة الدبة بالولاية الشمالية لهجوم بطائرة مسيّرة استهدف محطة الكهرباء، ما أدى إلى انقطاع التيار عن المدينة وإضافة أزمة جديدة للسكان في ظل ظروف الحرب. وأصبح توقف الكهرباء مصدر قلق كبير بسبب تأثيره المباشر على الخدمات الأساسية وحياة المدنيين.

تسبب انقطاع التيار في تعطّل مضخات المياه، وتأثر المنازل والمتاجر والمرافق الصحية، حيث يواجه السكان صعوبات في توفير الاحتياجات اليومية، كما يخشى أصحاب الأعمال من تلف المواد الغذائية والخسائر الاقتصادية.

تزداد خطورة الوضع بسبب وجود أعداد كبيرة من النازحين في الدبة، التي تحولت إلى مركز استقبال للفارين من مناطق النزاع في دارفور وكردفان. ويضاعف استهداف البنية التحتية معاناة هؤلاء في ظل اعتمادهم على الخدمات المحدودة المتاحة.

يعكس الهجوم على الدبة امتداد آثار الحرب إلى مدن كانت أكثر استقرارًا، حيث لم تعد المعاناة مقتصرة على ساحات القتال، بل أصبحت تطال الكهرباء والمياه والصحة وكل تفاصيل الحياة اليومية للمدنيين.

«لم يكن انقطاع التيار الكهربائي في مدينة الدبة مجرد عطل طارئ، بل تحول إلى مصدر قلق جديد يضاف إلى سلسلة الأزمات التي يعيشها المدنيون في السودان.

لم يكن انقطاع التيار الكهربائي في مدينة الدبة بالولاية الشمالية مجرد عطل طارئ، بل تحول في لحظات إلى مصدر قلق جديد يضاف إلى سلسلة الأزمات التي يعيشها المدنيون في السودان منذ اندلاع الحرب. ففي مدينة أصبحت ملاذًا لعشرات الآلاف من النازحين الفارين من جبهات القتال في دارفور وكردفان، جاء استهداف محطة الكهرباء ليضع السكان أمام واقع أكثر تعقيدًا، حيث تتقاطع المخاوف الأمنية مع تحديات الحياة اليومية، من الحصول على المياه والرعاية الصحية إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

تعرضت مدينة الدبة بالولاية الشمالية، أمسية الأربعاء الماضي، لهجوم بطائرة مسيّرة يُرجح تبعيتها لقوات الدعم السريع، استهدف المحطة التحويلية للكهرباء وعددًا من المواقع العسكرية، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المدينة، كما أوقع مصابًا واحدًا.

ووفق شهود عيان فإن طائرة مسيّرة يرجح تبعيتها للدعم السريع أطلقت نحو 4 صواريخ أصابت المحطة التحويلية للكهرباء ومواقع عسكرية للجيش والقوة المشتركة.

وأفادت بأن الهجوم تسبب في اشتعال النيران في المحطة التحويلية وانقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل.

من جهتها قالت لجنة أمن محلية الدبة في بيان إن الدعم السريع استهدفت محطة الكهرباء، مما أدى إلى نشوب حريق وإصابة حارس بجروح طفيفة، حيث جرى نقله إلى المستشفى.

ورأت أن الهجوم «ممنهج ويستهدف الأعيان المدنية وخدمات المواطنين العزل.»

وأضافت: «نؤكد أن مثل هذه الأعمال الإجرامية من قبل هذه المليشيا المتمردة لن تثنينا عن القيام بدورنا في الدفاع عن هذه الأرض والعرض، بل تزيدنا قوة وصلابة حتى استئصال هذه المليشيات من جذورها لينعم السودان بالأمن والأمان.»

يقول موسى مصطفى، وهو مواطن يقيم بمدينة الدبة، لـ«أفق جديد»: «منذ انقطاع الكهرباء في الفترة الماضية وحاليًا بسبب المسيرات أصبحت حياتنا شبه متوقفة. لا نستطيع تشغيل مضخات المياه، ومع ارتفاع درجات الحرارة بات الأطفال وكبار السن يعانون داخل المنازل. أكثر ما يخيفنا هو أن يستمر الانقطاع لأيام، لأننا لا نملك بديلًا».

أحمد عز الدين، وهو أحد أصحاب المتاجر في المدينة، فيقول لـ«أفق جديد»: «الثلاجات توقفت بالكامل، وكميات من المواد الغذائية والألبان معرضة للتلف إذا استمر الانقطاع. الخسائر تتزايد، والناس بالكاد يستطيعون شراء احتياجاتهم بسبب الظروف الاقتصادية.»

بينما رأى أحد العاملين في القطاع الصحي أن «انقطاع الكهرباء يضاعف الضغط على المرافق الصحية، خاصة إذا طال أمده. الاعتماد على المولدات ليس حلًا دائمًا في ظل صعوبة الحصول على الوقود، وأي خلل قد يؤثر على حفظ الأدوية وتشغيل بعض الأجهزة الطبية.»

بدوره يقول فهمي دفع الله، وهو شاب متطوع في أعمال الإغاثة، إن «أكبر المخاوف الآن تتعلق بالمياه. كثير من الأحياء تعتمد على المضخات الكهربائية، وإذا استمر الانقطاع سيضطر السكان إلى البحث عن مصادر بديلة، وهو ما يزيد معاناتهم، خاصة مع وجود آلاف النازحين في المدينة.»

مواهب عبد الرحمن، وهي ربة منزل، فتقول لـ«أفق جديد»: «كنا نظن أن الدبة ستكون بعيدة عن الحرب، لكنها وصلت إلينا أيضًا. اليوم لا نفكر في السياسة أو المعارك، بل نفكر فقط في الماء والكهرباء وكيف سنقضي الليلة في هذا الحر. أصبح هم الناس هنا هو البقاء على قيد الحياة يومًا آخر.»

وتعد الدبة من أهم مدن الولاية الشمالية، نظرًا لموقعها الاستراتيجي القريب من إقليمي دارفور وكردفان، كما أصبحت منذ اندلاع الحرب محطة رئيسية لاستقبال الفارين من مناطق النزاع، لا سيما من مدينة الفاشر عقب سيطرة الدعم السريع عليها في أكتوبر من العام الماضي.

وتستضيف المحلية أكبر تجمع للنازحين في الولاية الشمالية، حيث يضم مخيم بلدة العفاض الواقعة شرقي المدينة عشرات الآلاف من

«جاء استهداف محطة الكهرباء ليضع السكان أمام واقع أكثر تعقيدًا، حيث تتقاطع المخاوف الأمنية مع تحديات الحياة اليومية.

«الثلاجات توقفت بالكامل، وكميات من المواد الغذائية والألبان معرضة للتلف إذا استمر الانقطاع، والخسائر تتزايد.»

النازحين القادمين من ولايات دارفور وكردفان، الأمر الذي يضاعف المخاوف من التداعيات الإنسانية لأي تصعيد عسكري يستهدف المنطقة.

وتكتسب الدبة كذلك أهمية عسكرية إذ تحتضن قيادة اللواء 73 مشاة التابع للجيش السوداني، إلى جانب انتشار تشكيلات من القوات المساندة للجيش تشمل القوة المشتركة للحركات المسلحة، علاوة على عناصر تابعة للزعيم القبلي موسى هلال، فضلًا عن وحدات من المقاومة الشعبية.

ويعكس الهجوم على الدبة اتساع رقعة الحرب لتشمل مدنًا كانت حتى وقت قريب تُعد أكثر استقرارًا، في وقت تتزايد فيه المخاوف من استهداف البنية التحتية الحيوية التي يعتمد عليها المدنيون. ومع وجود عشرات الآلاف من النازحين في المدينة، فإن أي تعطيل للخدمات الأساسية، وعلى رأسها الكهرباء، لا يقتصر أثره على الأضرار المادية، بل يمتد إلى المستشفيات ومحطات المياه ومراكز الإيواء، ليضيف فصلًا جديدًا إلى الأزمة الإنسانية التي تتفاقم في السودان، حيث باتت معاناة المدنيين تتجاوز خطوط المواجهة لتطال كل تفاصيل حياتهم اليومية.

«انقطاع الكهرباء يضاعف الضغط على المرافق الصحية، خاصة إذا طال أمده، فالاعتماد على المولدات ليس حلاً دائمًا.»

الحقيقة التي لا تراها في الصحافة الأمريكية

السودان دولة قائمة وشعب مغيب

محمد أحمد شبشة

ملخص

لم تعكس الصحافة الأميركية بين عامي 1885 و1918 حقيقة ما كان يجري في السودان، إذ انشغلت بالحروب والأحداث المرتبطة بالقوى الاستعمارية، بينما غابت عنها قصة السودان كدولة ومجتمع يسعى إلى بناء نفسه. ويؤكد الكاتب أن الصورة الحقيقية يجب أن تُروى من داخل السودان لا من منظور المراسلين الأجانب.

يرى المقال أن سقوط الخرطوم عام 1885 مثّل بالنسبة إلى السودانيين انتصاراً لحركة المهدية بقيادة محمد أحمد المهدي، التي أسست دولة مستقلة واتخذت من أم درمان عاصمة لها. وخلال سنوات قليلة تحولت المدينة إلى مركز سياسي واجتماعي كبير، بينما أدار الخليفة عبد الله التعايشي الدولة رغم التحديات والصراعات الداخلية.

واجهت الدولة المهدية حروباً متواصلة ومجاعة مدمرة بين عامي 1888 و1892 أودت بحياة نحو مليون ونصف مليون شخص، قبل أن تنتهي بهزيمتها في معركة أم درمان عام 1898. ويشير الكاتب إلى أن هذه التجربة مثلت في الوجدان السوداني أول تجربة استقلال حديثة، رغم أن الصحافة الغربية اختزلتها في بعدها العسكري.

ومع بداية الحكم الثنائي البريطاني-المصري، أُعيد تشكيل السودان بما يخدم المصالح الاستعمارية، من خلال إنشاء مؤسسات مثل كلية غوردون والتخطيط لمشروع الجزيرة. وفي المقابل، بدأ السودانيون في تكوين نخبتهم الوطنية، التي تجسد أحد أبرز معالمها في تأسيس نادي الخريجين عام 1917، إيذاناً ببداية تشكل الوعي الوطني الذي قاد لاحقاً إلى الاستقلال.

حين كانت الصحافة الأميركية تتحدث عن السودان بين عامَي 1885 و1918، كانت تتحدث في الغالب عن حروب لم يخترها السودانيون، وأزمات دبلوماسية لم يكونوا طرفاً فيها، وأبطال أوروبيين لم تكن أرض السودان في نظرهم أكثر من مسرح لملاحمهم. غير أن خلف تلك الصورة المُصنّعة كان ثمة بلد حقيقي يعيش ويتحول ويتصارع ويبني، بلد لم يكن غائباً عن الخريطة، بل كان غائباً عن عيون من كتبوا عنه، وهذا الغياب هو الذي يستدعي اليوم أن نعيد رسم الصورة من حيث يجب أن تُرسم، من داخل السودان نفسه.

في السادس والعشرين من يناير 1885، اليوم ذاته الذي سقطت فيه الخرطوم وقُتل فيه غوردون، لم يكن الحدث في عيون السودانيين أنفسهم مأساةً بريطانية، بل كان تحرراً وطنياً. كان محمد أحمد المهدي قد أشعل ثورته منذ 1881 في جزيرة أبا جنوبي الخرطوم، مستنداً إلى خطاب ديني-سياسي جمع بين رفض الاحتلال التركي-المصري الذي امتد منذ 1821، والنزوع نحو استعادة الكرامة والسيادة. وحين سقطت الخرطوم وانتهى الحصار، لم يستقر المهدي في العاصمة القديمة، بل أسس عاصمة جديدة في الضفة المقابلة من النيل؛ أم درمان، التي ستتحول خلال سنوات قليلة من قرية صغيرة إلى مدينة كبيرة تضم مئات الآلاف من السكان القادمين من أرجاء السودان كلها.

كانت أم درمان في زمن المهدية تجربة حضرية استثنائية بمعايير أي حقبة، إذ شهدت نمواً سكانياً متسارعاً لم تعرفه المنطقة من قبل؛ تدفق إليها المقاتلون وذووهم، والتجار، والعلماء، والحرفيون من كل أقاليم السودان، فأصبحت بحق مدينة جمعت في شوارعها تنوع السودان القبلي والجغرافي في مكان واحد. وقد أدار الخليفة عبد الله التعايشي، الذي خلف المهدي بعد وفاته في يونيو 1885، شؤون هذه الدولة الوليدة بنظام إداري وقضائي يستند إلى تفسيره للشريعة الإسلامية، وإن تضمن ذلك النظام قسوة في التطبيق وصراعات داخلية مع بعض القبائل والفصائل التي لم تقبل سلطته، إلا أنه أثبت قدرة على إدارة دولة موحدة امتد سلطانها على مساحات شاسعة لأكثر من ثلاثة عشر عاماً.

ولم تكن تلك السنوات الثلاث عشرة سنوات استقرار هادئ، بل كانت حقبة من الضغوط المتراكمة التي اختبرت قدرة الدولة المهدية على الصمود؛ حروب على الحدود الإثيوبية في الشرق، وصراع مع القوات المصرية في الشمال،

ومقاومة داخلية من سلطنة دارفور التي حاولت استعادة استقلالها في الغرب، فضلاً عن كارثة المجاعة الكبرى بين عامَي 1888 و1892 التي حصدت ما يُقدَّر بمليون ونصف مليون روح سودانية، وكانت نتاج تضافر الجفاف والحرب والهجرة الداخلية. هذه المجاعة وحدها كانت حدثاً إنسانياً من الحجم الذي يستحق عناوين الصفحات الأولى في أي صحيفة تحترم نفسها، لكنها مرت في الصحافة الأميركية كهامش إن ذُكرت أصلاً، لأن الإطار الذي وُضع فيه السودان لم يكن يتسع للمعاناة الإنسانية السودانية بمعزل عن شخصية أوروبية تقودها.

وفي سبتمبر 1898 سقطت الدولة المهدية في معركة أم درمان، وانتهت بذلك حقبة من أكثر حقب التاريخ السوداني الحديث استثنائية. لكن ما لم تنقله الصحافة الغربية هو أن تلك الهزيمة لم تكن في وجدان كثير من السودانيين مجرد خسارة عسكرية، بل كانت نهاية تجربة استقلال حقيقية عاشها جيل كامل وورث ذاكرتها للجيل التالي، وهي ذاكرة ستظل تتردد في الوعي السوداني الجمعي لعقود طويلة حتى بعد أن أحكم البريطانيون قبضتهم على البلاد. وقد جرى توثيق الحكم الجديد في اتفاقية يناير 1899 التي أسست ما عُرف بالحكم الثنائي البريطاني-المصري — ثنائي على الورق، بريطاني في الجوهر — فيما واجهت الإدارة الجديدة سوداناً أنهكته الحرب والمجاعة، تراجع عدد سكانه من نحو سبعة ملايين قبل المهدية إلى ما بين مليونين وثلاثة ملايين بعدها.

ومن داخل هذا الواقع المُثقَل بدأت الإدارة البريطانية تُعيد رسم ملامح السودان وفق أولوياتها هي، لا وفق احتياجات أهله؛ فأسست عام 1902 كلية غوردون التذكارية التي ستصبح لاحقاً حاضنة النخبة المثقفة السودانية الأولى، وبدأت التخطيط لمشروع الجزيرة الزراعي الذي سيتحول إلى أكبر مشروع ري في العالم تحت إدارة واحدة، وذلك كله بهدف تحويل السودان إلى مورد للقطن يخدم مصانع لانكشاير البريطانية، لا بناء اقتصاد سوداني

مستقل. وبينما كانت آلة الإدارة الاستعمارية تُعيد تشكيل البلد وفق منطقها الخاص، كان السودانيون يجدون طريقهم بهدوء نحو صياغة وعي جديد بذاتهم، وكان أبلغ دليل على هذا الوعي الناشئ ما جرى عام 1917 حين تأسس نادي الخريجين في أم درمان؛ لم يكن مجرد نادٍ اجتماعي، بل كان المساحة الأولى التي جلس فيها السودانيون المتعلمون ليتحدثوا عن بلدهم بأصواتهم هم، لا بأقلام المراسلين الأجانب، وليطرحوا أسئلة لم تطرحها عنهم أي صحيفة غربية: من نحن؟ وإلى أين نريد أن نذهب؟.

كل هذا كان يجري في الوقت ذاته الذي كانت فيه منظمة الشراينرز في كارولاينا الشمالية تُسمي فرعها الجديد باسم «السودان»، غير مدركة أن البلد الذي استعارت اسمه كان يصنع في تلك اللحظة بالذات نخبته المثقفة الأولى، وأن وراء ذلك الاسم الذي بدا لهم رمزاً للفروسية الصحراوية والغموض الشرقي شعباً حقيقياً يبني مؤسساته ويُعيد تشكيل هويته ويمشي ببطء نحو وعي وطني سيقوده لاحقاً نحو الاستقلال. وهذه الهوة بين ما كان يُرى وما كان يجري فعلاً هي جوهر ما تحاول هذه السلسلة معالجته، وما تسعى المقالة الخاتمة إلى ربطه بالحاضر.

قراءة في كتاب

السودان: حدود السياسة والقبيلة (الأنثروبولوجيا السياسية للصراع)

مغيرة حربية

ملخص

يناقش كتاب «السودان: حدود السياسة والقبيلة (الأنثروبولوجيا السياسية للصراع وبناء الدولة والاستقرار)» للباحث أمير بابكر عبد الله، العلاقة المعقدة بين الدولة والقبيلة في السودان، موضحاً أن الحدود لم تكن مجرد خطوط جغرافية، بل مساحات لتداخلات اجتماعية وثقافية وسياسية. ويرى الكتاب أن عجز الدولة عن استيعاب التنوع جعل القبيلة تنتقل من إطار اجتماعي إلى فاعل سياسي مؤثر في الصراعات.

لا يدعو الكتاب إلى إلغاء القبيلة أو تمجيدها، بل يحاول تجاوز الصراع التقليدي بين القبيلة والدولة، باعتبار القبيلة حقيقة تاريخية واجتماعية. ويتناول عبر فصوله تطور الأنثروبولوجيا السياسية، وتاريخ الممالك السودانية، وتأثير الاستعمار، ودور المجتمعات الحدودية، وعلاقة القبائل العابرة للحدود بالنزاعات والأمن والاستقرار.

يشير إلى أن أزمة السودان ترتبط بضعف بناء عقد اجتماعي يقوم على المواطنة والعدالة والمساواة، إذ بقيت القبيلة والطائفة والإدارة الأهلية صاحبة نفوذ اجتماعي كبير بعد الاستقلال. كما يوضح أن الدولة الحديثة ورثت حدوداً ومؤسسات استعمارية دون أن تنجح في دمج المكونات المختلفة داخل مشروع وطني جامع.

يخلص الكتاب إلى أن تجاوز أزمات السودان لا يكون بمواجهة القبيلة أو تجاهلها، بل بفهم طبيعتها وإدماج التنوع الاجتماعي في بناء دولة ديمقراطية عادلة. فالمطلوب هو الانتقال من الولاءات الضيقة إلى مواطنة متساوية، مع بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار تقوم على التنمية والشراكة بدلاً من الصراعات الأمنية.

لم تكن حدود السودان مجرد خطوط رسمها الاستعمار على الخرائط، بل كانت حدوداً بين أنماط مختلفة من الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة، متجاوزة واقعها السيادي وحيزها الجغرافي، إلى كيمياء اجتماعية مستمرة التفاعل، دون أن تصل إلى صيغة معادلتها المُثلى بما يمكن أن يفسر فهم التعقيدات التي ما زالت تلقي بظلالها على واقع اليوم، شديد التنوع. وحين عجزت الدولة عن استيعاب هذا التنوع، تحولت الحدود إلى فضاءاتٍ مفتوحة للصراع، وتحولت القبيلة من إطار اجتماعي إلى فاعل سياسي. وفي خضم التوهان الماثل والتشابك المربك بين حدود القبيلة وتعريف الدولة في السودان، سيما بعد حرب أبريل، يدفع الكاتب والباحث أمير بابكر عبد الله، بكتابه الثاني في هذا المبحث الشائك، بعنوان: السودان.. حدود السياسة والقبيلة (الأنثروبولوجيا السياسية للصراع وبناء الدولة والاستقرار)، وهو كتاب قيد النشر، عمل فيه أمير على كشف تموضع القبيلة داخل أتون السياسة السودانية، وكيف مثلت ملاذاً وحاضنة سياسية مغلقة أكثر من كونها ثيمة اجتماعية مفتوحة على أفق التصاهر والاندماج وإثراء التنوع السوداني العريض، بل وقفت، في كثير من الأحيان، عقبة كؤود أمام التطور السياسي، وكانت سبباً في تأجيج النزاع بما عقد بناء الدولة على عقد اجتماعي جديد، يعترف بالتنوع، ويؤسس للمواطنة، ويجعل العدالة وسيادة القانون القاسم المشترك بين جميع السودانيين. ولم يغفل الكتاب، وهو يناقش حدود السودان الجغرافية الواسعة، علاقات الجوار السوداني والتداخل القبلي والإثني بين السودان وجيرانه، مقترحاً صيغة جديدة، أكثر واقعية، لبناء علاقة مميزة مع دول الجوار تقوم على معادلات الشراكة والتنمية بدلاً عن المقاربات الأمنية والاستثمار في النزاعات والصراع.

القبيلة حقيقة تاريخية اجتماعية

جاء الكتاب، الذي يقول عنه صاحبه، إنه لا يدعو إلى إحياء القبيلة، ولا إلى إلغائها، بما أنها حقيقة اجتماعية وتاريخية، وإنما يدعو إلى تجاوز الثنائية التي حكمت الفكر السياسي السوداني، الذي يموضع القبيلة في مواجهة الدولة والعكس، لعقود طويلة. جاء الكتاب، إذن، في ثمانية فصول، وحوى تمهيداً ومقدمة وخاتمة.

يستعرض الكتاب في فصله الأول تطور الأنثروبولوجيا السياسية ومسألة الحدود، وهي من العلوم الحديثة التي نشأت في النصف الأول من القرن العشرين بعد التوسع في الدراسات الأنثروبولوجية الكلاسيكية وخروجها إلى رحاب الحاضر واستشراف المستقبل، في محاولة لفهم السياسة بوصفها ممارسة اجتماعية ضاربة الجذور في الثقافة، في تعريفها العريض، وليست مجرد مؤسسات رسمية.

ويقارب الفصل الثاني حدود إقليم الحزام السوداني القديم وتاريخ تشكله وطبيعة الصراعات فيه ومدى تأثيره على المشهد السياسي والسيادي للسودان ودول جواره في مرحلة ما بعد الاستعمار، خاصة وأن معظم دول جوار السودان كانت تقع ضمن نطاق هذا الحزام بحراكه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث يستعرض الممالك القديمة، ما بعد الممالك المسيحية، وطبيعة نظام الحكم فيها وحدودها القابلة للتعديل اعتماداً على ضمها لعشائر وقبائل وجماعات سكانية جديدة أو انسلاخ مجموعات منها. كما يتناول حراك القبائل والعشائر في تلك الفترة ومسيرتها نحو الوحدة لتشكل نظاماً قادراً على حمايتها، والخريطة القبلية داخل إطار ذلك الحراك.

ويكشف الفصل الرابع واقع السودان في حقبتي الاستعمار «التركي والإنجليزي» ومسألة فرض وحدة قسرية على المجموعات السكانية في السودان داخل حدود سياسية محددة، انطلاقاً من مصالح المستعمر وتحقيق أهدافه الأمنية والسياسية والاقتصادية، في مقابل تجاهل الواقع الإثني والقبلي على الأرض، والذي يتجاوز الحدود المرسومة بقلم تلك المصالح، وما أفرزه ذلك من تعقيدات واجهت الحكم الوطني.

ويتناول الفصل الخامس بالبحث بروز حركات التحرر الوطني في السودان وغيره من دول الجوار، وعلاقة هذه المرحلة بالحدود وتأثيراتها المستقبلية على مشهد النظم السياسية في السودان وعدد من دول الجوار. ويقف على السؤال الأبرز: إذا ما كانت الجيوش الموازية والحركات المسلحة هي إرث لحركات التحرر الوطني، ومدى تأثرها بها سلباً وإيجاباً.

ويستعرض الفصل السادس طبيعة المجتمعات الحدودية وأنماط السلطة التي يخضعون لها، ومدى تأثير القبائل العابرة للحدود على مسألتي الأمن والاستقرار للدولة بحدودها السياسية المعروفة، ودور هذه المجتمعات في الاقتصاد الحدودي والتجارة والتهريب العابر

للحدود، ومدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاستقرار.

ويتناول الفصل السابع مسألة الحدود والنزاع المسلح، وحركة الجماعات المسلحة عبر الحدود، ودور الأنظمة السياسية المتجاورة في تجييش الجماعات والقبائل الحدودية لاستخدامها في صراعاتها الثنائية، ومدى علاقة الهوية القبلية بالهوية الوطنية، وتشكل الهوية الهجين في المناطق الحدودية، ومدى انتماء تلك المجتمعات العابرة للدول وإحساسها بالمواطنة، وأثر السياسات المركزية عليها.

وفي الفصل الثامن يقف الكاتب على رؤية الأمن والاستقرار من منظور محلي، باستعراض الفجوة بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع للأمن، ودور التقاليد المجتمعية والأعراف السائدة في بناء نظام سياسي يتواءم مع الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ويخدم ساساتها، أو على النقيض من ذلك في حالة سيادة سياسة التهميش مركزياً تجاه الأطراف.

الوعي بالقبيلة لا المواطنة

ولفهم الواقع السوداني شديد الهشاشة، يحشد الكتاب نظريات علمية وفهومات حديثة تناقش تعقيدات تداخلات الحدود والقبيلة السياسية من جهة، وإمكانية بناء دولة معافاة من جهة أخرى، مستعيناً بقراءة هادئة ودؤوبة للتكوين التاريخي للمجال السكاني السوداني وتشكل الفضاء الإثني والقبائلي في السودان ونشأة السلطنات القديمة، التي لم تُمحَ بالكامل، وبقي من روحها الكثير في تشكيل الوعي بالقبيلة كملاذٍ آمن وحائط صد أخير في وقت الأزمات الكبرى والحروب العنيفة، رغم مظاهر الحداثة والمدنية التي جلبها الاستعمار، وعجزت الدولة الوطنية عن توكيدها منذ الاستقلال، بطرح عقد اجتماعي ينهض على المواطنة والاعتراف بالآخر والتنمية المتوازنة، وفرض قوة الدولة الديمقراطية والحوار بديلاً للسياسات الأمنية وتجييش الجميع ضد الجميع، حيث لم تفهم الدولة الوطنية طبيعة النظم الاجتماعية في السودان قبل الاستعمار والحداثة، وهي تتوافر على مجموعة واسعة من الكيانات السياسية والاجتماعية التي اختلفت في درجات تطورها وتعقيدها، لكنها اشتركت في اعتمادها على الروابط القرابية والقبلية والدينية بوصفها الأساس الرئيس للتنظيم الاجتماعي، فالسودان كان ولا يزال فضاءً يضم عدة أنماط من النظم الاجتماعية التي تراوحت بين المجتمع القبلي والمجتمع السلطاني والمجتمع المحلي الزراعي والرعوي.

أسس الصراع

ولا يقرر الكتاب صراحة أن الصراع في السودان بين دولتين، تقليدية قديمة تطورت من القبائل والتحالفات، وبين دولة حديثة حاولت قطع هذا التطور المحلي الذي نشأ في عدد من المناطق، من نظم اجتماعية بسيطة بحكم طبيعة ومصالحها المحدودة، إلى نظم اجتماعية تتفرع منها نظم سياسية واقتصادية أكثر تعقيداً، في سلطنة الفونج، وسلطنة دارفور، ومملكة تقلي، والممالك النوبية السابقة، وتطورت معها أساليب ووسائل الحرب والدفاع وأدارتها شبكات الزعماء المحليين عبر أنماط مرنة من الحكم، ووفرت حداً أدنى من الاستقرار دون الحاجة إلى دولة مركزية حديثة. وعلى الرغم من محدودية أدوات هذه النظم، إلا أنها كانت منسجمة مع الجغرافيا البشرية، وتعترف بمرونة الحدود، وتسمح بالتداخل السكاني والحركية الاجتماعية، وهي عناصر ستصطدم لاحقاً، ينوه الكتاب، بمفهوم الدولة الحديثة وحدودها الصلبة.

لقد ورثت الدولة الجديدة، بعد الاستقلال، مؤسسات إدارية حديثة وحدوداً سياسية رسمها الاستعمار، لكنها لم ترث مجتمعاً اندمج بالكامل في إطار الدولة الوطنية. فقد ظلت القبيلة، والطائفة الدينية، والإدارة الأهلية، مؤسسات تتمتع بشرعية اجتماعية واسعة، تتجاوز في كثير من المناطق سلطة الدولة نفسها. ولعبت الإدارة الاستعمارية دوراً رئيسياً في أن يظل هذا الوضع حتى بعد الجلاء، بتقويتها ركائز الإدارة الأهلية بما يحقق أهدافها وسلطاتها، ويضعف من قدرات القوى الوطنية لتجاوز هذا الواقع، لبناء دولة مستقلة عن السياسات الاستعمارية في مرحلة ما بعد انتهاء حكمها المباشر.

إن كتاب أمير عبد الله الأخير هو وثيقة نقدية لمراجعة مسار الدولة السودانية، حيث تكمن أزمة السودان في أن شعوبه المتنوعة، أُجبرت في كل مراحل الاستعمار الأول والثاني، على توحيد هذه الشعوب قسرياً دون إرادتها داخل حدود سياسية وإدارية، كما أثبتت تجربة الحكم الوطني الممتدة منذ عام 1956 أن بناء الدولة لا يتحقق بمجرد الاستقلال السياسي، وإنما يحتاج إلى توافق اجتماعي حول طبيعة الدولة وهوية المجتمع وشكل توزيع السلطة والموارد.

من الحرب إلى الدولة .. العقد الاجتماعي صمام أمان (2-2)

أزمة السودان بدأت بالفشل في الاتفاق على طبيعة الدولة

شمس الدين ضو البيت: ثورة ديسمبر قدمت أول مسودة متكاملة للعقد الاجتماعي

أدار حلقة النقاش وقدم لها
الطاهر بدر الدين
رصد: أم سلمة العشا

عائشة حمد:
غياب العقد الاجتماعي الدافع الرئيسي لحمل السلاح في السودان

عامر الحاج:
ليس وثيقة بين النخب بل منظومة تضمن خضوع القوة لسلطة الدولة

ناقش الجزء الأول من سلسلة «من الحرب إلى الدولة.. العقد الاجتماعي صمام أمان السودان»، التي تنظمها «أفق جديد» عبر تطبيق زووم، الأسس العامة لإعادة تأسيس الدولة السودانية، من خلال رؤى رئيس الوزراء السابق الدكتور عبد الله حمدوك والأستاذ إمام الحلو، اللذين تناولا مفهوم العقد الاجتماعي بوصفه الإطار الذي يمكن أن يخرج السودان من دوامة الحرب والانقلابات والتهميش إلى دولة مدنية ديمقراطية تنموية، تتواصل في هذه الحلقة الثانية رحلة البحث في الجذور الفكرية والتاريخية والسياسية للأزمة السودانية.

وينتقل النقاش في هذه الجزء من عرض المبادئ العامة إلى تفكيك الأسئلة الأكثر تعقيداً: لماذا أخفقت الدولة السودانية منذ الاستقلال في بناء مشروع وطني جامع؟ وهل كانت الأزمة في غياب الدساتير والاتفاقات، أم في طبيعة الدولة التي أُقيمت، وفي علاقة المركز بالأقاليم، والدين بالدولة، والمؤسسة العسكرية بالمجتمع؟ ومن يملك حق صياغة العقد الاجتماعي الجديد، وما الشروط التي تجعل هذا العقد قابلاً للحياة والاستمرار؟

ويشارك في هذا الجزء ثلاثة متحدثين يمثلون زوايا نظر مختلفة. إذ يقدم مؤسس ومدير مشروع الفكر الديمقراطي والقراءة من أجل التغيير، الدكتور شمس الدين ضو البيت، قراءة تاريخية لمسار الدولة السودانية، ويرى أن ثورة ديسمبر 2018 قدمت لأول مرة مسودة متكاملة لعقد اجتماعي جديد، بينما تناقش الباحثة والأكاديمية والناشطة في قضايا النوع الاجتماعي عائشة حمد جذور الإقصاء السياسي والاقتصادي والثقافي والنوعي، معتبرة أن السودان لم يؤسس أصلاً لعقد اجتماعي شاركت في صياغته جميع مكوناته. أما الناشط السياسي الأستاذ عامر الحاج، فيقدم مقاربة مختلفة تنطلق من أن نجاح أي عقد اجتماعي لا يتوقف على جودة النصوص، وإنما على خضوع القوة المسلحة لسلطة الدولة، وقيام إصلاح أمني وعسكري شامل يسبق أي تسوية سياسية.

وتأتي هذه الحلقة استمراراً للحوار الوطني الذي أطلقته أفق جديد حول مستقبل الدولة السودانية، انطلاقاً من قناعة بأن وقف الحرب لا يكفي وحده لبناء السلام، وأن إعادة تأسيس الدولة تتطلب توافقاً وطنياً جديداً يعالج جذور الأزمة التي ظلت تعيد إنتاج نفسها منذ

الاستقلال.

اعتبر مؤسس ومدير مشروع الفكر الديمقراطي والقراءة من أجل التغيير، الدكتور شمس الدين ضو البيت، أن ثورة ديسمبر 2018 مثلت أول تعبير عملي عن مسودة متكاملة لعقد اجتماعي سوداني جديد، مؤكداً أن الثورة لم تطرح شعارات سياسية فحسب، وإنما قدمت منظومة قيم وممارسات يمكن البناء عليها لإعادة تأسيس الدولة السودانية.

وقال ضو البيت إن ثورة ديسمبر تميزت عن جميع الثورات والانتفاضات السابقة بأنها كانت الأكثر انتشاراً واتساعاً في تاريخ السودان، إذ شاركت فيها المدن والقرى والبلدات في مختلف أنحاء البلاد، كما امتد تأثيرها إلى المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة، بما في ذلك مناطق الحركة الشعبية في كاودا، حيث خرجت التظاهرات في توقيت واحد وهي ترفع شعار الثورة: «حرية، سلام، وعدالة.. والثورة خيار الشعب»، دون توجيه من سلطة أو تنظيم، وهو ما يعكس، بحسب تعبيره، أن الثورة نجحت في إنتاج وجدان وطني مشترك تجاوز الانقسامات السياسية والجغرافية.

وأوضح أن ما يحتاجه السودان اليوم ليس إعادة إنتاج اعتصام القيادة العامة أو اعتصامات نيرتتي وكتم والأبيض من حيث الشكل، وإنما تعميم القيم والسلوكيات وأنماط التعايش التي سادت داخل تلك الاعتصامات، لأنها مثلت نموذجاً مصغراً للمجتمع الذي يتطلع إليه السودانيون، ويمكن أن تشكل الأساس الحقيقي للعقد الاجتماعي الجديد.

وعرف ضو البيت العقد الاجتماعي بأنه توافق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بين سكان دولة أو مجتمع معين، ينقلهم من حالة الصراع والاحتراب وعدم الاستقرار إلى حالة يسودها الأمن وتتوافر فيها مقومات الحياة الكريمة، دون أن يكون ذلك على حساب الحريات المدنية والسياسية، مؤكداً أن العقد الاجتماعي الحقيقي يجمع بين الأمن والخبز والحرية، ولا يضحي بأحدها لصالح الآخر.

وأشار إلى أن التجربة السودانية ظلت لعقود طويلة أسيرة معادلة خاطئة، حيث كانت الحكومات الديمقراطية تبرر ضعف الأداء الاقتصادي بالتركيز على الحريات السياسية، بينما كانت الأنظمة العسكرية تطالب المواطنين بالتنازل عن الحريات بحجة توفير التنمية والخدمات.

وأضاف أن هذه الثنائية صاحبت الدولة السودانية منذ سنوات الاستقلال الأولى، فرفعت الحكومات الديمقراطية شعارات من قبيل «تحرير لا تعمير»، بينما تبنت الأنظمة العسكرية شعارات تنموية مثل «احكموا علينا بأعمالنا» في عهد الفريق إبراهيم عبود، و«سلة غذاء العالم» في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري، و«نأكل مما نزرع» في عهد نظام الإنقاذ، إلا أن النتيجة النهائية كانت واحدة، إذ انتهت التجارب الديمقراطية دون أن تحقق الاستقرار، بينما انتهت الأنظمة العسكرية إلى أزمات اقتصادية ومجاعات وانهيارات معيشية.

وأكد أن جوهر العقد الاجتماعي الجديد يتمثل في الجمع بين الأمن والحرية والتنمية في آن واحد، معتبراً أن شعارات ثورة ديسمبر الثلاثة «حرية، سلام، وعدالة» عبرت بصورة دقيقة عن هذا المعنى، فالسلام يمثل الأمن، والعدالة تعني توفير الخبز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما تمثل الحرية الضمانة الأساسية لصون الحقوق المدنية والسياسية.

وأوضح أن عدداً من الدول الإفريقية التي نالت استقلالها في ظروف مشابهة للسودان، مثل غانا ونيجيريا، نجحت منذ وقت مبكر في الوصول إلى توافقات وطنية حول شكل الدولة ودساتيرها الدائمة، الأمر الذي وفر لها أساساً مستقراً لإدارة الخلافات السياسية، بينما ظل السودان عاجزاً عن الوصول إلى مثل هذا التوافق منذ الاستقلال.

وأشار إلى أن الدستور يمثل الإطار الذي يحتضن العقد الاجتماعي، فهو «بيت العقد الاجتماعي» الذي تنظم داخله قضايا الأمن والتنمية والحريات، لافتاً إلى أن معظم الدول واجهت تحديات الفقر والتنوع والانقسامات الاجتماعية، لكنها استطاعت تجاوزها عبر التوافق على عقد اجتماعي جامع.

واستعرض ضو البيت بدايات الأزمة الدستورية في السودان، موضحاً أنه خلال أعمال لجنة الدستور عام 1957 تقدم رئيس اللجنة أحمد خير بمقترح ينص على أن تكون طبيعة الدولة جمهورية برلمانية موحدة، قبل أن يطرح ميرغني نصري مقترحاً بإنشاء جمهورية إسلامية موحدة انطلاقاً من كون غالبية السكان يدينون بالإسلام، بينما تقدم ممثل الجنوب ستانسلاوس بياساما برؤية مختلفة دعا فيها إلى إقامة جمهورية فيدرالية ديمقراطية، محذراً من أن الدولة الدينية ستجعل قطاعات واسعة من السودانيين تشعر بالغربة داخل وطنها.

وأوضح أن تلك اللحظة كانت تمثل أول اختبار

حقيقي لبناء عقد اجتماعي سوداني، غير أن القوى السياسية لم تتمكن من التوصل إلى صيغة توافقية تجمع بين هذه الرؤى المختلفة، الأمر الذي أدى إلى بقاء الخلاف حول طبيعة الدولة دون حسم.

وأضاف أن الديمقراطية الوليدة لم تمهل نفسها الوقت الكافي للوصول إلى هذا التوافق، إذ انتهت بانقلاب نوفمبر 1958، لينتقل الصراع من قاعات البرلمان إلى ساحات القتال، ويتحول الحوار السياسي إلى صراع تحسمه البنادق والدبابات، وهو المسار الذي ظل السودان يدور في حلقته حتى اليوم.

ورأى أن جذور الأزمة السودانية لا تزال تدور حول السؤال نفسه الذي طُرح قبل ما يقارب سبعة عقود: هل تكون الدولة السودانية جمهورية برلمانية موحدة، أم جمهورية إسلامية، أم جمهورية فيدرالية ديمقراطية؟

وأكد أن الدولة البرلمانية والنظام الفيدرالي لا يتعارضان مع فكرة العقد الاجتماعي، بل يمثلان جزءاً من أدواته، بينما ظل المشروع القائم على الدولة الدينية يمثل العنصر الأكثر إثارة للانقسام، لأن عدم التوافق حوله أدى إلى تعميق الأزمات الوطنية واستمرار الحرب التي امتدت لعقود طويلة.

وشدد ضو البيت على أن المشكلة لا تكمن في الإسلام باعتباره ديناً، وإنما في توظيف الدين سياسياً لإدارة الدولة، موضحاً أن الفكر السياسي الديني، بحسب رؤيته، لا يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وإنما يؤسس لنظام قانوني يميز بين المواطنين وفق الانتماء الديني، ويخلق درجات متفاوتة في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يقوض أسس الدولة الوطنية الجامعة ويحول دون الوصول إلى عقد اجتماعي يحظى بقبول جميع السودانيين.

وأكد الدكتور شمس الدين ضو البيت أن الإشكالية الجوهرية في السودان ليست في الإسلام كدين، وإنما في توظيف الدين سياسياً وإقامة الدولة على أساس الفكر الديني، موضحاً أن الإسلام في جوهره يؤكد مبدأ المساواة بين البشر، مستشهداً بقوله تعالى: «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة»، وقوله تعالى: «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»، غير أن الفكر السياسي الديني، بحسب رؤيته، لا يؤسس لدولة المواطنة المتساوية، وإنما يقوم على منظومة تشريعية تمنح المواطنين درجات متفاوتة في الحقوق والواجبات وفق الانتماء الديني أو النوع أو غيرهما، الأمر الذي أنتج انحيازات ثقافية وإثنية ظلت تشكل أحد أبرز أسباب الأزمة السودانية.

وقال إن هذه الاختلالات التاريخية أفرزت خمس أزمات رئيسية أصبحت تمثل جوهر الأزمة الوطنية، وهي في الوقت نفسه المحاور التي ينبغي أن يعالجها العقد الاجتماعي الجديد إذا أريد له أن يؤسس لدولة مستقرة وقابلة للحياة.

وأوضح أن أول هذه المحاور يتمثل في العلاقة بين الدين والدولة، معتبراً أن غياب صيغة متوازنة لهذه العلاقة ترك آثاراً عميقة على مفهوم المواطنة، وأسهم في تكريس الانقسامات بين مكونات المجتمع السوداني، كما تداخل مع الإرث التاريخي للاسترقاق والتمييز والعنصرية، وهي ممارسات خلفت جروحاً عميقة وأنتجت أزمة هوية ما تزال تلقي بظلالها على الواقع السوداني حتى اليوم.

وأضاف أن المحور الثاني يتعلق بطبيعة

العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، مشيراً إلى أن قوات دفاع السودان عند تأسيسها كان يفترض أن تكون مؤسسة وطنية مهمتها حماية البلاد وخدمة المجتمع، غير أن التطورات اللاحقة أفرزت، بحسب تعبيره، ثقافة عسكرية قامت على الاعتقاد بأفضلية المؤسسة العسكرية على المجتمع المدني، وأن الضابط أحق بإدارة الدولة من المواطن، وهو ما مهد الطريق لتكرار الانقلابات العسكرية وإضعاف المسار الديمقراطي.

وأشار إلى أن استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على المجالين السياسي والاقتصادي أوجد علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع، وأسهم في إضعاف المؤسسات المدنية وتعطيل تطور الحياة الديمقراطية.

ورأى أن المحور الثالث يتمثل في الاختلال التاريخي في العلاقة بين الريف والحضر، موضحاً أن الإدارة الاستعمارية لم يكن هدفها تنمية السودان، وإنما استغلال موارده لخدمة الاقتصاد البريطاني وتوفير المواد الخام للصناعة في لانكشير، ولذلك ركزت الاستثمارات والخدمات في مناطق محددة تخدم الإدارة الاستعمارية، بينما تُركت غالبية الأقاليم الريفية خارج عملية التنمية، وهو إرث استمرت الحكومات الوطنية في إعادة إنتاجه بعد الاستقلال.

وأكد أن هذا الاختلال أدى إلى اتساع الفجوة الاقتصادية والتنموية بين الريف والمدن، وظلت قطاعات واسعة من المواطنين تعاني التهميش وضعف الخدمات الأساسية وفرص التنمية.

وأضاف أن المحور الرابع يتعلق بالعلاقة بين المركز والأقاليم، موضحاً أن الدولة السودانية ظلت شديدة المركزية في إدارة السلطة والموارد، الأمر الذي عمق الشعور بالتهميش في الأطراف، واستشهد في هذا السياق بقرار تحويل العملة من الجنيه إلى الدينار خلال سنوات حكم الإنقاذ، قائلاً إن نحو 65 في المائة من الكتلة النقدية جرى تحويلها داخل الخرطوم، بما يعكس حجم التركز المالي والإداري في العاصمة على حساب بقية أنحاء البلاد.

وأكد أن هذه الاختلالات مجتمعة قادت إلى النتائج التي يعيشها السودان اليوم، من حروب ممتدة، وانفصال جنوب السودان، واستمرار التبعية الإقليمية والدولية، معتبراً أنها تمثل حصيلة طبيعية لفشل الدولة في بناء عقد اجتماعي عادل ومتوازن.

وأوضح أن ثورة ديسمبر لم تكتف برفع شعارات سياسية، وإنما قدمت، من خلال شعاراتها وممارساتها، معالجات عملية لهذه الاختلالات التاريخية، ووضعت ما وصفه بالمسودة الأولى للعقد الاجتماعي الجديد.

وأشار إلى أن شعار «صوت المرأة ثورة وليست عورة» لم يكن مجرد شعار مرتبط بحقوق النساء، وإنما كان احتجاجاً مباشراً على الرؤية التي تمنح المرأة مواطنة منقوصة، مؤكداً أن أحد أهم مرتكزات الدستور الجديد يجب أن يكون الفصل الواضح بين الدين والدولة، بما يضمن قيام منظومة قانونية تستند إلى المواطنة المتساوية، لا إلى التصنيفات الدينية أو النوعية أو الفكرية.

وأضاف أن الثورة قدمت أيضاً نموذجاً مختلفاً للعلاقة بين مكونات المجتمع السوداني، حيث ساد داخل ساحات الاعتصام احترام متبادل وتعايش سلمي بين مختلف المجموعات، وهو نموذج ينبغي تعميمه في إدارة التنوع اللغوي والثقافي والإثني، باعتباره أحد أهم أسس

الدولة الجديدة.

وشدد على أن بناء الدولة المدنية الديمقراطية يتطلب كذلك إصلاحاً شاملاً للمؤسسة العسكرية، يضمن ابتعادها الكامل عن العمل السياسي والاقتصادي، وحصر دورها في حماية البلاد والدستور، مع إخضاعها بصورة كاملة للسلطات المدنية المنتخبة، معتبراً أن هذه العملية ستكون معقدة وشاقة، لكنها تمثل شرطاً أساسياً لاستقرار الدولة السودانية.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا إلى معالجة الاختلالات التاريخية بين الريف والحضر من خلال تطوير القطاع التقليدي، خاصة الزراعة المطرية والرعي، باعتبارهما يشكلان مصدر الرزق الأساسي لملايين السودانيين، إلى جانب إنصاف المرأة الريفية وإعطائها موقعاً متقدماً في خطط التنمية، واعتماد مفهوم التنمية المتوازنة بوصفه أساساً لتوزيع الموارد والاستثمارات.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المركز والأقاليم، فقد دعا إلى تبني نموذج الفيدرالية التنموية التكاملية، بما يضمن توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة بين مختلف أنحاء السودان، ويعزز قدرة الأقاليم على إدارة شؤونها في إطار الدولة الواحدة.

واختتم ضو البيت مداخلته بالتأكيد على أن إنجاز هذا المشروع يتطلب عقد مؤتمر قومي تشارك فيه جميع شعوب السودان وقواه السياسية والاجتماعية، مع إعطاء الدور الأكبر للشباب الذين صنعوا ثورة ديسمبر، باعتبار أنهم، بحسب تعبيره، أصحاب أول مسودة حقيقية للعقد الاجتماعي الجديد، والأكثر قدرة على تحويلها إلى مشروع وطني يؤسس لدولة سودانية جديدة قائمة على الحرية والسلام والعدالة والمواطنة المتساوية.

أسباب الحروب

وبدورها استهلت مستشارة النوع الاجتماعي والناشطة في العمل العام، عائشة حمد، مداخلتها بطرح سؤال اعتبرته مفتاحاً لفهم الأزمة السودانية، قائلة: «لماذا يضطر السودانيون إلى حمل السلاح للحصول على حقوقهم بدلاً من المطالبة بها عبر الوسائل السلمية؟»، معتبرة أن الإجابة عن هذا السؤال تقود مباشرة إلى جذور أزمة الدولة السودانية.

وقالت إنها تختلف مع ما طرحه رئيس الوزراء السابق الدكتور عبد الله حمدوك وعدد من المتحدثين بشأن الحديث عن «بناء عقد اجتماعي جديد»، موضحة أنها لا تعتقد أن السودان عرف في أي مرحلة من تاريخه عقداً اجتماعياً حقيقياً يمكن الحديث عن تجديده، لأن الدولة السودانية، بحسب رأيها، لم تُؤسس منذ البداية على اتفاق شاركت فيه جميع مكونات المجتمع السوداني.

وأوضحت أن المفكرين الذين تناولوا قضية نشأة الدولة السودانية يجمعون على أن عملية التأسيس تمت عبر تفاوض شاركت فيه مجموعات محددة من النخب، بينما غابت عنه قطاعات واسعة من السودانيين، الأمر الذي جعل ذلك الاتفاق غير ملزم للمجموعات التي لم تكن ممثلة فيه، وخلق منذ البداية أزمة شرعية ظلت ترافق الدولة الوطنية حتى اليوم.

وأضافت أن هذا الخلل التأسيسي أفرز سلسلة متواصلة من الأزمات السياسية، تمثلت في الانقلابات العسكرية المتكررة، وتعثر التجارب الديمقراطية، واستمرار الحرب في جنوب السودان، ثم اندلاع النزاعات في دارفور وشرق السودان، وصولاً إلى الحرب الراهنة، مشيرة

إلى أن جميع هذه الصراعات كانت تعبيراً عن شعور مجموعات واسعة بأنها ليست شريكاً حقيقياً في الدولة، وأنها تعاني الإهمال والإقصاء السياسي والاقتصادي والثقافي.

وأكدت أن هذا الإحساس بالتهميش دفع كثيراً من المجتمعات إلى اللجوء إلى السلاح باعتباره الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق، بعدما فقدت الثقة في الحوار السياسي وآليات المشاركة السلمية، فتحولت البندقية إلى أداة للتفاوض بدلاً من المؤسسات الديمقراطية.

وشددت على أن نجاح أي عقد اجتماعي مستقبلي لا يتوقف على جودة النصوص أو جمال المصطلحات التي يتضمنها، وإنما على مدى مشاركة جميع السودانيين في صياغته والقبول به، لأن أي عقد لا يشارك فيه الجميع سيعيد إنتاج الأزمة نفسها مهما كانت صياغته متقدمة.

وأضافت أنها تتفق مع الدكتور عبد الله حمدوك في ضرورة وجود آليات واضحة لتنفيذ العقد الاجتماعي، لكنها ترى أن هذه الآليات لا يمكن أن تعمل دون قيام دولة ومؤسسات دستورية قادرة على ترجمة مبادئ العقد إلى سياسات وقوانين، وصولاً إلى دستور دائم يعبر عن الإرادة الوطنية المشتركة.

وقالت إن الإقصاء الذي تعرضت له الأقاليم السودانية تاريخياً كان من أهم أسباب استمرار الحروب، لافتة إلى أن العلاقة غير المتوازنة بين المركز والأقاليم أدت إلى احتكار الثروة والسلطة في العاصمة، بينما ظلت مناطق الإنتاج تعيش أوضاعاً تنموية متردية رغم امتلاكها معظم الموارد الطبيعية.

وأوضحت أن السودان كان يمكن أن يكون ضمن الدول الأكثر تقدماً إذا أُديرت موارده بصورة عادلة، إلا أن الثروات تركزت في خزينة المركز، بينما عاش سكان الأقاليم في الفقر والحرمان، الأمر الذي دفع كثيراً من الحركات المسلحة إلى حمل السلاح ليس دفاعاً عن الأرض فقط، وإنما للمطالبة بحقوقها في التنمية والتعليم والصحة والخدمات الأساسية.

واستشهدت بإقليم شرق السودان بوصفه أحد أبرز نماذج المفارقة التنموية، موضحة أن ميناء بورتسودان يستقبل ما يقارب 90 في المائة من تجارة السودان، كما تضم ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف موارد اقتصادية كبيرة، من بينها الذهب والزراعة والتجارة، ومع ذلك يسجل الإقليم أعلى معدلات الفقر والأمية ووفيات الأمهات في البلاد.

ورأت أن الحكومات المتعاقبة تعاملت مع الأقاليم باعتبارها مصدراً للموارد فقط، دون أن تعيد استثمار عائدات تلك الموارد في المجتمعات المنتجة، مشيرة إلى ما أورده الدكتور محمد سليمان في كتابه حقوق الموارد والهوية حول سيطرة المركز على عائدات ذهب الشرق وصمغ دارفور ونفط جنوب السودان، دون أن ينعكس ذلك على تنمية تلك المناطق.

وأضافت أن الإقصاء الاقتصادي لم يكن منفصلاً عن الإقصاء السياسي والثقافي، بل جاء مكملاً له، إذ إن المجموعات التي حُرمت من التنمية كانت أيضاً الأقل تمثيلاً في مؤسسات الحكم وصناعة القرار.

وأكدت أن جذور هذا الاختلال تعود إلى مفاوضات الاستقلال نفسها، التي اقتصرت على نخبة سياسية محدودة، بينما غابت عنها مكونات الجنوب والغرب والشرق وغيرها من مناطق الهامش، وهو ما أدى إلى تكريس الفجوة التاريخية بين المركز والأطراف.

وأضافت أن كثيراً من الباحثين أشاروا إلى أن بعض حركات الهامش، عندما امتلكت القوة، لم تقدم نموذجاً ديمقراطياً بديلاً، بل أعادت إنتاج منطق الهيمنة والإقصاء نفسه بوجوه مختلفة، وهو ما جعل السودان يدور في حلقة مفرغة، حيث يتحول المهمش إلى مهيمن، ثم ينتج بدوره تهميشاً جديداً لمجموعات أخرى.

وأكدت أن هذه التجربة أثبتت أن الانتصار العسكري لأي طرف لا يمكن أن يكون حلاً للأزمة،

لأن المشكلة الحقيقية تكمن في غياب الدولة التي يشعر جميع مواطنيها بأنهم شركاء متساوون في الحقوق والواجبات.

وانتقلت عائشة حمد إلى الحديث عن الإقصاء الثقافي، معتبرة أنه لا يقل خطورة عن الإقصاء السياسي والاقتصادي، مشيرة إلى أن السودان يضم أكثر من أربعين لغة ولهجة محلية، إلا أن الدولة تبنت نموذجاً ثقافياً أحادياً لم يمنح هذا التنوع الاعتراف الذي يستحقه.

وساقت تجربة شخصية عاشتها في طفولتها، موضحة أنها عندما التحقت بالمدرسة لم تكن تتحدث اللغة العربية، ولم تستطع التواصل مع المعلمين، وهو ما جعلها تشعر منذ سنواتها الأولى بأن لغتها وثقافتها لا مكان لهما داخل المؤسسة التعليمية.

وأضافت أن هذا الإقصاء امتد إلى مؤسسات التعليم والإعلام والقضاء، حيث همشت اللغات والثقافات المحلية، الأمر الذي دفع كثيراً من أبناء المجموعات الثقافية المختلفة إلى الشعور بالخجل من لغاتهم أو التردد في التعبير عن هوياتهم الثقافية، بدلاً من الاعتزاز بها بوصفها جزءاً من الهوية السودانية الجامعة.

وأكدت أن إدارة التنوع الثقافي كان يمكن أن تتحول إلى مصدر قوة ووحدة وطنية، إلا أن سوء إدارة هذا التنوع جعله سبباً إضافياً للصراعات والانقسامات.

وتطرقت كذلك إلى قضية إقصاء النساء، معتبرة أنها تمثل أحد أوجه الخلل البنيوي في الدولة السودانية، رغم أن المرأة ظلت في مقدمة الصفوف خلال جميع الثورات والانتفاضات، منذ ثورة أكتوبر 1964، مروراً بانتفاضة أبريل 1985، وصولاً إلى ثورة ديسمبر 2018.

وقالت إن النساء كن دائماً في مقدمة الحراك الشعبي، لكنهن يتراجعن إلى مؤخرة المشهد عندما تبدأ عملية تشكيل الحكومات أو التفاوض على السلطة، مؤكدة أن ذلك لا يعود إلى ضعف مشاركة النساء، وإنما إلى سياسات ممنهجة كرستها الأنظمة السياسية المتعاقبة.

وأرجعت هذا الواقع إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي الإرث الاستعماري، وهيمنة الثقافة الذكورية، وسيطرة الأنظمة العسكرية، إضافة إلى بعض التفسيرات الدينية التي حصرت دور المرأة في المجال الخاص وأقصتها من مواقع اتخاذ القرار.

وأوضحت أن هذا الإقصاء تجلى في ثلاثة مستويات؛ أولها الإقصاء السياسي، حيث لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء في البرلمان نحو 20 في المائة حتى في ظل نظام الكوتة، بينما ظلت نسب مشاركتهن في الهياكل القيادية للأحزاب السياسية أقل من ذلك بكثير.

أما المستوى الثاني فهو الإقصاء القانوني، مشيرة إلى أن نظام الإنقاذ فرض قيوداً واسعة على النساء من خلال قانون النظام العام، الذي تدخل في ملبس المرأة وحركتها وعملها في المجال العام، كما قيد حقوقها في قضايا الزواج والطلاق والحضانة، وفرض في بعض الحالات اشتراطات تتعلق بموافقة الولي على السفر أو العمل خارج البلاد.

وأكدت في ختام مداخلتها أن بناء عقد اجتماعي جديد لا يمكن أن يتحقق من دون معالجة جذور الإقصاء السياسي والاقتصادي والثقافي والنوعي، وأن نجاح أي مشروع وطني مستقبلي مرهون بقدرته على إشراك جميع السودانيين، رجالاً ونساءً، ومن مختلف الأقاليم والثقافات، في تأسيس دولة تقوم على المواطنة المتساوية والعدالة والشراكة الحقيقية، حتى لا يضطر أي مواطن مرة أخرى إلى حمل السلاح من أجل الحصول على حقوقه.

وتناولت عائشة حمد وجهاً آخر من أوجه الإقصاء، تمثل في الإقصاء المجتمعي والثقافي الذي تعرضت له المرأة السودانية، معتبرة أن بعض التفسيرات الدينية كرست عبر عقود صورة نمطية للمرأة، حصرت دورها الطبيعي في المنزل والأسرة، وصورت خروجها إلى المجال العام أو مشاركتها في الشأن السياسي باعتباره خروجاً على طبيعتها، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على فرص النساء في المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار.

وأكدت أن إقصاء المرأة لا يمثل ظلماً للنساء وحدهن، وإنما يمثل خسارة للمجتمع بأكمله، لأنه يحرم البلاد من نصف طاقتها الإنتاجية والفكرية والقيادية. وقالت إن أي عقد اجتماعي لا تكون المرأة طرفاً حقيقياً في صياغته واتخاذ القرار بشأنه لا يمكن اعتباره عقداً اجتماعياً مكتمل الأركان، لأن الدولة التي تستدعي النساء للمشاركة في الثورات والدفاع عن الوطن، ثم تحرمهن من حقوقهن الكاملة بعد انتهاء مراحل التغيير، إنما تؤسس لعقد يغيب عنه نصف المجتمع، وبالتالي يفتقد أحد أهم شروط الشرعية والتمثيل.

وانتقلت إلى استعراض المحاولات التاريخية التي شهدها السودان لبناء عقد اجتماعي جديد، مؤكدة أن البلاد عرفت بالفعل عدداً من المبادرات التي سعت، وإن لم تحمل اسم «العقد

الاجتماعي»، إلى معالجة أزمة الدولة وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وأوضحت أن تلك المبادرات حاولت مراجعة قضايا الحكم والسلطة والهوية، كما طرحت لأول مرة قضايا كانت غائبة عن النقاش الوطني، من بينها مطالب جنوب السودان وبعض الأقاليم الأخرى، إلى جانب قضايا اللامركزية وحقوق المجتمعات التي تضررت من الحروب، فضلاً عن الدعوة إلى مناقشة الدستور على نطاق واسع قبل إجازته بصورة نهائية.

وأضافت أن القيمة الحقيقية لهذه المحاولات لم تكن في النصوص التي أنتجتها بقدر ما كانت في محاولتها إشراك المواطنين في النقاش العام، لأن العقد الاجتماعي، في رأيها، يكتسب شرعيته الاجتماعية قبل أن يكتسب شرعيته القانونية، ولا يصبح ملزماً إلا إذا شارك المواطنون أنفسهم في صياغته والتعبير عن تطلعاتهم.

وقالت إن السؤال الجوهري لا يتعلق فقط بمضمون الدستور أو شكل الدولة، وإنما بمدى استشارة المواطنين والمواطنات، وما إذا كانوا قد أتيحت لهم الفرصة لطرح قضاياهم على قدم المساواة، مؤكدة أن تجارب المشورة الشعبية التي شهدها السودان كانت تمثل محاولات جادة كان يمكن أن تسهم في بناء عقد اجتماعي أكثر شمولاً لو كُتب لها النجاح.

ورأت أن المشكلة الأساسية التي واجهت جميع تلك التجارب أنها جاءت مجزأة ولم تتعامل مع جذور الأزمة بصورة متكاملة، كما أنها ظلت في معظمها مبادرات فوقية قادتها النخب السياسية أو العسكرية، من دون مشاركة حقيقية للمجتمعات المحلية التي يفترض أن يكون العقد الاجتماعي معبراً عن مصالحها وتطلعاتها.

وأضافت أن هذا القصور جعل كل محاولة تعالج جانباً من الأزمة وتترك جوانب أخرى، الأمر الذي أدى إلى استمرار أسباب الصراع وعدم الوصول إلى تسوية تاريخية شاملة، وهو ما يفرض اليوم التفكير في عقد اجتماعي جديد يؤسس لدولة مختلفة تعالج جذور الأزمة السودانية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي المقابل، اعتبرت أن ثورة ديسمبر قدمت واحدة من أهم التجارب التي يمكن البناء عليها في هذا الاتجاه، لأنها أسست لما وصفته بـ«الثقافة التعاقدية»، وهي الثقافة التي تجلت في وحدة الشعارات والمطالب بين الشباب والشابات في الخرطوم ومدن الهامش، وفي اتفاقهم على قيم الحرية والسلام والعدالة، ورفضهم المشترك للإقصاء والتمييز.

وأشارت إلى أن الهتافات التي وحدت السودانيين، مثل «حرية، سلام، وعدالة»، و«يا عنصري ومغرور... كل البلد دارفور»، أثبتت أن السودانيين قادرون على تجاوز الانقسامات والهويات الضيقة متى ما توفر مشروع وطني جامع يشعر الجميع بأنه يمثلهم ويستحق الانتماء إليه.

وأكدت أن الثقافة التعاقدية التي أفرزتها الثورة تقوم في جوهرها على الاعتراف بالتنوع السوداني بوصفه مصدر قوة وليس سبباً للانقسام، معتبرة أن هذا التنوع يمثل المادة الخام التي ينبغي أن يقوم عليها العقد الاجتماعي الجديد.

وأضافت أن بناء الدولة الجديدة يتطلب ترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل والاعتراف بالآخر، بحيث تصبح الهوية الوطنية إطاراً جامعاً لكل السودانيين، لا هوية تقوم على الإقصاء أو الهيمنة الثقافية. وقالت إن السودانيين لا ينبغي أن ينشغلوا بحسم الجدل بين الهوية العربية أو الإفريقية، لأن ما يجمعهم في المقام الأول هو «السودانوية» القائمة على المواطنة المشتركة واحترام التعدد.

واختتمت مداخلتها بالتأكيد على أن أي عقد اجتماعي جديد لن ينجح إلا إذا انطلق من الاعتراف الكامل بالتنوع الثقافي واللغوي والإثني في السودان، وتعامل مع هذا التنوع بوصفه ثروة وطنية ينبغي الاستثمار فيها، لا عبئاً يجب إخفاؤه أو سبباً للخجل أو التهميش، مشددة على أن الدولة التي تحترم جميع مكوناتها الثقافية وتكفل المساواة الكاملة بين مواطنيها هي وحدها القادرة على بناء سلام دائم واستقرار مستدام.

رؤية مختلفة

قدم الناشط السياسي المنتمي إلى التيار الإسلامي، الأستاذ عامر الحاج، قراءة مختلفة لمفهوم العقد الاجتماعي، ركز فيها على البعد العملي والمؤسسي، معتبراً أن الأزمة السودانية لا تكمن في غياب الوثائق أو النصوص التوافقية، وإنما في غياب الضمانات التي تجعل القوى المسلحة والمؤسسات صاحبة القوة الفعلية ملتزمة بما يتم الاتفاق عليه.

وقال إن مفهوم العقد الاجتماعي في السياق

السوداني يُطرح غالباً باعتباره حلاً توافقياً بين النخب السياسية، سواء كانت نخباً مدنية أو حركات مسلحة، بينما جوهر العقد الاجتماعي لا يتعلق بالتوافقات السياسية وحدها، وإنما ببناء منظومة من الحوافز والالتزامات التي تُختبر في الواقع العملي، لا في النصوص القانونية.

وأوضح أن السودان لم يكن يفتقر عبر تاريخه الحديث إلى الوثائق التأسيسية، مشيراً إلى أن البلاد شهدت منذ الاستقلال عدداً كبيراً من الدساتير والاتفاقيات والمواثيق السياسية، من دستور 1953 والدساتير اللاحقة، مروراً باتفاقية السلام الشامل لعام 2005، ووثائق نداء السودان، والوثيقة الدستورية لعام 2019، وغيرها من الاتفاقات التي تضمنت في معظمها المبادئ الأساسية التي يتحدث عنها العالم اليوم عند تعريف العقد الاجتماعي أو الدستور الحديث.

وأضاف أن المشكلة لم تكن في مضمون تلك الوثائق، بل في أن الطرف الذي كان يمتلك أدوات القوة المادية لم يكن ينظر إليها باعتبارها التزاماً دائماً، وإنما باعتبارها ترتيبات مؤقتة يمكن التخلي عنها متى ما تغير ميزان القوة أو توفرت فرصة للانقلاب عليها.

وقال إن القيمة الحقيقية لأي عقد اجتماعي لا تُقاس بجودة صياغته القانونية أو باتساع قاعدة المشاركين في كتابته فقط، وإنما بقدرته على الإجابة عن السؤال الأكثر تعقيداً: كيف يمكن إلزام الطرف الذي يمتلك أدوات الإكراه المادي بعقد يحد من سلطاته؟ وكيف يمكن ضمان التزامه بذلك في غياب آلية تنفيذية مستقلة لا تخضع لإرادته؟

ورأى أن هذا السؤال يمثل جوهر الأزمة السودانية، لأن التجربة أثبتت أن القوى التي تمتلك السلاح كانت دائماً قادرة على تعطيل أي اتفاق سياسي أو دستوري متى ما تعارض مع مصالحها.

وأشار إلى أن القوات المسلحة ظلت، قبل اندلاع حرب أبريل 2023، تبرر تدخلها في الحياة السياسية بحماية الدستور، بينما كان أول إجراء تقوم به بعد كل انقلاب هو تعطيل الدستور نفسه أو إلغاء الوثيقة التي توافق عليها السودانيون، وهو ما جعل الحرب، في رأيه، تمثل انهياراً كاملاً لآخر الأطر التي كانت تنظم العلاقة بين السودانيين، ولم تعد مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين.

وانتقل الحاج إلى الحديث عن قوات الدعم السريع، مؤكداً أن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها لا يمكن تبريرها، لكنه رأى أن ظهور هذه القوة لم يكن انحرافاً عن نمط إدارة المؤسسة العسكرية السودانية، وإنما كان امتداداً لسياسات اعتمدت عليها الدولة لعقود طويلة.

وأوضح أن المؤسسة العسكرية، عبر سنوات الانقلابات والحروب الأهلية، أنتجت نموذجاً لإدارة السلطة يقوم على تعدد المليشيات واستخدام القوى الموازية للمؤسسة العسكرية الرسمية، وهو ما أدى إلى ظهور مراكز متعددة للقوة المسلحة داخل الدولة.

وأضاف أن هذا النمط لم يبدأ مع حرب أبريل، بل كان قائماً قبلها بسنوات طويلة، مستشهداً بما كان يردده الرئيس السابق عمر البشير حين وصف قائد قوات الدعم السريع بأنه يمثل حمايته الشخصية وحماية النظام، معتبراً أن الدعم السريع كان نتاجاً مباشراً لهذا النموذج، وليس خروجاً عليه.

ورأى أن أي نقاش حول العقد الاجتماعي يجب ألا يقتصر على كيفية التعامل مع قوات الدعم السريع وحدها، لأن الأزمة أوسع من ذلك، وتشمل جميع التشكيلات المسلحة التي نشأت خارج المؤسسة العسكرية التقليدية، سواء كانت قوات مشتركة أو درع السودان أو كتائب البراء أو غيرها من التشكيلات التي أفرزتها الحرب.

وأكد أن الحديث عن دمج هذه القوات أو حلها أو إعادة هيكلتها لن يكون كافياً إذا لم يصاحبه إصلاح جذري لمنظومة الحوكمة الأمنية والعسكرية التي أنتجت هذه التشكيلات منذ البداية، محذراً من أن الاكتفاء بإزالة المظاهر دون معالجة الأسباب سيؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة بأسماء جديدة خلال فترة قصيرة.

وشدد على أن الإصلاح الأمني والعسكري الشامل ليس أحد بنود العقد الاجتماعي، وإنما شرط سابق لوجوده، لأن الحديث عن عقد اجتماعي في ظل تعدد مراكز السلاح واستمرار الصراع على السلطة والثروة يظل، في رأيه، حديثاً نظرياً لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

وأضاف أن جميع الأسلحة، بما فيها القوات المسلحة نفسها، يجب أن تخضع لمنطق الدولة والقانون قبل الانتقال إلى أي عملية سياسية جديدة، لأن احتكار الدولة المشروع للعنف هو الأساس الذي تُبنى عليه بقية المؤسسات الدستورية.

واستشهد بخبرته العملية التي امتدت لنحو خمسة وعشرين عاماً في مصلحة

الأراضي، موضحاً أن أي عقد قانوني لا يكتسب شرعيته إلا بوجود الجهة المخولة قانوناً بالتوقيع عليه، وأن غياب صاحب التفويض يجعل جميع الإجراءات اللاحقة فاقدة للسند القانوني، معتبراً أن الدولة ليست مختلفة عن ذلك، إذ لا بد من تحديد الجهة التي تملك سلطة التنفيذ وضمان الالتزام بما يتم الاتفاق عليه.

وقال إن انهيار التراتبية الرسمية في الدولة، كما يحدث في حالات الحرب والطوارئ، يجعل السؤال حول الجهة القادرة على فرض تنفيذ العقد الاجتماعي أكثر أهمية من السؤال حول صياغة نصوصه.

وأكد أن العقد الاجتماعي الجديد يجب ألا يكون اتفاقاً بين نخب سياسية أو عسكرية على وثيقة مشتركة، وإنما تعاقداً بين أفراد وجماعات تمتلك مصلحة حقيقية في احترام هذا العقد حتى عندما تصبح قادرة على تجاوزه دون تكلفة.

وأضاف أن هذا المبدأ يجب أن ينطبق على جميع مؤسسات الدولة، العسكرية منها والمدنية، لأن التجربة السودانية أثبتت أن حتى الحكومات المدنية الانتقالية قد تنحرف عن الالتزامات القانونية إذا أصبحت مصالحها السياسية فوق الدستور، ولذلك فإن نجاح العقد الاجتماعي يتطلب أن تكون مصلحة جميع الأطراف في احترامه أكبر من أي مكاسب مؤقتة يمكن تحقيقها بتجاوزه.

وقال إن الحديث عن موازين القوى وبنية الحوافز يجب أن يسبق أي نقاش حول النصوص القانونية أو الصياغات الدستورية، لأن النصوص وحدها لن تمنع تكرار الانهيار إذا لم تتوافر الإرادة المؤسسية التي تحميها.

وأوضح أن جميع التجارب السابقة في السودان فشلت، ليس بسبب ضعف النصوص أو نقص التوافق السياسي، وإنما بسبب غياب التفويض الاجتماعي الشامل، واحتفاظ الجهة التي تمتلك القوة الفعلية بحقها في نقض الاتفاقات متى شاءت.

وأشار إلى أن الجيش السوداني كان يمثل، قبل عام 2023، الطرف الوحيد القادر على إسقاط أي عقد اجتماعي، بينما أصبحت البلاد اليوم، بحسب تعبيره، تضم عشرات القوى المسلحة،

الأمر الذي يجعل التحدي أكثر تعقيداً.

وأكد أن هذه القوى إذا لم تبادر طوعاً إلى الاعتراف بالعقد الاجتماعي الجديد والخضوع له، فإن أي اتفاق سياسي سيظل معرضاً للانهيار.

ورفض النظر إلى العقد الاجتماعي باعتباره نتيجة لعملية السلام، معتبراً أنه شرط سابق لتحقيق السلام نفسه، لأن الوصول إلى وقف دائم للحرب وبناء دولة مستقرة لن يكون ممكناً في غياب اتفاق ملزم يحدد علاقة السلطة بالمجتمع ويخضع جميع حاملي السلاح لقواعد الدولة.

وأضاف أن العقد الاجتماعي لا يقتصر على كونه وثيقة تُوقع داخل قاعة اجتماعات، وإنما هو في جوهره تنظيم مشروع لاستخدام القوة، بحيث تحتكر الدولة وحدها وسائل العنف، على أن تكون المؤسسة العسكرية نفسها خاضعة للدستور والسلطة المدنية، وهو ما يتفق، بحسب قوله، مع ما طرحه الدكتور عبد الله حمدوك حول الدور المحدود للمؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة.

واختتم الحاج مداخلته بالتأكيد على أن أي حديث عن توافق سياسي قبل تنفيذ إصلاح أمني وعسكري شامل لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج أسباب الحرب، مشدداً على أن الحق في تأسيس العقد الاجتماعي لا يقتصر على النخب السياسية أو القيادات العسكرية، وإنما هو حق لجميع السودانيين، عبر آليات تضمن مشاركة المجتمع كله، وأن تتنازل جميع القوى عن أدوات العنف خارج إطار الدولة.

وقال إن العقد الاجتماعي الحقيقي ليس مجرد وثيقة مكتوبة أو اتفاق يوقع في قاعة، بل هو التزام جماعي تخضع له السلطة قبل المواطنين، وتلتزم بحمايته جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، باعتباره الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه السودان الجديد.

الإسلام والعلمانية وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات (5)

الدولة أولاً... ثم يختلف السودانيون كما يشاؤون.

محمد عمر شمينا

ملخص

يرى الكاتب أن أزمة السودان ليست في الصراع بين الإسلام والعلمانية، بل في ضعف الدولة وعجزها عن إدارة التنوع والاختلاف داخل إطار دستوري ومؤسسي يضمن الاستقرار ويحمي حقوق جميع المواطنين.

يؤكد أن بناء الدولة يبدأ بترسيخ ثقافة سياسية تقوم على المواطنة المتساوية، وشرعية المؤسسات بدلًا من شرعية الأشخاص، مع ضمان استقلال القضاء، وحياد المؤسسات، وسيادة حكم القانون والتداول السلمي للسلطة.

يشير إلى أن استقرار الدول لا يتحقق بانتصار تيار سياسي أو فكري، وإنما بوجود دستور ومؤسسات قوية تستوعب التعدد وتدير الخلافات بعدالة، بما يمنع تحولها إلى صراعات تهدد الدولة ووحدتها.

يخلص الكاتب إلى أن السودان يحتاج إلى مشروع وطني يجعل الدولة فوق الجميع، بحيث تكون المؤسسات أقوى من الأشخاص، والدستور المرجعية العليا، ليصبح الاختلاف السياسي والفكري مصدرًا للحيوية لا سببًا للانقسام.

بعد خمسة وسبعين عامًا من الاستقلال، وعشرات الانقلابات والانتفاضات، واتفاقيات السلام، والحوارات الوطنية، والحروب الأهلية، يبدو أن السودان يقف مرة أخرى أمام السؤال ذاته الذي ظل يطارده منذ نشأة الدولة الوطنية: كيف يمكن بناء دولة تستوعب هذا التنوع، وتحمي الجميع، وتبقى مستقرة مهما تبدلت الحكومات واختلفت التوجهات السياسية؟

لقد حاولت هذه السلسلة أن تنطلق من فرضية بسيطة، لكنها ربما كانت غائبة عن جانب كبير من النقاش السوداني، وهي أن الأزمة ليست في وجود الإسلام أو العلمانية في المجال العام، وليست في اختلاف السودانيين حول الهوية أو الثقافة أو المرجعيات الفكرية، وإنما في عجز الدولة عن إدارة هذا الاختلاف داخل إطار دستوري ومؤسسي يحظى بثقة الجميع.

ولذلك، فإن السؤال لم يكن يومًا: أي المشروعين ينتصر؟ بل كيف تبقى الدولة قائمة أيًا كان المشروع الذي يختاره الشعب عبر الوسائل الدستورية؟

إن المجتمعات لا تصبح مستقرة لأنها تخلصت من الاختلاف، وإنما لأنها تعلمت كيف تديره. فالتعدد ليس عيبًا في تكوين الدولة السودانية، بل هو أحد أهم معطياتها التاريخية والاجتماعية. والخلل لم يكن في وجود هذا التنوع، وإنما في غياب القواعد التي تحول دون تحوله إلى صراع على السلطة أو إلى تنازع حول شرعية الدولة نفسها.

ومن هنا، فإن المستقبل لا يتوقف على الوصول إلى اتفاق سياسي جديد فحسب، بل

على بناء ثقافة سياسية جديدة. ثقافة تؤمن بأن الدولة ليست ملكًا للحاكم، ولا للحزب، ولا للأغلبية، ولا لأي تيار فكري، وإنما هي ملك لجميع المواطنين. وأن الحكومات تتبدل، بينما تبقى الدولة مسؤولة عن حماية حقوق الجميع دون تمييز.

ولعل من أهم ما تحتاج إليه التجربة السودانية هو الانتقال من شرعية الأشخاص إلى شرعية المؤسسات. فقد أثبتت العقود الماضية أن التعويل على القيادات، مهما بلغت شعبيتها أو إخلاصها، لا يغني عن وجود مؤسسات مستقلة وقوية. فالأشخاص يرحلون، أما المؤسسات فهي التي تحفظ استمرارية الدولة وتمنع انهيارها عند كل أزمة.

كما أن بناء الدولة لا يكتمل من دون ترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية، باعتباره الأساس الذي تنتظم حوله بقية المبادئ الدستورية. فالمواطنة لا تطلب من الناس التخلي عن أديانهم أو ثقافاتهم أو انتماءاتهم، وإنما تضمن ألا تكون تلك الانتماءات سببًا للتمييز بينهم أمام القانون. وعندما يشعر كل مواطن أن الدولة تحمي حقوقه بالقدر نفسه الذي تحمي به حقوق غيره، تتراجع دوافع الصراع على هوية الدولة، لأن الجميع يصبحون شركاء فيها.

ولا يقل أهمية عن ذلك ترسيخ استقلال القضاء، ومهنية الخدمة المدنية، وحياد المؤسسات النظامية، واحترام التداول السلمي للسلطة، وخضوع الجميع لحكم القانون. فهذه ليست مبادئ قانونية مجردة، وإنما هي الضمانات العملية التي تمنع احتكار الدولة، وتجعل الانتقال السياسي ممكنًا من دون أن يتحول إلى تهديد لكيان الوطن.

ولعل الخطأ الذي تكرر كثيرًا في التجربة السودانية هو الاعتقاد بأن الوصول إلى السلطة يمثل نهاية الطريق، بينما أثبتت الوقائع أن الوصول إليها ليس سوى بداية اختبار أصعب، هو كيفية إدارتها وفق قواعد عادلة ودائمة. ولذلك، فإن بناء الدولة لا يبدأ بعد حسم الخلافات الفكرية، بل يبدأ قبل ذلك، حين يتفق المختلفون على أن خلافهم يجب أن يبقى داخل إطار الدولة، لا أن يتحول إلى صراع عليها.

وهذا ما يجعل العلاقة بين الإسلام والعلمانية، على أهميتها الفكرية والسياسية، جزءًا من نقاش أوسع يتعلق بطبيعة الدولة الحديثة. فالدولة القادرة على حماية الحريات، وصيانة الحقوق، وضمان سيادة حكم القانون، تستطيع أن تستوعب التعدد في الاجتهادات والرؤى، لأن قوتها لا تستمد من فرض تصور واحد، بل من قدرتها على تنظيم التعدد بعدالة.

إن السودان اليوم في حاجة إلى مشروع وطني يتجاوز منطق الغلبة، سواء كانت غلبة السلاح أو غلبة العدد أو غلبة الأيديولوجيا. فالدول لا تستقر عندما ينتصر فريق على آخر، وإنما عندما يقتنع الجميع بأن الاحتكام إلى الدستور وحكم القانون هو البديل الوحيد عن الاحتكام إلى موازين القوة.

وربما يكون هذا هو الدرس الأهم الذي ينبغي استخلاصه من العقود الماضية. فالحروب لم تبدأ لأن السودانيين اختلفوا، وإنما لأنهم لم يمتلكوا مؤسسات قادرة على إدارة اختلافهم. والاتفاقيات لم تتعثر لأنها افتقرت إلى النصوص وحدها، وإنما لأنها قامت، في كثير من الأحيان، على توازنات سياسية أكثر مما قامت على قواعد دستورية راسخة.

لقد حاولت هذه السلسلة أن تنقل النقاش من سؤال الهوية إلى سؤال الدولة، ومن سؤال السلطة إلى سؤال المؤسسات، ومن سؤال الشعارات إلى سؤال القواعد التي تجعل الدولة قادرة على البقاء مهما تغيرت الحكومات. وليس المقصود التقليل من أهمية النقاشات الفكرية، بل وضعها في مكانها الصحيح. فالأفكار تزدهر في ظل الدولة المستقرة، أما الدولة فلا يمكن أن تقوم على انتصار فكرة واحدة.

ويبقى الأمل معقودًا على أن تكون التجربة القاسية التي يمر بها السودان فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وأن يدرك السودانيون أن بناء الدولة ليس مشروع حكومة، ولا مهمة حزب، ولا مسؤولية جيل واحد، وإنما هو مشروع وطن بأكمله.

فإذا نجح السودانيون في بناء دولة يكون فيها الدستور فوق الجميع، وحكم القانون حاكمًا للجميع، والمؤسسات أقوى من الأشخاص، فلن يكون اختلافهم حول الإسلام والعلمانية، أو غيرهما من القضايا الفكرية، سببًا لانقسامهم، بل سيصبح تعبيرًا طبيعيًا عن حيوية مجتمع يتنافس أبناؤه في إطار وطن واحد.

وعندها فقط، ربما يكتشف السودانيون أن السؤال الذي تأخروا كثيرًا في طرحه لم يكن: من يحكم السودان؟ ولا أي الشعارات تنتصر؟ وإنما: كيف نبني دولة تبقى لجميع السودانيين، قبل أن تكون لأي حكومة أو أي تيار؟ فحين تصبح الدولة هي المشروع المشترك، يمكن للاختلاف أن يبقى، لكن الوطن لن يكون هو ثمن ذلك الاختلاف.

قانونٌ يُصادَق عليه في الخفاء... وجهازٌ مصرفي على حافة الهاوية

عمر سيد أحمد *

ملخص

أثار قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2026 جدلاً واسعاً بسبب طريقة إصداره في ظل غياب المجلس التشريعي وعدم وجود نقاش مؤسسي معلن مع المصارف والمساهمين. ويرى منتقدون أن تمرير القانون بهذه الصورة يمثل سابقة خطيرة قد تسمح بإصدار تشريعات مؤثرة دون رقابة كافية، خاصة في قطاع حساس يرتبط مباشرة بأموال المواطنين واستقرار الاقتصاد.

يمنح القانون الجديد بنك السودان المركزي صلاحيات واسعة تشمل مراجعة المصارف، عزل مجالس الإدارات، تعيين إدارات مؤقتة، واتخاذ إجراءات أخرى بصياغات اعتبرها محللون فضفاضة. وفي المقابل، يؤكد أنصار الرقابة المصرفية أن تدخل البنك المركزي أمر ضروري لحماية المودعين ومنع انهيار المؤسسات المالية، لكن الخلاف يدور حول ضرورة وجود معايير واضحة تحدد حدود هذا التدخل.

يحذر الكاتب من أن التوسع في الصلاحيات دون ضوابط قد يحول الرقابة المصرفية إلى هيمنة إدارية تهدد استقلالية البنوك وحقوق المساهمين، خاصة في ظل ظروف الحرب وضعف البيئة الاستثمارية. كما يثير مخاوف من تأثير القانون على ثقة المستثمرين، واحتمال انسحاب بعض المؤسسات المصرفية أو تراجع الاستثمارات في القطاع المالي.

يخلص المقال إلى أن حماية الجهاز المصرفي لا تتطلب إلغاء الرقابة، بل تعزيزها عبر الشفافية والمعايير الموضوعية والحوكمة المؤسسية. كما يدعو إلى مراجعة القانون وإخضاعه لنقاش أوسع يضمن حماية المودعين، وصون حقوق المساهمين، والحفاظ على استقرار الاقتصاد السوداني في مرحلة ما بعد الحرب.

مقال بحثي تحذيري حول قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2026، ومآلاته على المودعين والملاك وصناع القرار
مبني على قراءة تحليلية لحديث الأستاذ يسن حسن بشير، الكاتب والمحلل المعروف، في الحلقة 22 من سلسلة «قضايا ساخنة»

مقدمة: سابقة خطيرة في تاريخ التشريع المصرفي السوداني

في وقتٍ تعيش فيه البلاد أوضاعاً استثنائية فرضتها الحرب، صدر قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2026 ليحل محل قانون 2004، لكنه لم يمرّ عبر الطريق المعتاد للتشريع. فقد جرى التصديق عليه في غياب المجلس التشريعي، ودخل حيز النفاذ دون إعلان رسمي واضح أو حوار مؤسسي مع القطاع المصرفي والجمعيات العمومية والمساهمين المعنيين بمصير أموالهم واستثماراتهم. هذا الأسلوب في التشريع - في تكتم، وبمعزل عن الرقابة التشريعية، وبسلطة الأمر الواقع - يشكّل بذاته سابقة خطيرة، بصرف النظر عن مضمون القانون، لأنه يرسّخ نمطاً يمكن أن يتكرر مستقبلاً في تعديل تشريعات مصيرية أخرى دون أي ضمانات رقابية.

هذا المقال يستعرض أبرز محاور النقد التي قدّمها الأستاذ يسن حسن بشير، ويضعها في سياق تحذيري صريح موجّه لثلاث فئات معنية مباشرة بهذا القانون: المودعون، وملاك وحملة أسهم البنوك، وأصحاب القرار

أولاً: بنية القانون - سلطات تقديرية بلا سقف

يرى المحلل أن القانون الجديد لا يكتفي بالتنظيم الرقابي المعتاد، بل يمنح بنك السودان المركزي، ممثلاً في شخص المحافظ، سلطات تقديرية واسعة وغير مقيدة عملياً بضوابط صارمة أو مراجعة مؤسسية مسبقة. أبرز هذه الصلاحيات:

- المراجعة الخاصة (المادة 55): تعيين مراجع قانوني خاص لمراجعة شاملة أو محدودة لأي بنك دون الرجوع إلى جمعيته العمومية أو مجلس إدارته أو إدارته التنفيذية - خروجاً عن منطق قانون 2004 الذي كان يقصر هذا الحق على حالة فشل البنك في تعيين مراجع خارجي.
- عزل مجالس الإدارة (المادة 60): تخويل البنك المركزي عزل أو استبدال رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو في الإدارة التنفيذية، وفرض قيود على حوافزهم ومكافآتهم.
- تعيين مدير مؤقت (المادة 70): منح المحافظ سلطة فرض مدير مؤقت على المصرف، وهو تدخل مباشر في صميم صلاحية المساهمين في اختيار قياداتهم.
- «جهة الجسر» (المادة 75): مصطلح غامض يتيح تحويل أصول وحقوق والتزامات مصرف خاضع للمعالجة إلى كيان غير محدد الهوية أو الضوابط.
- النص الجامع المطاط (المادة 60): عبارة «أي إجراءات أخرى يراها البنك مناسبة» تفتح الباب أمام تدخل شبه مطلق لا تحكمه معايير واضحة.

يصف المحلل هذه النصوص بأنها «عائمة وغير ممسوكة»، أي أنها صيغت بلغة فضفاضة تتيح تأويلات واسعة يصعب معها محاسبة من يستخدمها أو التنبؤ بحدودها.

ثانياً: الوجه الآخر - لماذا يختلف البنك عن أي شركة أخرى؟

قبل المضي في نقد صياغة القانون، من الضروري - إنصافاً للصورة الكاملة - التوقف عند المبرر الجوهري الذي تقوم عليه فكرة الرقابة المصرفية المشددة أصلاً، والذي لم يُفرد له حديث المحلل مساحة كافية.

البنك ليس كأي شركة عامة. فمجلس إدارة الشركة التجارية العادية مسؤول أمام مساهميه فقط، الذين انتخبوه ويملكون حق محاسبته مباشرة عبر الجمعية العمومية. أما مجلس إدارة البنك فهو أمين على نوعين من الأموال في آن واحد: أموال المساهمين، وأموال المودعين - وهؤلاء الأخيرون طرف ثالث لا صوت له في اختيار المجلس ولا رقابة مباشرة له على قراراته، رغم أن أموالهم غالباً ما تفوق رأس مال البنك بأضعاف مضاعفة.

هذه الفجوة بين من يملك القرار (المساهمون) ومن يتحمل الجزء الأكبر من المخاطر (المودعون) هي ما يُعرف في الأدبيات المصرفية بمشكلة «الوكالة»، وهي الأساس النظري لما يُسمى الرقابة الاحترازية (Prudential Regulation) المعمول بها في كل الأنظمة المصرفية المستقرة تقريباً. فانهيار بنك واحد لا يضرّ ملاكه فقط، بل يمكن أن يجرّ معه مدخرات آلاف الأسر، ويهدد الثقة في الجهاز المصرفي بأكمله عبر ما يُعرف بـ«العدوى المصرفية»، بل وقد يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي للدولة.

من هذا المنطلق، فإن منح البنك المركزي

صلاحيات لا تُمنح لأي جهة تنظيمية أخرى - كالتدخل المبكر، ومراجعة الملاءة، وحتى عزل إدارة فاشلة أو متلاعبة - ليس شذوذاً عن الأصل، بل هو جوهر الدور المنوط ببنك مركزي في أي اقتصاد: حماية المودع الذي لا حول له ولا قوة في مواجهة إدارة بنك قد تكون متهورة، أو مقصّرة، أو ببساطة تسير نحو الإفلاس دون أن يعلم.

ثالثاً: لماذا يوصف القانون - رغم ذلك - بأنه «قانون تأميم» لا «تنظيم»؟

مبرر الرقابة الاحترازية إذن مشروع ولا خلاف عليه من حيث المبدأ. لكن السؤال الذي يطرحه المحلل، والذي يستحق فعلاً أن يُبحث بجدية، ليس «هل يحق للبنك المركزي أن يتدخل؟» - فهذا حقه الأصيل - بل: أين الخط الفاصل بين رقابة احترازية منضبطة بمعايير موضوعية، وبين صلاحيات تقديرية مطلقة تتجاوز حماية المودع إلى مصادرة القرار المؤسسي؟

الأنظمة المصرفية الرصينة تضبط هذا الخط عادة بمعايير كمّية وموضوعية قابلة للقياس: نسب كفاية رأس المال، مؤشرات السيولة، حدود التركز الائتماني، اختبارات الإجهاد الدوري - بحيث يعرف كل بنك مسبقاً متى ولماذا قد يتدخل المنظّم، ويملك حق الاعتراض والتظلم. أما حين تُصاغ نصوص التدخل بعبارات مفتوحة مثل «أي إجراءات أخرى يراها البنك مناسبة» (المادة 60)، أو حين تُتيح مادة مثل (75) تحويل أصول بنك إلى «جهة جسر» غير محددة الهوية دون معايير واضحة لمتى ولماذا يحدث ذلك، فإن الإشكال لا يكمن في مبدأ التدخل ذاته، بل في غياب الضوابط الموضوعية التي تميّز الرقابة الاحترازية المشروعة عن الهيمنة الإدارية غير المقيدة.

يستحضر المحلل تجربة تأميم البنوك الأجنبية في أوائل السبعينات إبّان حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري، معتبراً إياها أول ضربة وُجّهت للاقتصاد الوطني السوداني، وأنها تسببت في جعل الاقتصاد يترنح منذ ذلك الحين. ويرى أن القانون الجديد يمثل استمراراً

لنفس النهج، إذ يصفه بأنه «قانون تأميم ومصادرة» غير معلن للبنوك التجارية الخاصة والأجنبية، لا مجرد تنظيم للعمل المصرفي كما يوحي عنوانه. فالفارق بين «التنظيم» و«التأميم» هنا ليس شكلياً: التنظيم يضع ضوابط تحكم عمل مؤسسات مستقلة، بينما ما يصفه المحلل هو تفريغ لاستقلالية هذه المؤسسات من مضمونها عبر أدوات قانونية غير مباشرة - العزل، والمراجعة القسرية، والتدخل التنفيذي - تصل في مجملها إلى نزع فعلي للسيطرة عن الملاك والمساهمين.

رابعاً: توقيت كارثي - تشديد القيود في زمن الحرب

من أخطر ما يشير إليه المحلل هو توقيت صدور القانون: فالمنطق الاقتصادي المتعارف عليه في الأزمات والحروب يقتضي تخفيف القيود عن الجهاز المصرفي لتمكينه من الاستمرار في تمويل الاقتصاد ودعم الاستقرار النقدي، لا تشديدها وتعجيز البنوك. ويستشهد بتجربة المملكة العربية السعودية في أزمة 1991، حين رفعت القيود عن البنوك في وقت الأزمة بدلاً من زيادتها، لتعزيز قدرة الجهاز المصرفي على الصمود ودعم الاقتصاد.

القانون السوداني الحالي يسير في الاتجاه المعاكس تماماً: يضاعف القيود، ويوسّع صلاحيات التدخل، في وقتٍ يحتاج فيه الاقتصاد الوطني إلى أقصى درجات الثقة والاستقرار المؤسسي لجذب ما تبقى من رساميل واستثمارات.

خامساً: من الرقابة المؤسسية إلى «الطابع الأمني»

يستند المحلل إلى واقعة ملموسة لدعم تحليله: قرار البنك المركزي الصادر في 12 يوليو 2026 بحق بعض المصارف بسبب مخالفات متعلقة بالنقد الأجنبي. ويرى أن هذا القرار كشف تحوّلاً جوهرياً في طبيعة عمل البنك المركزي، من مؤسسة رقابية إلى ما يشبه «الشرطي» الذي يمارس صلاحيات أمنية بمعزل عن الأعراف المصرفية:

- تجاوز التسلسل الإداري: الإجراء السليم عند اكتشاف مخالفة هو مخاطبة الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة البنك المعني، لا التدخل المباشر بالفصل والإيقاف.
- غياب المهنية في التوقيع: صدور القرار موقّعاً من «إدارة الاتصال المؤسسي» رغم أن أسلوبه - بحسب وصف المحلل - أقرب لأسلوب «إدارة اتصال أمني» يعتمد الترهيب والجزاءات الفورية.
- معاملة البنوك كمتهمين: تحويل البنوك التجارية، بشخصيتها الاعتبارية المستقلة، إلى كيانات تحت تهديد مستمر، بدلاً من التعامل معها كمؤسسات شريكة في تحقيق الاستقرار النقدي.

سادساً: مَن يستفيد؟ - مخاوف الاستحواذ والسمسرة

يطرح المحلل تساؤلاً جوهرياً: هل هذه الصلاحيات الواسعة بريئة فعلاً، أم أنها أداة لخدمة مصالح جهات بعينها؟ ويشير - في حدود تحليله الخاص وتقديره الشخصي - إلى أن نصوصاً مثل «جهة الجسر» (المادة 75) قد تفتح الباب أمام تحويل أصول بنوك خاصة إلى كيانات غير معلومة الهوية، بما يتيح لمجموعات متنفذة السيطرة على مؤسسات مصرفية بعينها تحت غطاء قانوني. ويقارن هذا النمط بما وصفه سابقاً من عمليات «سمسرة» مشابهة شهدتها قرارات استيراد المواد البترولية، حيث تُوجَّه القرارات الاقتصادية لخدمة جهات تحصل على عمولات مقابل تنفيذ صفقات الدمج أو الاستحواذ.

هذه النقطة تحديداً تستحق وقفة تحذيرية إضافية: فحين تُصاغ نصوص قانونية بلغة فضفاضة كهذه، وتُمرَّر دون رقابة تشريعية أو إعلان علني واضح، وفي ظل حرب تتيح غطاءً من الفوضى وضعف المساءلة، يصبح من الصعب استبعاد أن يكون بعض المستفيدين من هذا الغموض أطرافاً لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في استمرار حالة عدم الاستقرار - سواء كانت أطرافاً محلية متنفذة، أو جهات مرتبطة بأطراف النزاع نفسه. هذا لا يعني تأكيد وجود مثل هذا الارتباط، لكنه سؤال مشروع تفرضه طريقة سنّ القانون ذاتها: لماذا التكتم؟ ولماذا الآن؟ ولمصلحة مَن؟

سابعاً: من يُهدَّد فعلياً؟ ثلاث فئات في مرمى الخطر

1. المودعون

لم يتضمن القانون - بحسب التحليل المعروض

- أي معايير واضحة تعزز حماية أموال المودعين أو تضمن استمرارية أداء البنوك بشكل آمن. فحين تصبح البنوك عرضة للتدخل المفاجئ، أو للمراجعة القسرية، أو لتحويل أصولها إلى «جهة جسر» مجهولة الهوية، يصبح مصير الودائع مرهوناً بقرارات إدارية فوقية لا شفافية فيها ولا رقابة قضائية أو تشريعية مسبقة عليها. المودع الذي لا يعرف متى وكيف قد تُعزل إدارة بنكه، أو تُحوَّل أصوله، هو مودع يفقد الثقة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام مصرفي.

2. الملاك وحملة الأسهم

يؤكد المحلل أن القانون يفترض ضمناً «عدم أهلية» البنوك التجارية لإدارة شؤونها، ويهمّش دور الجمعيات العمومية - وهي الأحرص عملياً على أموالها ومصالحها من أي جهة خارجية - محوّلاً مجالس الإدارة المنتخبة من هيئات صاحبة قرار إلى كيانات مكبّلة تحت تهديد العزل الدائم. النتيجة المتوقعة: توجّه متزايد من البنوك الخاصة والأجنبية نحو طلب «التصفية الاختيارية» هرباً من القيود الخانقة - كما حدث سابقاً مع بنك أبوظبي الإسلامي - وهو ما يعني خسارة مباشرة لرؤوس أموال المساهمين وتراجعاً حاداً في قيمة استثماراتهم.

3. صنّاع القرار والاقتصاد الوطني

يحذر المحلل من أن استمرار هذا القانون سيغلق الباب أمام أي استثمارات جديدة في القطاع المصرفي، حتى بعد توقف الحرب، لأن البيئة القانونية نفسها - لا الحرب وحدها - هي ما يطرد المستثمرين. وبذلك يتحمّل صانع القرار مسؤولية مضاعفة: مسؤولية تمرير قانون بهذه الخطورة دون رقابة، ومسؤولية ما سيترتب عليه من تصفية للجهاز المصرفي وانهيار للثقة الاستثمارية في مرحلة تالية للحرب هي الأحوج لإعادة الإعمار وليس لتنفير رأس المال.

تاسعاً: أسئلة يجب طرحها - شهادة محافظ سابق

في سياق توثيقي يعزز ما أثاره المحلل حول غياب المسار المؤسسي الطبيعي لسنّ هذا القانون، أفاد محافظ سابق لبنك السودان المركزي بأن تعديل قانون بهذا الحجم والخطورة لا يجوز أن يتم إلا وفق إجراءات داخلية طويلة ومتأنية، تشمل مناقشات موسّعة، وبحضور إلزامي لأطراف من الجهاز العدلي، وقانونيين مستقلين من خارج بنك السودان نفسه - لا أن يُصاغ ويُصدَّق من داخل المؤسسة المعنية به مباشرة وبمعزل عن أي طرف خارجي رقيب.

هذه الشهادة - الصادرة عن شخص شغل موقع المحافظ سابقاً ويُفترض أنه على دراية مباشرة بالمسار الإجرائي الصحيح - ترفع مستوى الجدية في التساؤلات التالية، التي ينبغي أن تُطرح رسمياً وأن تحصل على إجابات موثقة قبل أي حديث عن استمرار العمل بالقانون:

وهذا ليس رأياً شخصياً معزولاً، بل ممارسة معتمدة عالمياً. فمن المتعارف عليه في البنوك المركزية حول العالم الاستعانة بمستشارين قانونيين خارجيين مستقلين لتقديم رأي قانوني محايد، خصوصاً في تعديل القوانين ذات الأثر الجوهري على القطاع المالي، أو في المسائل التي قد تمسّ استقلالية البنك المركزي نفسه أو حقوق الجهات الخاضعة لرقابته. ولا يُقصد بهذا الرأي الخارجي إحلاله محل الإدارة القانونية الداخلية للبنك، بل تعزيز الحوكمة والشفافية عبر رأي مستقل يقلّل من احتمال تضارب المصالح - إذ إن الجهة نفسها التي ستوسّع صلاحياتها بموجب قانون معين ليست الأنسب لتكون الصائغ الوحيد لنصوصه. وتلجأ مؤسسات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، عند تقييم الأطر التشريعية والرقابية للدول، إلى خبراء قانونيين مستقلين لهذا السبب تحديداً.

وعليه، فإن غياب هذه الخطوة - إن ثبت - لا يُعدّ مجرد تجاوز إجرائي شكلي، بل ابتعاداً عن معيار حوكمة معترف به دولياً في تشريع بهذا الحجم والأثر.

- مَن صاغ القانون فعلياً؟ هل شارك في صياغته أي جهاز عدلي مستقل (كوزارة العدل أو هيئة تشريعية مختصة)، أم اقتصرت الصياغة على جهات داخل بنك السودان المركزي نفسه - وهو الطرف الذي يستفيد مباشرة من توسيع صلاحياته؟
- أين قانونيّو خارج المؤسسة؟ هل استُعين برأي قانوني مستقل من خارج بنك السودان، كما تقتضيه الممارسة الدولية المعتمدة في تعديل القوانين المصرفية ذات الأثر الجوهري - أم اقتصر الأمر على الإدارة القانونية الداخلية للبنك، وهي طرف له مصلحة مباشرة في توسيع صلاحيات المؤسسة التي ينتمي إليها؟
- أين المداولات الموثقة؟ هل توجد محاضر جلسات، أو مسودات متبادلة، أو تقارير أثر

تنظيمي (Regulatory Impact Assessment) تُظهر أن القانون مرّ بمرحلة نقاش داخلي وخارجي طويلة كما يقتضيه العرف المؤسسي، أم أن ما جرى هو صياغة سريعة ومحدودة المشاركين؟

وهنا مفارقة موثقة تستحق التوقف عندها بذاتها: فحين تُراجع صفحة القوانين على الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي، يظهر أن القانون لا يزال مُدرجاً باسم «قانون تنظيم العمل المصرفي للعام 2004» دون وجود صفحة أو نص منفصل منشور بعنوان «لسنة 2026». في المقابل، ينشر البنك نفسه لوائح تنفيذية فرعية صدرت في 2026 - مثل لائحة الترخيص بمزاولة أعمال الوكالة المصرفية - وهذه اللوائح تستند صراحة إلى مواد من ذلك القانون. بعبارة أخرى: تصدر تعليمات وقرارات تنفيذية استناداً إلى تعديل مُعلن للقانون، بينما نص ذلك التعديل نفسه، بصيغته الكاملة والمحدثة، غير متاح للجمهور أو حتى للبنوك المعنية للمراجعة والتحقق منه. هذا التناقض بين تفعيل مواد القانون عملياً وغياب نصها المنشور رسمياً ليس افتراضاً، بل واقعة يمكن لأي شخص التحقق منها بمراجعة الموقع الرسمي بنفسه - وهي تمثل، بمعزل عن أي رأي أو تحليل، أوضح دليل على أزمة الشفافية التي يحذر منها هذا المقال.

● لماذا غاب ممثلو البنوك التجارية والمساهمين؟ هل استُشيرت الجمعيات العمومية للبنوك، أو اتحاد المصارف، أو ممثلو المودعين والمستثمرين، قبل صياغة نصوص تمسّ حقوقهم مباشرة؟

● لماذا لم يُعلن القانون بشكل رسمي وواضح؟ إذا كان القانون قد اتّبع فعلاً مساراً سليماً وشفافاً، فما المبرر لعدم الإعلان عنه بوضوح للرأي العام والقطاع المصرفي فور التصديق عليه، بدلاً من دخوله حيّز النفاذ في صمت؟

إن لم تتوفر إجابات موثقة ومقنعة على هذه الأسئلة، فإن ذلك يعزز فرضية أن القانون صدر بمسار مختصر ومحصور في جهة واحدة هي الجهة نفسها المستفيدة من توسّع صلاحياتها - وهو بالضبط النمط الإجرائي الذي حذّر منه المحافظ السابق باعتباره مخالفاً للأصول المتبعة في أي تعديل تشريعي مصرفي جاد.

عاشراً: نداء تحذيري ختامي متوازن

يختم الأستاذ يسن حسن بشير تحليله بنداء استغاثة موجّه مباشرة إلى القيادة السودانية، محذراً مما وصفه بـ«الطرش السياسي» الذي يصيب المسؤولين بمجرد وصولهم إلى السلطة، وداعياً إلى ضرورة الإصغاء لهذه التحذيرات قبل فوات الأوان. وتوصيته الصريحة هي إلغاء هذا القانون أو تجميده فوراً، والعودة للعمل بقانون 2004 لحين استقرار البلاد.

غير أن الإنصاف يقتضي التأكيد على أن المطلوب ليس إسقاط مبدأ الرقابة المصرفية نفسه - فهذا المبدأ ضروري وثابت لحماية المودعين كما أوضحنا - بل إعادة صياغة النصوص المطاطة بما يضمن أن يبقى التدخل مبنياً على معايير موضوعية وشفافة، لا على سلطة تقديرية مطلقة قد تُستغل، عمداً أو نتيجة ضعف الرقابة المؤسسية، لخدمة أغراض بعيدة عن حماية المودع.

تحذير عاجل لأصحاب المصلحة

● للمودعين: التدخل الرقابي في حد ذاته حمايةٌ لأموالكم وليس تهديداً لها؛ راقبوا تحديداً مدى شفافية القرارات ووضوح أسبابها، لا مبدأ التدخل ذاته.

● للملاك والمساهمين: راجعوا موقفكم القانوني، وتشاوروا مع مستشاريكم بشأن الآثار المحتملة للنصوص المفتوحة في القانون على حوكمة مؤسساتكم وحقوقكم في التظلم.

● لصناع القرار: المطلوب ليس التراجع عن الرقابة المصرفية، بل استبدال الصلاحيات التقديرية المطلقة بمعايير موضوعية قابلة للقياس والمساءلة، عبر حوار مؤسسي وتشريعي علني.

إن استمرار العمل بنصوص فضفاضة دون ضوابط موضوعية واضحة - في ظل غياب الشفافية والرقابة التشريعية، وفي زمن حرب يمنح غطاءً لتضارب المصالح - يحمل خطر تصفية البنوك الخاصة والأجنبية، وتبديد الثقة الاستثمارية لسنوات مقبلة، وربما فتح الباب أمام جهات تسعى، عن قصد أو عن استغلال للظرف الراهن، لتوظيف أدوات الرقابة المشروعة أصلاً لغايات لا علاقة لها بحماية المودع. الحل ليس إضعاف الرقابة، بل ضبطها.

*المقال مبني على تحليل الأستاذ يسن حسن بشير، مع إضافة زاوية تحذيرية توليفية من إعداد هذا المقال

*** عمر سيد احمد اباحث في الاقتصاد السياسي السوداني اخبير مصرفي ومالي مستقل**

gmail.com@Email: o.sidahmed09

السودان والصومال واليمن في عين العاصفة

القرن الأفريقي رأس رمح صراعات الشرق الأوسط

ملخص

يتناول المقال أهمية القرن الأفريقي باعتباره منطقة استراتيجية مرتبطة بصراعات الشرق الأوسط، حيث أصبحت دول مثل الصومال والسودان واليمن جزءًا من منافسة دولية وإقليمية بسبب موقعها قرب البحر الأحمر وباب المندب، إضافة إلى أهمية الموانئ والتجارة البحرية.

يشير الكاتب إلى أن دولًا مثل تركيا ومصر والسعودية والإمارات وإسرائيل عززت حضورها في المنطقة عبر اتفاقيات عسكرية واستثمارات في الموانئ وشراكات سياسية. ويبرز المقال أن الصومال وصوماليلاند أصبحتا محورًا للتنافس بسبب موقعهما البحري وأهمية ميناء بربرة.

يوضح الكاتب أن السودان يمثل نموذجًا لخطر تدخل القوى الخارجية، حيث أدى تداخل المصالح الإقليمية مع الحرب الداخلية إلى زيادة تعقيد الأزمة. وفي المقابل، تحاول دول القرن الأفريقي استخدام هذه العلاقات لتحقيق التنمية والاستثمارات وحماية مصالحها.

يؤكد أن مستقبل المنطقة يعتمد على قدرة دولها على إدارة التنافس الدولي والحفاظ على سيادتها، فهذه الشراكات قد توفر فرصًا اقتصادية وأمنية، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى مزيد من الصراعات إذا تحولت إلى صراع نفوذ.

إن الاتفاقيات العسكرية، والاستثمارات في الموانئ، والمواقف المتنافسة بشأن الصومال وصوماليلاند والسودان، تجذب الشواطئ الأفريقية والعربية للبحر الأحمر إلى ساحة جيوسياسية واحدة.

بقلم جورجيا فالينتي

أصبح القرن الأفريقي امتدادًا متزايد الأهمية لاستراتيجية الشرق الأوسط، حيث تعمل الحكومات على ضفتي البحر الأحمر على تعميق مشاركتها من خلال الاتفاقيات العسكرية، واستثمارات الموانئ، ومشاريع الطاقة، والاعتراف الدبلوماسي، والتحالفات السياسية.

تُعدّ مذكرة التعاون البحري الجديدة بين مصر والصومال جزءًا من هذا التحوّل. وقد عزّزت تركيا وجودها العسكري والاقتصادي والمؤسسي في الصومال، مع الحفاظ على علاقاتها المتينة مع إثيوبيا. وتُوسّع المملكة العربية السعودية علاقاتها الدفاعية والبحرية مع مقديشو، بينما استثمرت الإمارات العربية المتحدة بكثافة في الموانئ والخدمات اللوجستية، ولا سيما في بربرة بصوماليلاند.

وأضاف اعتراف إسرائيل بصوماليلاند بُعدًا دبلوماسيًا ذا تداعيات أمنية محتملة نظرًا لموقعها على خليج عدن. في المقابل، يُقدّم السودان أوضح مثال تحذيري على كيفية تعميق المنافسة الخارجية لعدم الاستقرار عندما تتشابك مع حرب داخلية.

لا يمكن تقسيم هذا النظام الإقليمي الناشئ إلى كتلتين منفصلتين. فقد تتعاون الحكومات نفسها لحماية الملاحة البحرية، وتتنافس على الموانئ والنفوذ، وتتخذ مواقف متضاربة بشأن وحدة أراضي الصومال أو الحرب الأهلية في السودان. كما تسعى الحكومات الأفريقية إلى تحقيق مصالحها الخاصة، مستخدمةً الشراكات الخارجية لتأمين الاستثمارات والبنية التحتية والمساعدات العسكرية والدعم الدبلوماسي.

قال الدكتور علي طارق متولي، محلل الشؤون السياسية والأمن الإقليمي، في إفادة نشرها موقع «ذا ميديا لاين»: «برز القرن الأفريقي كواحد من أهم المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في السياسة الدولية المعاصرة. وبموقعه عند ملتقى أفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندي، أصبح هذا الإقليم نقطة محورية تتلاقى فيها بشكل متزايد قضايا الأمن البحري والتجارة الدولية والتنافس الجيوسياسي والدبلوماسية الإقليمية».

بدورها تقول شيري فاين-جروسمان، الرئيسة التنفيذية لمعهد العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

والرئيسة السابقة للشؤون الإقليمية في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، إن المنطقة تجذب الآن قوى تسعى إلى تحقيق مزيج واسع من المصالح الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية.

«أصبح القرن الأفريقي أحد أهم نقاط التقاء الجغرافيا السياسية الأفريقية والشرق أوسطية والعالمية»، هذا ما صرّحت به فاين-غروسمان بحسب ذات الموقع. «لدى تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر وإيران وإسرائيل مصالح متنامية في المنطقة، إلى جانب الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها».

وتتراوح هذه المصالح بين الأمن البحري والتجارة والطاقة والبنية التحتية والأمن الغذائي والدبلوماسية.

ساحة البحر الأحمر المتصلة

يتعين على السفن التي تبحر بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط المرور عبر مضيق باب المندب ومواصلة رحلتها نحو قناة السويس. يُعدّ هذا الطريق حيويًا للتجارة العالمية، ولكنه أصبح أكثر عرضة للحروب والقرصنة والهجمات التي تنطلق من اليمن.

إنّ انخراط دول الشرق الأوسط في القرن الأفريقي ليس بالأمر الجديد، فقد حافظت مصر والسعودية والإمارات وتركيا على علاقاتها هناك لسنوات. لكنّ الجديد هو حجم نشاطها ومدى تأثير الأحداث في الشرق الأوسط على التحالفات على الجانب الأفريقي من البحر الأحمر.

وقال طارق متولي: «لم يعد بالإمكان النظر إلى التطورات في القرن الأفريقي بمعزل عن البيئة الاستراتيجية الأوسع للبحر الأحمر والشرق الأوسط. فهي تشكل جزءًا من مشهد أمني إقليمي مترابط، حيث يعتمد الاستقرار والازدهار الاقتصادي والملاحة الدولية على بعضها البعض».

وتشمل تلك الخريطة المترابطة علاقات مصرية صومالية أقوى، وسعي إثيوبيا للوصول إلى البحر، ووجود تركيا في كل من الصومال وإثيوبيا، واهتمام إسرائيل المتزايد بالبحر الأحمر وتوسع مشاركتها في الخليج.

وأضاف إن المنافسة ليست بالضرورة المبدأ التنظيمي الوحيد للمنطقة، إذ يمكن لهذه التطورات أن تدعم إطارًا أمنيًا تعاونيًا قائمًا على القانون الدولي والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة.

إسرائيل وصوماليلاند

يُعدّ اعتراف إسرائيل بصوماليلاند تغييرًا هامًا وحديثًا في المشهد الدبلوماسي للمنطقة.

في 26 ديسمبر 2025، أصبحت إسرائيل أول دولة عضو في الأمم المتحدة، والوحيدة حتى الآن، التي تعترف رسميًا بصوماليلاند كدولة مستقلة ذات سيادة. رفضت الصومال القرار باعتباره اعتداءً على سيادتها، بينما أكدت مصر وتركيا وجيبوتي والاتحاد الأفريقي دعمها لوحدة أراضي الصومال. تُحكم أرض الصومال نفسها منذ عام 1991، وتحتفظ بمؤسساتها وقواتها الأمنية ونظامها السياسي. ولا تزال الصومال تعتبر هذه الأرض جزءًا لا يتجزأ من البلاد.

بالنسبة لإسرائيل، تُعدّ الجغرافيا عنصرًا أساسيًا في العلاقة الناشئة. يطل ساحل أرض الصومال على خليج عدن مقابل اليمن، ويقع بالقرب من مضيق باب المندب، مما يضع العلاقة في صميم مخاوف إسرائيل بشأن الملاحة في البحر الأحمر والتهديد الذي يشكله الحوثيون.

قالت فاين-غروسمان: «ينبغي فهم اعتراف إسرائيل بصوماليلاند على أنه نتاج تلاقي اعتبارات دبلوماسية وأمنية واقتصادية». وأشارت إلى استقرار صوماليلاند النسبي، ومؤسساتها الفاعلة، واهتمامها بالشراكات الدولية طويلة الأمد.

وقالت: «في الوقت نفسه، فإن موقعها على خليج عدن، مقابل اليمن ومجاور لباب المندب، يمنحها أهمية استراتيجية استثنائية».

وفي يونيو الماضي قال وزير دفاع أرض الصومال بأن إسرائيل تساعد في تدريب بعض أفراد الشرطة والجيش، نافيًا في الوقت نفسه وجود أي مفاوضات بين الجانبين بشأن إنشاء قاعدة إسرائيلية. كما شجعت صوماليلاند التعاون المحتمل في مجالات الزراعة والمياه والطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتكنولوجيا.

وقال فاين-غروسمان إن تهديد الحوثيين أصبح أكثر بروزًا في الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية بعد الهجمات على السفن التجارية والتهديدات المباشرة من اليمن، لكنه حذّر من النظر إلى الاعتراف من منظور عسكري فقط.

كما وصفت وجود تقارب بين مجتمعين كافحا من أجل الأمن والشرعية الدولية والتنمية الوطنية في ظل ظروف صعبة.

بدورها تنظر مصر إلى القضية من منظور مختلف: الدفاع عن حدود الصومال المعترف بها دوليًا.

وقال متولي: «إن جوهر السياسة الإقليمية لمصر هو التزامها الثابت بمبادئ السلامة الإقليمية واحترام سيادة الدول»، واصفًا هذه المبادئ بأنها ركائز كل من ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

يعكس هذا النزاع الانقسام الجوهري حول أرض الصومال. إذ ترى إسرائيل في استقرارها ومؤسساتها أساسًا للاعتراف بها والتعاون معها. بينما ترى الصومال ومصر ومعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الاعتراف الأحادي تهديدًا لسيادة الصومال ومبدأ السلامة الإقليمية الأوسع.

قال فاين-غروسمان إن على إسرائيل إدارة تلك الخلافات من خلال حوار مستمر مع القاهرة والرياض وأبو ظبي، بدلًا من توقع أن تتبنى الجهات الفاعلة الإقليمية وجهة نظر مشتركة.

بربرة وشبكة موانئ الإمارات العربية المتحدة

تتطور علاقة إسرائيل مع أرض الصومال بالتوازي مع وجود إماراتي أقدم بكثير يتمركز في بربرة.

وقد خصصت شركة موانئ دبي العالمية، وهي شركة لوجستية إماراتية متعددة الجنسيات، ما يصل إلى 442 مليون دولار في خطة مرحلية لتطوير ميناء بربرة، والمنطقة الاقتصادية المرتبطة به، وممر النقل الذي يهدف إلى ربط ساحل أرض الصومال بإثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي الأوسع.

يمنح هذا الاستثمار دولة الإمارات العربية المتحدة موقعًا تجاريًا طويل الأمد بالقرب من أحد أهم طرق الشحن في العالم. كما يعزز الأهمية الاقتصادية لصوماليلاند على الرغم من الاعتراف الدبلوماسي المحدود بها.

بالنسبة لإثيوبيا غير الساحلية، يمثل ميناء بربرة بديلًا محتملًا لاعتمادها الكبير على جيبوتي. أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فيُعدّ الميناء جزءًا من شبكة لوجستية تربط الخليج العربي وشرق أفريقيا والمحيط الهندي. وبالنسبة لصوماليلاند، يوفر الميناء إيرادات وفرص عمل، ومنصة لجذب استثمارات إضافية.

وقال فاين-غروسمان: «تتمتع بربرة بإمكانية أن تصبح واحدة من أهم البوابات اللوجستية والتجارية في القرن الأفريقي، حيث تخدم ليس فقط أرض الصومال ولكن أيضًا إثيوبيا غير الساحلية والمنطقة الأوسع».

لا يُمثل الاستثمار الإماراتي والاعتراف الإسرائيلي بالضرورة سياسة منسقة. فالإمارات لم تعترف رسميًا بصوماليلاند، إلا أن استثماراتها عززت مكانة الإقليم التجارية وزادت من أهمية بربرة في حسابات إسرائيل المتعلقة بأمن البحر الأحمر والتجارة البحرية.

يُظهر هذا الترتيب أيضًا أن الحكومات الخارجية لا تعمل دائمًا حصرًا من خلال السلطات المركزية المعترف بها دوليًا. فقد أقامت الإمارات العربية المتحدة علاقات مباشرة مع أرض الصومال وغيرها من الإدارات الإقليمية، بينما أولت مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية اهتمامًا أكبر للحكومة الفيدرالية الصومالية.

تعمّق مصر والصومال التعاون بينهما

وافق مجلس الوزراء الصومالي في 9 يوليو على مذكرة تفاهم بحرية مع مصر تغطي النقل والموانئ وتطوير البنية التحتية البحرية الصومالية.

يأتي هذا الاتفاق في أعقاب توسع أوسع للعلاقات الثنائية، بما في ذلك التعاون الدفاعي ومشاركة مصر المقترحة في جهود الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الصومال.

تعتبر القاهرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب امتدادًا استراتيجيًا لقناة السويس. كما تتأثر سياستها بنزاعها الطويل الأمد مع إثيوبيا حول سد النهضة الإثيوبي الكبير، ومعارضتها لأي إجراءات من شأنها إضعاف وحدة أراضي الصومال.

وقال متولي: «بالنسبة لمصر، فإن الانخراط في القرن الأفريقي لا ينبع من تطلعات إلى النفوذ الإقليمي، بل من التزام دائم بحماية الاستقرار الإقليمي»، مضيفًا أن القاهرة لطالما نظرت إلى القرن الأفريقي والبحر الأحمر باعتبارهما امتدادًا طبيعيًا لبيئتها الاستراتيجية.

ووصف الملاحة الآمنة عبر قناة السويس والاستقرار في باب المندب بأنهما عنصران أساسيان لكل من الأمن القومي المصري والاقتصاد العالمي.

وقال إن المذكرة تتجاوز التعاون التقني في مجال الموانئ، فهي تشكل جزءًا من شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز المؤسسات الصومالية والأمن البحري والتنمية الاقتصادية.

يرتبط دور مصر الأمني أيضًا بعمليات الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع الحكومة الفيدرالية الصومالية. وقد وصف متولي هذا الانخراط بأنه جزء من مشاركة مصر طويلة الأمد في عمليات حفظ السلام الأفريقية الجماعية، وليس انتشارًا عسكريًا أحاديًا.

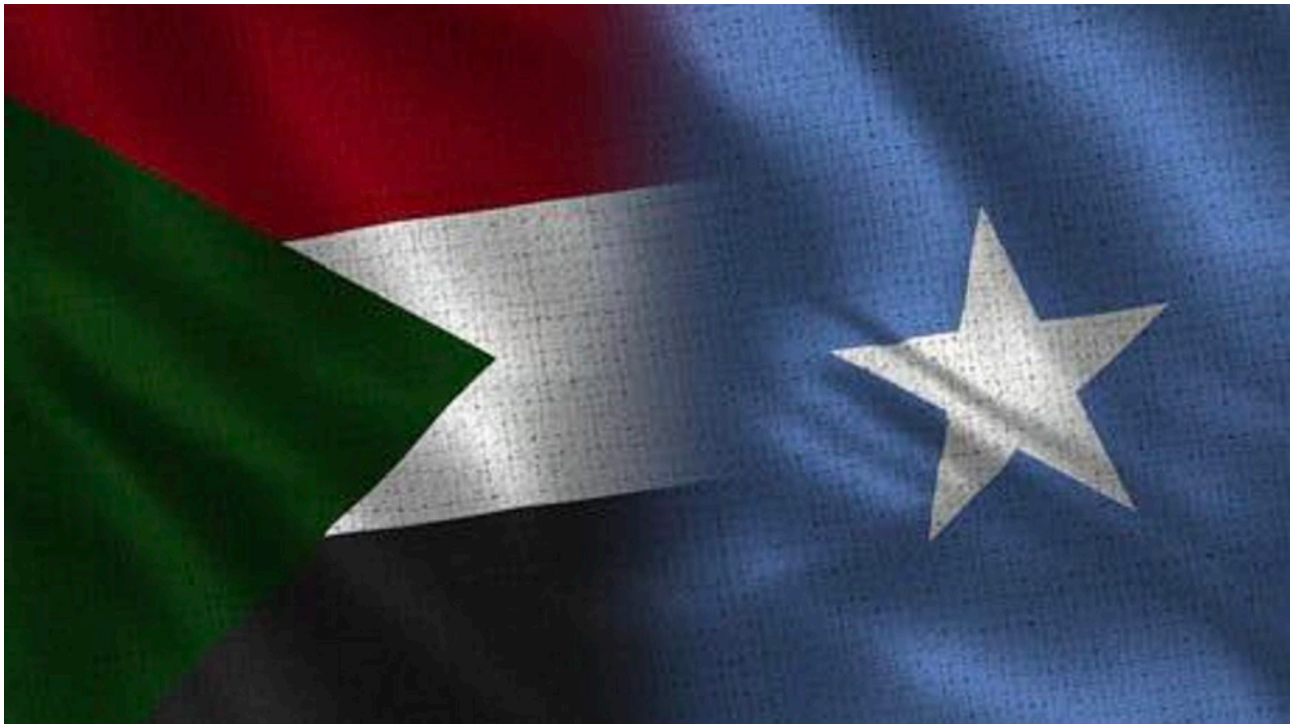

ومع ذلك، يُنظر إلى هذه العلاقة جزئيًا من خلال منظور مذكرة التفاهم التي أبرمتها إثيوبيا مع أرض الصومال في يناير 2024، والتي أشعلت فتيل نزاع حاد مع مقديشو. وفي وقت لاحق، توسطت تركيا بين إثيوبيا والصومال عبر إعلان أنقرة. وأكدت الحكومتان مجددًا احترام السيادة، واتفقتا على السعي إلى وضع ترتيبات تمكّن إثيوبيا من الوصول إلى البحر تحت السيادة الصومالية.

ويقول متولي إن توثيق العلاقات بين مصر والصومال لا ينبغي تفسيره فقط على أنه محاولة لمواجهة إثيوبيا. وأضاف أن القاهرة لا تزال تدعو إلى المفاوضات والقانون الدولي باعتبارهما الإطار الأمثل لحل النزاعات الإقليمية.

تتعاون تركيا مع كل من مقديشو وأديس أبابا

تركيا ليست بعيدة عن هذا التدافع، فقد أقامت واحدة من أوسع التواجدات في الشرق الأوسط في منطقة القرن الأفريقي.

بدأت علاقة تركيا مع الصومال بالمساعدات الإنسانية، ثم توسعت لتشمل الدفاع والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والطيران والتجارة والطاقة. وتدير تركيا منشأة تدريب عسكرية رئيسية في مقديشو، ووقعت اتفاقية تعاون دفاعي واقتصادي مع الصومال عام 2024 تتضمن مساعدات أمنية بحرية.

في الوقت نفسه، حافظت أنقرة على علاقات سياسية واقتصادية متينة مع إثيوبيا. وقد مكّنتها قدرتها على العمل مع كلا الحكومتين من التوسط بعد أن تسبب اتفاق أرض الصومال في قطيعة بينهما.

«تعتبر تركيا واحدة من أهم الجهات الفاعلة الخارجية في القرن الأفريقي، ولكن ينبغي فهم مشاركتها في سياق استراتيجية أفريقية أوسع بكثير تمتد لعقود من الزمن»، كما قال فاين-غروسمان.

من خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية، ومؤسسة المعارف، والخطوط الجوية التركية، ورئاسة الشؤون الدينية، وجمعيات الأعمال، وشبكة دبلوماسية متنامية، أقامت أنقرة علاقات تتجاوز الاتصالات العسكرية أو الحكومية.

كما أن وساطتها بين الصومال وإثيوبيا تعكس طموحًا ليس فقط للمشاركة في الشؤون الإقليمية، بل لتشكيلها.

المملكة العربية السعودية توسّع شراكتها مع الصومال

أيضًا نجد أن المملكة العربية السعودية عززت انخراطها مع الصومال.

ووقّع البلدان اتفاقية تعاون عسكري في الرياض في 9 فبراير 2026، تبعتها في وقت لاحق من ذلك الشهر اتفاقية منفصلة تغطي النقل البحري وتطوير الموانئ.

إن المصالح السعودية مدفوعة بموقع الصومال المقابل لشبه الجزيرة العربية، والحاجة إلى حماية الملاحة في البحر الأحمر، والمخاوف بشأن عدم الاستقرار الذي ينتشر من اليمن ومنطقة القرن الأفريقي الأوسع.

كما دعمت الرياض وحدة أراضي الصومال، مما جعلها أقرب إلى مصر وتركيا منها إلى إسرائيل في نزاع أرض الصومال.

وحذرت فاين-غروسمان من تصوير انخراط السعودية أو مصر كرد فعل على إسرائيل. وقالت إن كلا البلدين يعملان في البحر الأحمر والقرن الأفريقي منذ عقود لأسباب جغرافية وتجارية وأمنية وسياسية إقليمية.

وقال متولي إن الاستثمارات السعودية والإماراتية في مجال الخدمات اللوجستية والأمن الغذائي والبنية التحتية البحرية تُظهر الترابط المتزايد بين أمن الخليج والبحر الأحمر، حتى عندما تسعى الدولتان إلى إقامة علاقات سياسية مختلفة.

السودان يُظهر المخاطر

يمثل السودان المثال الأكثر تدميرًا لتورط مصالح الشرق الأوسط في صراع داخلي.

يُنظر إلى مصر والسعودية على نطاق واسع على أنهما أقرب إلى القوات المسلحة السودانية. وقد اتُهمت الإمارات العربية المتحدة مرارًا وتكرارًا من قبل خبراء الأمم المتحدة والمشرعين الأمريكيين بدعم قوات الدعم السريع المنافسة. وتنفي أبوظبي دعمها لقوات الدعم السريع أو أي من طرفي النزاع.

أصبحت تلك الخلافات جزءًا من تنافس سعودي إماراتي أوسع يمتد عبر اليمن والصومال والبحر الأحمر، على الرغم من أن حكومتي الخليج تواصلان المشاركة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان.

وقال متولي: «إن تجربة السودان تقدم درسًا مهمًا للمنطقة بأسرها. فالصراعات المحلية قد تصبح أكثر تعقيدًا بكثير عندما تتداخل المنافسات الإقليمية مع الأزمات السياسية الداخلية».

وقال إن منع المنافسة الخارجية من تعزيز الانقسامات الداخلية يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات في أفريقيا والشرق الأوسط.

الحكومات الأفريقية ليست سلبية

إن وصف القرن الأفريقي بأنه مجرد صراع بين قوى أجنبية يُخاطر بتحويل الصومال وصوماليلاند وإثيوبيا والسودان إلى ساحات سلبية. تعمل الصومال على تنويع شراكاتها الاقتصادية والأمنية مع الدفاع عن مطالبها الإقليمية. وتسعى إثيوبيا إلى إيجاد بدائل لاعتمادها على جيبوتي في التجارة البحرية. أما أرض الصومال، فتستغل بربرة ومؤسساتها السياسية وموقعها الاستراتيجي لنيل الاعتراف وجذب الاستثمارات.

«إن الحكومات الأفريقية ليست مشاركين سلبيين في هذه العملية»، كما قال فاين-غروسمان. «إنها تشكل بنشاط البيئة الاستراتيجية، وتنوع شراكاتها، وتختار العلاقات التي تخدم مصالحها الوطنية على أفضل وجه».

كما حذرت من أن المناقشات حول الموانئ والقواعد والتنافس الاستراتيجي غالبًا ما تتجاهل الأشخاص الذين تتأثر مستقبلهم بشكل أكبر.

وقالت: «إن شعب أرض الصومال، مثل شعوب أفريقيا الأخرى، يسعى إلى السلام والفرص والتعليم والرعاية الصحية والاستثمار والقدرة على بناء مستقبل أفضل للجيل القادم».

وبالمثل، جادل متولي بأن الشراكات الدولية لا يمكنها دعم التنمية والأمن والمؤسسات الأقوى إلا عندما تحافظ على الملكية المحلية وصنع القرار السيادي.

قد يُسهم الانخراط في الشرق الأوسط في توفير البنية التحتية للموانئ، والاستثمار، والتدريب العسكري، وتطوير الطاقة، والوساطة الدبلوماسية. كما قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات السيادية، وتعميق الصراعات الداخلية، وإجبار الحكومات الأفريقية على التعامل مع التحالفات المتنافسة.

إن اتفاق مصر مع الصومال، واعتراف إسرائيل بصوماليلاند، وموقف تركيا بين مقديشو وأديس أبابا، وتوسيع الشراكة السعودية مع الصومال، واستثمار الإمارات في بربرة، ليست تطورات معزولة، بل هي جزء من إعادة تنظيم استراتيجي يمتد من قناة السويس وشبه الجزيرة العربية إلى باب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي.

إن تطور هذا الفضاء من خلال الأمن التعاوني أو مجالات النفوذ المتنافسة سيعتمد ليس فقط على طموحات حكومات الشرق الأوسط، ولكن أيضًا على قدرة الدول والمجتمعات الأفريقية على الاحتفاظ بالسيطرة على القرارات التي تشكل مستقبلها.

من يكتب المستقبل؟ المواطن بين الوصاية والمشاركة

عبده الحاج

ملخص

يناقش الكاتب مسألة من يملك حق صياغة مستقبل السودان، مؤكداً أن عصر الوصاية الفكرية والسياسية لم يعد مناسباً، وأن المشروع الوطني لا ينبغي أن يكون حكراً على حزب أو نخبة أو حكومة، بل يجب أن يكون نتاج مشاركة مجتمعية واسعة يشعر المواطن من خلالها بملكيته ودوره في البناء.

يشير إلى أن المشاركة لا تعني إلغاء دور النخب والخبراء، وإنما إعادة تعريف دورهم من الوصاية على المجتمع إلى مساعدته بالمعرفة والخبرة. كما يحذر من أزمة التمثيل والواجهات المصنوعة، مؤكداً أن شرعية أي مشروع وطني تأتي من المواطنين أنفسهم لا من التنظيمات التي تدّعي تمثيلهم.

يرى الكاتب أن الحرب الحالية كشفت قدرات المجتمع السوداني على التنظيم والتكافل عبر مبادرات الطوارئ والعمل التطوعي، مع ضرورة الفصل بين الحوار حول بناء رؤية وطنية طويلة المدى وبين الصراعات المتعلقة بتقاسم السلطة والمناصب.

يخلص إلى أن المواطن هو صاحب المشروع الوطني وصانعه الأول، وأن بناء المستقبل يبدأ من توسيع المشاركة وتعزيز الوعي والحوار المجتمعي. كما يمهد ذلك للانتقال إلى مرحلة بناء دستور يمثل عقداً وطنياً ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع ويحمي تطلعات الأجيال القادمة.

نهاية عصر الوصاية الفكرية والسياسية

إذا كان المشروع الوطني، الذي تناولناه في الحلقة السابقة، لا ينبغي أن يكون مشروع حزب، أو جماعة، أو حكومة بعينها، فإن القضية التالية تتعلق بـ: من يشارك في صياغته وبنائه؟

لعل من الطبيعي أن تكون التصورات الكبرى، في مراحل سابقة من تاريخ السودان، تُصاغ بواسطة دوائر محدودة من السياسيين، أو الإداريين، أو النخب الفكرية. فقد كانت المعرفة أقل انتشارًا، ووسائل التواصل أكثر محدودية، وفرص المشاركة العامة أضيق بكثير مما هي عليه اليوم. وقد أدى ذلك دورًا مهمًا في مراحل معينة، لكنه لم يعد كافيًا في عصر أصبحت فيه المعرفة متاحة لقطاعات أوسع، وأصبحت إمكانات التواصل والمشاركة أكثر اتساعًا من أي وقت مضى.

ولم تكن المشكلة يومًا في «مشاركة» النخب في صناعة التصورات الوطنية، فذلك دور طبيعي لا غنى عنه، وإنما المعضلة تكمن في أن المجتمع ظل في كثير من الأحيان (متلقيًا) لهذه التصورات أكثر من كونه (شريكًا) في صياغتها. وحين تضعف مشاركة الناس في بناء المشروع، تضعف أيضًا قدرتهم على الشعور بملكيته، والدفاع عنه، والاستمرار في تطويره.

فالمشروع الوطني الحقيقي لا يكتسب قوته من الجهة التي تطرحه، وإنما من مدى مشاركة المجتمع في صناعته والتوافق حوله. وإذا كان الوطن ملكًا لجميع مواطنيه، فمن الطبيعي أن يكون مشروعه الوطني ملكًا لهم أيضًا.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن يجتمع ملايين السودانيين في ساحة واحدة لاتخاذ القرار، كما لا يعني تحويل الحياة العامة إلى فوضى بلا مؤسسات أو ضوابط. فالمجتمعات الحديثة تبني رؤاها بصورة متدرجة، تبدأ من (القاعدة) حيث يعيش الناس قضاياهم اليومية، ثم تتسع دوائر الحوار والتشاور حتى تتبلور الأولويات المشتركة في صورة رؤية وطنية أوسع. الحوار المجتمعي ليس بديلًا عن المؤسسات، بل هو التربة التي تستمد منها المؤسسات شرعيتها وحيويتها. فالمواطن لا يستعيد دوره بالمطالبة بالمشاركة فحسب، وإنما بممارسة هذا الدور في النقاش العام، وفي الرقابة، وفي التفكير الجماعي حول القضايا التي تمس حياته ومستقبل مجتمعه.

ولا يعني ذلك أن يتحول كل مواطن إلى سياسي أو ناشط أو متفرغ للشأن العام. فالمجتمعات تحتاج إلى المزارع والعامل والطبيب والمعلم والمهندس كما تحتاج إلى السياسي. والمقصود بالمشاركة أن يبقى حق التأثير والرقابة والمساءلة متاحًا للجميع، وأن يكون المواطن قادرًا على إبداء رأيه والدفاع عن مصالحه متى شاء، لا أن تُصادر هذه الحقوق أو تُمارس باسمه دون علمه.

المواطن كغاية: بناء الإنسان عبر المشاركة

ولا تقتصر قيمة المشاركة على ما تضيفه إلى الشأن العام أو إلى أداء مؤسسات الدولة، بل تمتد أيضًا إلى ما تضيفه إلى المواطن نفسه. فالانخراط في النقاش العام، وممارسة الرقابة، وتحمل مسؤولية الاختيار، والتعامل مع الآراء المختلفة، كلها خبرات تسهم في بناء الإنسان وتطوير قدراته على التفكير والحكم والتقدير، بما يوسع مداركه ويرفع مستوى وعيه بنفسه وبمجتمعه وبالبيئة التي يعيش فيها.

ومن خلال هذه الممارسة ينتقل المواطن تدريجيًا من موقع المتلقي للقرارات إلى موقع الشريك في صنعها. وتتعزز ثقته في قدرته على الفهم والتأثير، ويتراجع اعتماده على الوصاية السياسية أو الفكرية، كما يتسع انتماؤه من الدوائر الضيقة إلى آفاق أرحب من الانتماء الوطني المشترك.

ولهذا فإن المواطن لا يُستدعى إلى المشروع الوطني بوصفه وسيلة لمنحه الشرعية أو دعمه عند الحاجة، بل لأنه الغاية الأساسية التي يفترض أن يخدمها هذا المشروع. فالدولة العادلة لا تقوم على كثرة الأتباع، وإنما على مواطنين أحرار يمتلكون القدرة على التفكير والمشاركة وتحمل المسؤولية. ومن هنا تصبح المشاركة حقًا وواجبًا في آن واحد؛ حقًا لأنها تعبر عن كرامة الإنسان وحريته وتطوره، وواجبًا لأنها إحدى الوسائل التي يتعلم بها إدارة شؤونه وشؤون مجتمعه.

أزمة التمثيل وفخ الواجهات المصنوعة

وعند هذه النقطة تظهر إحدى أكثر القضايا تعقيدًا في التجربة السودانية، وهي قضية التمثيل. فالساحة العامة تضج بأحزاب، وحركات، ونقابات، وإدارات أهلية، ومنظمات، وتحالفات عديدة، وكلها تتحدث بدرجات متفاوتة باسم المواطنين. لكن كثرة المتحدثين باسم المجتمع لا تعني بالضرورة أن المجتمع

نفسه حاضر في عملية اتخاذ القرار.

ولا ينتقص ذلك من أهمية الأحزاب أو النقابات؛ فهذه أدوات ضرورية لأي حياة عامة سليمة، لكنها تظل (وسائل للتنظيم والتعبير) وليست بديلًا عن المواطنين أنفسهم. فمصدر الشرعية الحقيقي هو المواطن، لا التنظيم الذي ينتمي إليه. ولهذا لا ينبغي أن يتحول المشروع الوطني إلى طاولة تفاوض بين التنظيمات حول الأحجام، والأوزان، والحصص. فالمطلوب ليس الاتفاق على كيفية (اقتسام النفوذ)، وإنما التوافق على (المستقبل) الذي يريد السودانيون بناءه معًا.

كما أن المشكلة لا تُحل بمجرد إنشاء أجسام قاعدية جديدة. فقد أظهرت التجربة السودانية أن كثيرًا من لجان الأحياء والمبادرات المجتمعية تحولت مع الوقت إلى ساحات تنافس بين التنظيمات، وسعت بعض القوى إلى السيطرة عليها واستخدامها كأدوات نفوذ. الأخطر من ذلك هو آفة تفريخ الواجهات؛ حيث تعمد بعض الجهات إلى صناعة كيانات أهلية أو مدنية موازية لتزييف إرادة الجماهير، فالمشاركة الحقيقية لا تُقاس بعدد المقاعد التي تحصل عليها جهة ما حول الطاولة، وإنما بمدى قدرتها على عكس إرادة القواعد التي تدّعي تمثيلها.

ولهذا تشتد الحاجة إلى منابر مجتمعية حرة تقوم على الشفافية، والتداول، والانفتاح، بحيث يستحيل احتكارها أو اختطافها. لذلك فإن قيمة المنابر المجتمعية لا تُقاس بكثرة أسمائها أو شعاراتها، وإنما بقدرتها على تمكين المواطنين من التأثير الفعلي في القرارات التي تُتخذ باسمهم.

توسيع دائرة الشراكة وتحصين الوعي

ولا تكتمل هذه المشاركة إذا اقتصرت على الفئات المنظمة أو القادرة على الوصول إلى المنابر العامة. فالسودان لا يتكون فقط من سكان المدن الكبرى، أو من النخب السياسية والمثقفين. هناك ملايين المواطنين الذين يعيشون في القرى البعيدة، ومعسكرات النزوح واللجوء، والمجتمعات الرعوية الذين يتنقلون مع مواسم الماء والمرعى. بعض هؤلاء لا تصل إليهم مؤسسات الدولة إلا نادرًا، وربما لا يشعرون أصلًا بأنهم جزء من الدولة أو النقاشات الدائرة حول مستقبلها.

وهؤلاء ليسوا هامشًا يمكن الالتفات إليه لاحقًا، بل هم قلب الوطن وأطرافه. ولذلك فإن نجاح أي مشروع وطني لا يُقاس بقدرته على إشراك المتعلمين في المدن فحسب، وإنما بقدرته

على الوصول إلى آخر مواطن في أبعد قرية، وأبعد معسكر نزوح، وأبعد مرعى، وإتاحة الفرصة له ليكون جزءًا من صناعة مستقبله.

ولا يتطلب ذلك صهر الناس في قالب واحد أو فرض نمط حياة بعينه عليهم. فالمشروع الوطني لا يقوم على إلغاء التنوع، وإنما على توسيع الخيارات وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع؛ بصرف النظر عن مواقعهم أو خلفياتهم. ولكن يجب ألا نغفل أن إتاحة المعرفة اليوم يقابلها طوفان من التضليل الإعلامي وخطابات الكراهية والاستقطاب. فلا يمكن للمواطن أن يشارك بفاعلية في كتابة المستقبل إذا كان وعيه مختطفًا بالدعاية الموجهة؛ لذا فإن تحصين العقل النقدي للمواطن هو الشرط الأول لنجاح أي حوار وطني سليم.

كما أن المشاركة الشعبية لا تعني أن تُدار القضايا الكبرى بالانفعالات العابرة أو بردود الأفعال اللحظية. فالمجتمعات الرشيدة لا تستبدل وصاية النخب بوصاية المزاج العام، وإنما تجعل المعرفة والخبرة الواعية في خدمة الحوار المجتمعي، حتى تكون القرارات ثمرة نقاش مستنير لا مجرد استجابة للمشاعر الآنية.

ولا يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على المواطن وحده أو على المؤسسات وحدها، فالمعرفة والخبرة تظل جزءًا أساسيًا من أي عملية بناء وطني، كما أن توسيع المشاركة العامة لا يلغي الحاجة إلى أهل الاختصاص، بل يجعل الاستفادة من خبراتهم أكثر أهمية، وهو ما يقتضي إعادة النظر في العلاقة بين النخب والمجتمع.

النخبة: من منصة «الوصاية» إلى دور «التيسير»

في المقابل، فإن نقد احتكار النخب للعمل العام لا يعني التقليل من أهمية المعرفة، أو معاداة أهل الاختصاص. فالمجتمعات لا تستغني عن الخبراء والأكاديميين والمفكرين، لكنها تحتاج إلى «إعادة تعريف دورهم».

الفرق شاسع بين نخبة ترى نفسها (وصية) على المجتمع، ونخبة تضع معرفتها (في خدمة) المجتمع. الأولى تتعامل مع المواطنين باعتبارهم

قاصرين يحتاجون دائمًا لمن يفكر بالنيابة عنهم، أما الثانية فتساعد الناس على فهم الخيارات المتاحة، وتزوّدهم بالأدوات والمعرفة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. ولهذا فإن دور المثقف أو الخبير لا يتضاءل حين يتخلى عن الوصاية، بل يزداد سمواً وأهمية حين يصبح جسرًا بين المعرفة والمجتمع بدلًا من أن ينصب نفسه بديلًا عنه.

الحرب كـ «مختبر» للمشروع الوطني

ولعل من أهم ما كشفت عنه الحرب الحالية أن السودان يمتلك طاقات مجتمعية كامنة تفوق ما كان يتصوره الكثيرون. فحين انهارت المؤسسات وعجزت الدولة عن القيام بأدوارها، ظهرت مبادرات شعبية، وغرف طوارئ، ومجموعات تطوعية، نجحت في إنقاذ الأرواح، وتقديم الخدمات، وتخفيف معاناة الملايين.

هذه التجارب لم تكن مجرد أعمال خيرية عابرة، بل أثبتت قدرة السودانيين الفطرية على التنظيم، والعمل الجماعي، وإدارة الأزمات خارج الأطر التقليدية التي احتكرت الفعل العام لعقود. ولذلك، فإن الحوار الوطني ليس مشروعًا مؤجلًا إلى ما بعد صمت البنادق؛ بل إن أهم بذوره قد نبتت بالفعل وسط ركام المعاناة نفسها.

ففي معسكرات النزوح، ومراكز الإيواء، وغرف الطوارئ، والتكايا، ظهرت أشكال جديدة وراقية من التعاون بين سودانيين لم تكن تجمعهم في السابق أطر سياسية أو اجتماعية. هذه التجربة الحية تقدم لنا دروسًا عملية في التكاتف الوطني تفوق ما أنتجته عشرات المؤتمرات والموائد المستديرة في قاعات الفنادق المغلقة.

فصل «الرؤية» عن «كعكة السلطة»

ومع ذلك، فإن نجاح هذه التجارب لا يغني عن ضرورة التمييز بين مسارين مختلفين كثيرًا ما جرى الخلط بينهما.

الحوار الذي يهدف إلى تشكيل حكومة انتقالية أو معالجة ترتيبات عاجلة لتقاسم السلطة، يختلف جذريًا عن الحوار المجتمعي الذي يسعى إلى بناء رؤية وطنية طويلة المدى. الأول ينشغل بـ (من يحكم؟)، أما الثاني فينشغل بـ (كيف نُحكم؟). الأول يرتبط بظروف سياسية وتوازنات قوة متغيرة، أما الثاني فيتعلق بالقواعد الدستورية الراسخة التي ينبغي أن تستمر مهما تغيرت الحكومات والأحزاب.

وعندما يختلط المساران، تتحول الحوارات الوطنية إلى مفاوضات ومحاصصات حول المناصب، وتتراجع قضايا بناء الدولة إلى الصفوف الخلفية. ولذلك ينبغي أن يبقى المشروع الوطني مستقلًا تمامًا ومحصنًا عن الصراع اليومي على السلطة، حتى لا يتحول هو الآخر إلى غنيمة تتنافس عليها القوى السياسية.

خاتمة: المواطن كصانع للمستقبل

وقد يبدو هذا الطريق طويلًا أو معقدًا أو أبعد من أن يتحقق في واقع السودان المضطرب اليوم. وربما يكون في ذلك شيء من الصحة، فبناء الأوطان لا يُنجز بقرار سياسي فوقي أو مؤتمر عابر. غير أن صعوبة الطريق لا تعني استحالته، خاصة أن كثيرًا من المسارات الأخرى التي جُربت عبر العقود الماضية لم تنجح في تحقيق الاستقرار أو بناء المشروع الوطني الذي يبحث عنه السودانيون.

القضية ليست في ما إذا كان هذا المسار سهلًا، وإنما في ما إذا كانت «البدائل الأخرى» قد نجحت! لقد جرب السودانيون لعقود مشاريع صاغتها الحكومات، وأخرى فرضتها الأنظمة العسكرية أو الحركات المسلحة، ومبادرات جاءت معلبة بدعم خارجي. ومع ذلك، لم ينجح أي منها في إنتاج توافق مستقر حول شكل الدولة التي يريدها السودانيون، أو حول القواعد التي ينبغي أن تحكم علاقتهم ببعضهم البعض.

المشروعات التي يشارك الناس في بنائها تكون دائمًا أكثر رسوخًا ومناعة من تلك التي تُفرض عليهم من أعلى. ولا أحد يملك الحقيقة كاملة، ولا جهة واحدة تملك حق رسم مستقبل السودان بالنيابة عن السودانيين.

واحترام إرادة المواطنين لا يعني افتراض أنهم لن يخطئوا. فكل المجتمعات تتعلم بالتجربة والمراجعة وتصحيح المسار. غير أن حق المجتمع في التعلم من خياراته وأخطائه يظل أكثر صحة واستدامة من فرض الخيارات عليه باسم الخبرة أو الحكمة أو امتلاك الحقيقة المطلقة.

وربما كانت أكبر العقبات أمام هذا كله هو شعور قطاعات واسعة من المواطنين بأن السياسة «لا تعنيهم» أو أن مشاركتهم لن تغير شيئًا؛ وهو شعور مبرر في ظل إرث التهميش. لكن السياسة لا تغيب عن حياة أحد؛ فالخبز، والتعليم، والدواء، والأمن، تتأثر مباشرة بالقرارات التي تُتخذ باسم المجتمع. وحتى من يختار العزلة، يظل يكتوي بنتائج ما يجري.

وربما تبدأ هذه العملية بخطوات أصغر مما نتخيل؛ بنقاشات الأحياء، والمنتديات المجتمعية، والمبادرات الطوعية، ومساحات الحوار المفتوح التي يتعلم فيها الناس الاستماع لبعضهم بعضًا، والتفكير المشترك في شؤونهم العامة، وممارسة حقهم في المشاركة بصورة عملية ومتدرجة.

فإذا كانت الحلقة السابقة قد انتهت إلى أن المواطنة المتساوية هي أساس المشروع الوطني، فإن هذه الحلقة تنتهي إلى أن المواطن نفسه هو صاحب هذا المشروع وصانعه الأول. فالمشروع الوطني لا يبدأ من القاعات الكبرى، بل يبدأ عندما يستعيد المواطن ثقته في قدرته على التأثير، وعندما يتحول من (متلقٍ) للقرارات إلى (شريك) أصيل في صناعتها.

وعندما يصبح المواطن شريكًا حقيقيًا في صناعة المشروع الوطني، تنتقل القضية بطبيعتها إلى مستوى آخر؛ مستوى يتعلق بالقواعد الصارمة التي تنظم هذه الشراكة، وتحميها من طغيان الاستبداد، وتضمن استمرارها عبر الأجيال.

وهنا يبدأ الحديث عن «الدستور».. لا بوصفه وثيقة قانونية جامدة، وإنما بوصفه «عقد الشراكة الوطنية» الأسمى.

الحركة الإسلامية من الدعوة إلى التمكين إلى الانهيار..

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يتناول المقال مسار الحركة الإسلامية منذ نشأتها كحركة دعوية تهدف إلى نشر الأفكار والقيم الإسلامية، وصولًا إلى مرحلة التمكين السياسي ومحاولة الوصول إلى السلطة. ويشير الكاتب إلى أن هذه الحركات انتقلت تدريجيًا من العمل الاجتماعي والدعوي إلى المجال السياسي، مما جعلها تواجه تحديات وصراعات متعددة.

يوضح الكاتب أن تجربة الحكم كشفت عن صعوبات كبيرة واجهتها بعض الحركات الإسلامية، من بينها إدارة الدولة، والخلافات الداخلية، ومواجهة القوى المعارضة. ويبرز المقال أن هذه التحديات ساهمت في تراجع بعض التجارب السياسية الإسلامية.

يشير إلى أن انهيار بعض هذه التجارب لم يكن نتيجة عامل واحد، بل بسبب مجموعة من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية.

وفي النهاية، يعرض الكاتب رحلة الحركة الإسلامية من الدعوة إلى التمكين ثم التراجع، موضحًا التحولات التي مرت بها وأسباب ضعف حضور بعض تياراتها في المشهد السياسي.

في صبيحة 30 يونيو 1989، دقت طبول الانقلاب في الخرطوم، ليبدأ فصل جديد في تاريخ السودان. لم يكن مجرد تغيير عسكري آخر في بلد اعتاد الانقلابات، بل لحظة فارقة صعدت فيها حركة إسلامية كانت تعمل في الظل إلى سدة الحكم، مؤسسة أول نظام إسلامي سني في العالم الحديث يصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري. بعد ثلاثة عقود من الحكم، انتهى المشروع الذي حمل شعار «المشروع الحضاري» إلى انهيار مدو، تاركًا وراءه دولة منهكة، ومجتمعًا ممزقًا، وحروبًا أهلية لا تزال تدور حتى اليوم. كيف تحولت الحركة من تنظيم دعوي إلى إمبراطورية فاسدة، ثم إلى دولة منهارة؟ الإجابة تكمن في ثلاثة عوامل مترابطة: الاقتصاد الذي تحول إلى أداة تمكين، والمجتمع الذي عانى التهميش والإقصاء، والجيش الذي تحول من مؤسسة وطنية إلى عصابة مسلحة في خدمة التنظيم.

لم يكن اقتصاد نظام الإنقاذ مجرد سوء إدارة، بل تحولًا ممنهجًا لمؤسسات الدولة إلى إمبراطورية تجارية في خدمة الحركة الإسلامية. وفقًا لشهادة رئيس الإدارة المالية السابق بهيئة أركان الجيش، أحكمت الحركة قبضتها على 80% من موارد الدولة عبر واجهات عسكرية، حيث كان القادة العسكريون مجرد غطاء لتنفيذ أجندات التنظيم. تحت غطاء «السيادة الوطنية»، تحولت المؤسسة العسكرية إلى ذراع للتهريب والفساد، حيث استخدمت قاعدة الخرطوم الجوية كممر آمن لتهريب الذهب بعيدًا عن رقابة الدولة والجمارك. هذه الشبكات المالية الموازية لم تكن مجرد فساد تقليدي، بل كانت بنية أقامتها الحركة لضمان «سياسة التمكين»، أي مكافأة الموالين أيديولوجيًا ومعاقبة المعارضين، على حساب المصلحة الوطنية. وقد خلق هذا التفاوت الصارخ بين الضباط المنتمين للحركة الذين تراكمت في أيديهم الثروات المليارية، والجندي العادي الذي عاش في بؤس شديد، شرخًا عميقًا في نسيج الجيش، مما أدى إلى تآكل العقيدة القتالية وتحويل المؤسسة العسكرية إلى هيكل متضخم من الضباط المتاجرين بمناصبهم.

انعكس الفشل الاقتصادي على علاقة النظام بالمجتمع، حيث اتسعت الفجوة بين الدولة والجماهير التي كانت تتوق للنهضة، لكنها وجدت نفسها تعيش على هوامش الحياة بدلًا من المشاركة في صناعة واقع جديد. لم تكن الحركة الإسلامية مجرد حركة سياسية عادية، بل أصبحت «قبيلة لكيان نخبوي مشغول بصراعاته أكثر من انشغاله بقضايا المجتمع السوداني». وقد تجلى هذا الإقصاء بوضوح في البنية العرقية والجهوية للسلطة، حيث ضم حزب «المؤتمر الوطني» الذي استولى على الدولة عناصره من الشمال السوداني في مواقع القيادة واتخاذ القرار، فيما ظل أبناء الأقاليم الأخرى - خاصة دارفور وكردفان والشرق - مهمشين.

هذه البنية لم تكن استثناءً عن أنماط الحكم السابقة، لكنها رسخت مفهوم «المركز والهامش» بطريقة أكثر إقصائية، حيث مثل أبناء الشمال، الذين لا تتجاوز نسبتهم 4% من سكان السودان، ثلثي مفاصل الحكم والثروة. وقد عكس هذا التهميش بعدًا ثقافيًا عميقًا تمثل في وصمة اجتماعية جعلت «الآخر» - غير العربي أو غير المسلم - يشعر بالدونية وعدم الانتماء، وهو ما جعل الصراع في السودان يأخذ منحىً عرقيًا ودينيًا إلى جانب اقتصاده السياسي.

لم تكن عسكرة الدولة مجرد انقلاب عسكري، بل كانت مشروعًا لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية نفسها. فمنذ انقلاب 1989، تم إحلال الكوادر المؤدلجة في المناصب الحساسة، وتحويل العقيدة العسكرية من حماية السيادة إلى إدارة اقتصاد الظل. هذه التحولات خلقت ما وصفه بعض المراقبين بوجود «جيشين» في السودان: جيش عام يتكون من ضباط صف وجنود يتميزون بالاحتراف والأخلاق، لكنهم يعيشون واقعًا إنسانيًا سيئًا، وجيش مخصخص يمثل مجموعة سياسية عرقية غير محترفة عسكريًا تمارس الفساد وتختطف اسم الجيش.

هذا الجيش المخصخص هو الذي فرض سياسة التفرقة باسم الجيش وأدار الحروب الأهلية، فيما ظل الجيش العام ينسحب من مناطق القتال لإدراكه بخطأ الحرب الأهلية. وقد انعكس هذا الانقسام بوضوح في الحرب الأخيرة، حيث لم تكن مجرد حرب على السلطة، بل صراعًا بين جيش مخصخص ورث عقلية الإقصاء والتمكين، ومليشيات قبلية وجهوية نشأت في أحضان النظام نفسه.

محاولة النظام البائد العودة إلى السلطة بالقوة في الحرب الأخيرة لم تكن سوى تتويجًا لهذا المسار المأساوي. فالاعتماد على الميليشيات الموازية لحماية نفوذ الإسلاميين، والذي بدأ منذ سنوات الإنقاذ الأولى، خلق واقعًا جديدًا من الفوضى المسلحة التي أطاحت بالبلاد في هاوية الصراع.

قصة الحركة الإسلامية في السودان هي قصة مشروع بدأ بالدعوة وانتهى بالإمبراطورية الفاسدة التي أكلت الدولة من الداخل. الاقتصاد تحول إلى أداة تمكين، والمجتمع إلى هامش مهمش، والجيش إلى عصابة مسلحة، قبل أن تنهار كل هذه البنى تحت وطأة تناقضاتها الداخلية، تاركة البلاد في مواجهة واحدة من أعنف حروبها الأهلية.

ومأساة السودان أن حركة كانت تحلم ببناء «دولة حضارة» لم تستطع بناء دولة قانون، ومرتكزاتها كانت الإقصاء والتمكين، الأمر الذي حول مشروعها النهضوي إلى كابوس أثقل كاهل بلد غني بإمكاناته، ليهوي بها في نهاية المطاف في هاوية الصراع والانهيار.

عقار جنرال سئم الاقتتال

خذل القوي المدينة مراراً، فهل من مزيد؟

نمارق الجاك

ملخص

يرى المقال أن طرح مالك عقار لمبادرة لإنهاء الحرب يمثل تحولاً في خطابه، بعد أن كان يدعو إلى الحسم العسكري والاصطفاف خلف الجيش. ويشير إلى أنه بات يتحدث من موقع رئيس الحركة الشعبية، داعياً إلى حوار سوداني يهدف إلى إنهاء النزاع.

تقترح مبادرة عقار بدء حوار تشاوري بعيداً عن الاستقطاب والإعلام، على أن تكون أولى خطواته الاتفاق على توصيف طبيعة الحرب، باعتبار ذلك مدخلاً لمعالجة القضايا التي تعرقل الوصول إلى السلام.

يؤكد عقار أن إنهاء الحرب يتطلب استعادة احتكار الدولة للسلاح، وحل المليشيات، وحماية المدنيين، والفصل بين المسار الأمني والمسار السياسي، مع فتح حوار شامل حول مستقبل الحكم والدستور والانتقال الديمقراطي والعلاقة بين المركز والهامش.

تخلص الكاتبة إلى أن دعوة عقار للحوار تعكس إدراكاً لمخاطر استمرار الحرب، ويرى أن خبرته الطويلة في القتال تمنحه رؤية لنتائج الصراع، وأن الاحتكام إلى الحوار والكلمة يبقى السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات وبناء دولة مستقرة.

عقار يحاول إصلاح ما أفسدته الحرب.

تحت هذا العنوان خط الكاتب الصحفي عثمان فضل الله مقاله في الثالث عشر من يوليو الجاري. عرض عثمان لقاءات سالفة بين عقار وقوى مدنية، في القاهرة أصر فيه عقار على حسم المعركة عسكرياً، موصداً الباب بقوله: «دي مسيرات جبتها معاي من الصين»، ودعا إلى الاصطفاف إلى القوات المسلحة في منبر جوبا التفاوضي، لكنه علل قبوله بمنصب نائب رئيس مجلس السيادة أن دوافعه وطنية لا بدافع الاصطفاف إلى أحد طرفي النزاع، وأشار عثمان إلى أن حجم عقار في المجلس السيادي بدأ يتقلص، لكنه يطرح نفسه كرئيس للحركة الشعبية، ولم تمر أيام قليلة حتى طرح الجنرال مبادرة لإنهاء الحرب في السودان من موقعه كرئيس للحركة الشعبية.

وفق موقع الجزيرة نت الإخباري، قدم الجنرال مالك عقار ير ورقة لفرقاء السودانيين، وطلب الرد عليها قبل عقد حوار تشاوري حول طبيعة الحرب والقضايا الخلافية التي تعطل السلام وأسئلة اليوم التالي للحرب، واقترح أن يبدأ الحوار أو سلسلة اجتماعات بعيداً عن الاستقطاب وضجيج الإعلام، وأن تكون نقطة انطلاق الحوار بتوصيف الحرب: ما إذا كانت بين الجيش والدعم السريع، أو حرباً ضد الدولة، أو بين مشروعين سياسيين واجتماعيين مختلفين، أم هي حرب تعكس صراع رؤى متناقضة لمستقبل السودان.

يعتقد أن إنقاذ البلاد يتطلب تفكيك أسباب الحرب باستعادة احتكار الدولة للسلاح، وحماية المدنيين، وإنهاء تعدد الجيوش، فمستقبل السودان لا يمكن أن يُبنى على تعدد الجيوش ولا على استمرار السلاح لتحقيق أهداف سياسية، ويرى أن الحرب لن تتوقف بإضعاف الدولة حتى تنهار، ولا بإقصاء مكون كامل من المجتمع، ولا بالتبعية الأجنبية. يتطلب إنهاء الحرب شجاعة أخلاقية وسياسية، واعترافاً بالمخاوف المتبادلة، والاتفاق على حد أدنى من التوافق الوطني.

يرى عقار بأن حل القضايا الخلافية يبدأ بمسار تفاوض فني ومهني في المقام الأول، معني بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية. يفتح عقار باب الحوار السياسي الشامل للقوى التي تعلن التزامها بإنهاء الحرب، وحل المليشيات، ووحدة السودان، كما أن مسار الحوار السياسي سوف يناقش مستقبل الحكم، وإعادة تأسيس الدولة، والانتقال المدني الديمقراطي، وقضايا الدستور والعدالة والسلام، كما أشار إلى ضرورة الفصل بين المسارين، حيث يعقد العملية السياسية وقد تفسره القوى السياسية كنوع من الإقصاء.

بعد الاتفاق على توصيف طبيعة الحرب، يتناول الحوار القضايا الخمس التي تمثل جوهر الخلاف بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وهي الموقف من الجيش وقيادته، والموقف من دور المجتمع الإقليمي والدولي، والموقف من الإسلاميين، وكيفية حكم السودان، وعلاقة المركز والهامش، والموقف من قوات الدعم السريع والتشكيلات العسكرية.

ذكر عقار الدور الخارجي في تمويل الحرب، كما رفض تحويل السودان إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية، كما يعزو طول الحرب إلى الدعم الخارجي المتمثل في التمويل والتسليح والإعلام، مما يعقد الحل، كما حمل الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام المسؤولية في هذه المرحلة، والالتزام بالترتيبات الأمنية، وتقوية الجيش الوطني الموحد. إن تنفيذ الترتيبات الأمنية ظل يواجه عقبات حقيقية من كل الأطراف، بما في ذلك التباطؤ أو عرقلة الدمج والتسريح، ولا ينبغي لهذه القضية أن تظل موضوعاً للاتهامات المتبادلة، بل يجب أن تناقش بشفافية بين الحكومة وأطراف اتفاق جوبا، حتى لا تصبح الترتيبات الأمنية مصدراً جديداً للتوتر.

عقار يبدو الرجل الراشد، ويحسن تدبير وتقدير الأشياء، فكونه مقاتلاً عقدين من الزمان يعطيه خبرة وتجربة في التبصر والتكهّن بمآلات الأمور، وبما أنه يطلق دعوة الحوار بملء الفم، أظن القادم، لا قدر الله، لا يحتمل، لذا من رجاحة العقل أن يُسمع له داخلياً وخارجياً، حيث جسدت مقولته: «مافي دولة بحساب أنا هسي مجرم لي 19 سنة» هشاشة القانون والعدالة إن يكونا نافذين، علينا أن نتوخى الحذر، فالرجل يرى بعيداً كزرقاء اليمامة، وعثمان أيضاً.

في غياب الكلمة الحية، إن نقطة بناء مشترك هي اقتسام الكلمة، وهي الكائن الحي الذي تتأتى به القواعد الرسمية والمؤسسات والمعايير، ويجعل اقتسام الكلمة من السياسي قوة تبادل وعلاقة لا تلغي الصراع، لكنها تجعل معالجة الاختلاف ممكنة بطريقة مختلفة عن البندقية، وهو الجدل في الحقل العام.

كيف تُعدّ رحلات الرئيس الأمريكي التعبير الأمثل عن السلطة السياسية

ملخص

يتناول المقال كيف أصبحت وسائل نقل الرؤساء الأمريكيين رمزًا للسلطة والنفوذ، من العربات التي تجرها الخيول في عهد جورج واشنطن إلى طائرة الرئاسة «إير فورس ون» التي تحولت إلى علامة عالمية للقوة الأمريكية.

يوضح أن تطور وسائل نقل الرؤساء ارتبط بتزايد إجراءات الحماية الأمنية، خاصة بعد اغتيالات رئاسية بارزة، فأصبحت السيارات المصفحة والطائرات الخاصة جزءًا أساسيًا من حياة الرئيس، بهدف تأمينه وإظهار هيبة المنصب.

يشير إلى أن بعض الرؤساء تركوا بصمتهم في تاريخ السفر الرئاسي، مثل فرانكلين روزفلت الذي كان أول رئيس يسافر بالطائرة، وجون كينيدي الذي جعل تصميم «إير فورس ون» رمزًا بصريًا للولايات المتحدة.

يركز الكاتب على الجدل حول الطائرة الجديدة التي حصل عليها الرئيس ترامب، بين من يراها تعبيرًا عن الفخامة والمكانة الأمريكية، ومن ينتقد قبولها كهدية من دولة أجنبية، في ظل استمرار النقاش حول رمزية السلطة وحدودها.

من العربات الرئاسية التي تجرها الخيول إلى طائرة الرئاسة «إير فورس ون»، استخدم الرؤساء وسائل نقل متنوعة لعرض صورة أمريكا لما يقرب من 250 عامًا.

نيويورك تايمز/ بقلم بيتر بيكر

كان كطفلٍ حصل على لعبة جديدة. عندما بدأ الرئيسُ ترامب رحلته على متن طائرة الرئاسة الجديدة، أشاد بالطائرة الفاخرة التي تبرعت بها قطر. قال: «رائعة حقًا». وأضاف: «مذهلة حقًا». وشدد قائلًا: «لا مثيل لها».

وبمعنى ما، كان محقًا. فالطائرة الجديدة، بتجهيزاتها الذهبية ومقاعد التدليك القابلة للإمالة، تختلف عن الطائرة القديمة التي سافر فيها الرؤساء لأجيال، إذ يُعتقد أنها تفتقر إلى نفس التدابير الدفاعية المضادة التي كانت موجودة في الطراز القديم للحفاظ على سلامة القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز.

إن الضجة المثارة حول الطائرة الجديدة وعيوبها الأمنية بمثابة تذكير بالتطور الحاصل في سفر الرؤساء، والجهود المبذولة للحفاظ على سلامة قادة البلاد عندما يغادرون حدود البيت الأبيض الشبيهة بالحصن.

يركب الرئيس الحديث سيارة ليموزين مدرعة تُلقب بـ«الوحش»، والتي، من الناحية النظرية، يمكنها النجاة من الانفجارات، ويطير في طائرات هليكوبتر بحرية مصممة خصيصًا للدفاع ضد الهجمات البرية.

لكن لم يضاهِ أي شيء آخر الهيبة السياسية التي حظيت بها طائرة الرئاسة الأمريكية «إير فورس ون» على مر السنين. فبتصميمها الأزرق والأبيض وعبارة «الولايات المتحدة الأمريكية» المنقوشة على جانبها، أصبحت الطائرة رمزًا عظيمًا للقوة الأمريكية، معروفًا في جميع أنحاء العالم. حتى إنها أصبحت نجمة فيلم أكشن ومغامرات يحمل اسمها.

بعد انتهاء ولايتهم، أعرب رؤساء متباينون مثل جورج دبليو بوش وباراك أوباما عن أسفهم لأن أحد أكثر الأشياء التي يفتقدونها في فترة حكمهم هو الطائرة. (أشار السيد بوش إلى أنهم «لم يفقدوا أمتعتهم قط». وأشار السيد أوباما إلى أنه لا توجد طوابير تفتيش أمنية، ولا «خلع الأحذية وما إلى ذلك»).

لكن لم يكن أحد مهووسًا بالطائرة بقدر السيد ترامب. ففي ولايته الأولى، كان مصممًا على استبدالها بطائرة جديدة أكثر فخامة، حتى إنه صنع نموذجًا لما ستبدو عليه في المكتب البيضاوي، ثم أخذ النموذج معه عند مغادرته وعرضه في بهو منتجع مارالاغو. والآن، في ولايته الثانية، أصبح يمتلك الطائرة الحقيقية أخيرًا، التي قام بطلائها بالأحمر

والأبيض والأزرق.

ماذا كان ليقول جورج واشنطن؟ فالرئيس الأول، في نهاية المطاف، لم يكن يملك سوى حصان. إليكم نبذة تاريخية عن رحلات الرؤساء.

حظي واشنطن ببعض مظاهر البذخ في حفل تنصيبه الأول، حيث وصل إلى الحفل في عربة تجرها الخيول. ولكن مع نهاية اليوم، عندما كان يحاول العودة إلى القصر الرئاسي للراحة، كانت الشوارع مكتظة للغاية لدرجة أنه اضطر إلى ترك العربة والسير على الأقدام بقية الطريق.

على النقيض من ذلك، عندما وصل السيد ترامب إلى البيت الأبيض في اليوم الأول من ولايته الأولى، نُقل في سيارة ليموزين محكمة الإغلاق ومضادة للرصاص. وكانت السيارة تُعرف رسميًا باسم «ستيج كوتش» من قبل جهاز الخدمة السرية، ولكنها تُعرف أكثر باسم «الوحش»، وهو اللقب الذي أطلقته عليها وسائل الإعلام عندما تم تقديم النسخة الأولى منها في عام 2001 بمناسبة تنصيب السيد بوش الابن.

دخلت أحدث نسخة من السيارة الخدمة

عام 2018 خلال الولاية الأولى للسيد ترامب. وفي المناطق الوعرة، يستقل الرئيس سيارة دفع رباعي من طراز «الوحش»، تسمى «حزمة المخيم» نسبةً إلى كامب ديفيد. وقد طُرحت نسخة جديدة منها هذا العام.

لطالما اتسم تاريخ سفر الرؤساء بالعزلة والإجراءات الأمنية المشددة. فخلال الحرب الأهلية، كان الرئيس أبراهام لينكولن يتنقل بمفرده على ظهر حصان من مقر إقامة الجنود إلى البيت الأبيض، وفي مرحلة ما، انتاب القلق ماري تود لينكولن، وأصرت على أن يرافقه الجنود.

كان الرئيس فرانكلين د. روزفلت مولعًا بقيادة سيارته بنفسه باستخدام أدوات تحكم يدوية خاصة بسبب إصابته بشلل الأطفال. وبعد اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي، أصبحت المواكب الرئاسية المفتوحة من الماضي، وباستثناءات قليلة، لا يقود الرؤساء المعاصرون سياراتهم بأنفسهم.

شكّل اغتيال الرئيس ويليام ماكينلي عام 1901، الذي أُطلق عليه النار في معرض عموم أمريكا في بوفالو، نقطة تحول في أمن الرئاسة. بعد ذلك، تولت الخدمة السرية، التي كانت تتولى حماية الرئيس بدوام جزئي فقط، مهمة حمايته بدوام كامل.

لكن هذه الفترة شهدت أيضًا تغييرات هائلة في مجال سفر الرؤساء. كان السيد ماكينلي أول رئيس يستقل سيارة، والرئيس ثيودور روزفلت أول رئيس يستقل سيارة مملوكة للحكومة. أما خليفته، الرئيس ويليام هوارد تافت، فقد اشترى بضع سيارات للبيت الأبيض، وحوّل الإسطبلات إلى مرآب.

كان وودرو ويلسون أول رئيس يزور أوروبا أثناء توليه منصبه، حيث عبر المحيط الأطلسي على متن السفينة إس إس جورج واشنطن مرتين للتفاوض على معاهدة فرساي، التي

أنهت رسميًا الحرب العالمية الأولى.

قد يتفاجأ الكثير من الأمريكيين بأن الرؤساء امتلكوا يخوتًا خاصة بهم لما يقرب من قرن. فمن عام 1880 إلى عام 1977، عملت سلسلة من السفن المختلفة بمثابة «البيت الأبيض العائم». وكانت السفينة «يو إس إس مايفلاور»، التي يبلغ طولها 273 قدمًا، أول نسخة فاخرة، وقد استخدمها ثيودور روزفلت خلال جهوده للتوسط لإنهاء الحرب الروسية اليابانية.

ناقش ابن عمه البعيد، فرانكلين د. روزفلت، خطط إنزال النورماندي مع الجنرال دوايت د. أيزنهاور على متن حاملة الطائرات يو إس إس سيكويا. لكن الرئيس جيمي كارتر باع حاملة الطائرات سيكويا بعد فترة وجيزة من توليه منصبه، كبادرة تواضع رئاسي في أعقاب فضيحة ووترغيت.

كان فرانكلين د. روزفلت أول رئيس في منصبه يسافر بالطائرة، وهي طائرة دوغلاس 54C-VC سكاي ماستر الملقبة بـ«البقرة المقدسة». وقد سافر جوًا إلى اجتماعات قمة خارجية مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، وفي النهاية مع الديكتاتور

السوفيتي جوزيف ستالين، بما في ذلك في الدار البيضاء وطهران ويالطا.

لكن السيد كينيدي هو من جعل طائرة الرئيس رمزًا عالميًا. فهو من أمر بطلاء طائرة بوينغ 707 المخصصة للاستخدام الرئاسي باللونين الأزرق والأبيض. كما أراد أن تعكس حروف عبارة «الولايات المتحدة الأمريكية» شكل الكلمات الواردة في إعلان الاستقلال.

كل رئيس منذ ذلك الحين سافر على متن طائرات بنفس التصميم، لكن السيد ترامب لم يعجبه ذلك، وأصر على طلاء الطائرات باللون الأحمر والأبيض والأزرق.

في الواقع، «إير فورس ون» هو الاسم الرمزي الرسمي لأي طائرة يستقلها الرئيس، ولكن على مدى عقود، كانت هناك طائرتان رئيسيتان، وهما من طراز بوينغ 747-200B، مجهزتان تجهيزًا خاصًا، يستخدمهما الرؤساء، إلى أن تبرع السيد ترامب بطائرة قطرية فاخرة. وقد تم تسليمهما في عام 1990 خلال فترة رئاسة جورج بوش الأب.

يشتكي السيد ترامب من أن الطائرات الحالية قديمة وليست بمستوى الطائرات الفاخرة التي يستخدمها أفراد العائلات المالكة العربية. وقال: «إنها تبدو وكأنها من كوكب آخر».

سعى مسؤولو البيت الأبيض لسنوات لاستبدال الطائرات الحالية بطائرات حديثة مُعدلة، إلا أن المشروع، الذي تبلغ تكلفته 3,9 مليار دولار، قد تأجل مرارًا. ومن المقرر تسليم أول طائرة من طراز بوينغ 747-8 الجديدة في منتصف عام 2028. وبدلًا من الانتظار، قبل السيد ترامب الطائرة القطرية كحل مؤقت

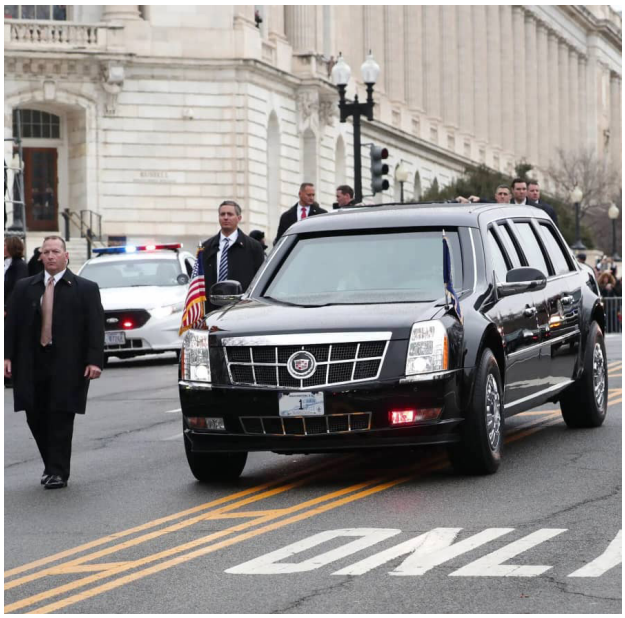

ريثما تصبح الطائرات الجديدة جاهزة.

وقد وجد العديد من النقاد، بمن فيهم الجمهوريون، أنه من غير اللائق، أو حتى الفاسد، أن يقبل رئيس أمريكي طائرة كهدية من دولة أجنبية، معتبرين ذلك رشوة واضحة لكسب الود، ومصدر إحراج لأن الولايات المتحدة لا توفر طائراتها الخاصة.

لكن السيد ترامب لا يكترث كثيرًا بهذه الشكاوى. إنه يريد طائرة يتباهى بها، ويعتبرها لائقة بأقوى شخص في العالم.

بيتر بيكر هو كبير مراسلي البيت الأبيض في صحيفة التايمز. وهو يغطي فترة رئاسته السادسة، ويكتب أحيانًا مقالات تحليلية تضع الرؤساء وإداراتهم في سياق أوسع وإطار تاريخي.

الإعلام والسلام والسِّلم الاجتماعي
نحو ثقافة إنسانية تُعزِّز التعايش والتسامح (2)

طه هارون حامد

ملخص

يؤكد الكاتب أن السلام والسِّلم الاجتماعي يمثلان أساس الاستقرار والتنمية، وأن مسؤولية ترسيخهما لم تعد مقتصرة على الحكومات، بل أصبح الإعلام شريكاً رئيسياً في نشر الوعي وتعزيز ثقافة التعايش والتسامح، أو على العكس تأجيج الانقسام إذا أسيء استخدامه.

يرى أن السلام لا يقتصر على غياب الحروب، بل يشمل تحقيق الانسجام داخل المجتمع عبر العدالة واحترام التنوع وقبول الآخر، مشيراً إلى أن التراث الإنساني والعربي والإسلامي حافل بالقيم التي تدعو إلى الرحمة والتعاون ونبذ الكراهية.

يشيرإلى أن الإعلام المهني مطالب، خاصة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، بمواجهة خطاب الكراهية والشائعات، ونشر ثقافة الحوار والمواطنة، والدفاع عن قضايا العدالة والمساواة، بما يسهم في حماية النسيج الاجتماعي من التفكك.

يخلص الكاتب إلى أن بناء ثقافة السلام مسؤولية مشتركة بين الإعلام والأسرة والمدرسة والمؤسسات الثقافية والدينية، داعياً إلى خطاب إعلامي إنساني يعزز المحبة والتسامح، ويجعل التنوع مصدر قوة وإثراء، وصولاً إلى مجتمعات أكثر أمناً واستقراراً.

يُعدّ السلام والسِّلم الاجتماعي من أعظم القيم الإنسانية التي تسعى المجتمعات إلى ترسيخها، لأنهما يمثلان الأساس الحقيقي للاستقرار والتنمية والتقدم الحضاري. وفي عالمنا المعاصر، لم يعد تحقيق السلام مسؤولية الحكومات والمؤسسات السياسية وحدها، بل أصبح الإعلام شريكًا أساسيًا في صناعة الوعي الإنساني، وبناء ثقافة التفاهم، وترسيخ قيم التسامح والتعايش بين الشعوب. فالإعلام اليوم يمتلك قوة التأثير في العقول والقلوب، ويستطيع أن يكون جسرًا للسلام كما يمكن أن يتحول إلى أداة للصراع والانقسام إذا أُسيء استخدامه.

إن السلام بمفهومه الشامل لا يقتصر على غياب الحروب المدمرة التي تبدأ بالملاسنة وتستمر في المخاشنة إلى أن تقضي على الأخضر واليابس، والنزاعات المسلحة فقط، بل يشمل أيضًا سلام الإنسان مع ذاته، ومع أسرته، ومجتمعه، وثقافته، وبيئته، ودينه، ومع الإنسانية جمعاء. فالسِّلم الاجتماعي هو حالة من الانسجام والتوازن تقوم على الاحترام المتبادل، والعدالة، وقبول الاختلاف، والحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه دون تمييز.

وفي هذا الإطار، يلعب الإعلام دورًا محوريًا في نشر ثقافة السلام من خلال تعزيز الخطاب الإيجابي، ومحاربة الكراهية والتطرف، وتسليط الضوء على النماذج الإنسانية التي تُجسد قيم الرحمة والتعاون والتسامح. فالكلمة المسؤولة قادرة على إخماد نار الفتنة، بينما قد تؤدي الكلمة غير المسؤولة إلى تأجيج الصراعات وزرع الانقسام بين أفراد المجتمع.

لقد ارتبط السلام عبر التاريخ بالثقافة والتراث الإنساني ارتباطًا وثيقًا، فالحضارات القديمة جميعها دعت إلى التعايش واحترام الخلق والإنسان. في المقدمة، كما أن التراث العربي والإسلامي زاخر بالنماذج التي تؤكد أهمية التسامح والرحمة والتعاون بين الناس. فقد قامت المجتمعات العربية عبر العصور على قيم الكرم، وحسن الجوار، وإغاثة الملهوف، واحترام الضيف، وهي قيم إنسانية تُعزز السِّلم الاجتماعي وتمنع التفكك المجتمعي.

أما الدين، فقد جاء في جوهره رسالة سلام ورحمة للعالمين. وسيدنا محمد أُرسل رحمة للعالمين، فالأديان السماوية جميعها تدعو إلى المحبة والتسامح ونبذ العنف والكراهية. والإسلام على وجه الخصوص جعل السلام قيمة أساسية في حياة الإنسان، ويتجلى ذلك حتى في التحية اليومية بين الناس: «السلام عليكم»، وهي رسالة تحمل معاني الأمن والطمأنينة والرحمة. كما دعا الإسلام إلى الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة، وإلى احترام الإنسان مهما كان دينه أو عرقه أو لغته، لأن كرامة الإنسان من كرامة الإنسانية كلها.

وفي زمن العولمة والانفتاح الرقمي، ازدادت مسؤولية الإعلام بشكل كبير، خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت تؤثر في تشكيل الرأي العام وتوجيه السلوك المجتمعي. وهنا تظهر الحاجة إلى إعلام مهني وواعٍ يُعزز ثقافة الحوار بدلًا من خطاب الكراهية، ويُنشر الوعي بدلًا من الشائعات، ويقرب بين الشعوب بدلًا من تأجيج الخلافات.

فالإعلام المهني الحقيقي لا يقتصر دوره على نقل الأخبار، بل يتجاوز ذلك إلى بناء الإنسان الواعي القادر على احترام التنوع الثقافي والديني والفكري. كما أن الإعلام المسؤول يسهم في حماية النسيج الاجتماعي من التفكك، من خلال نشر قيم المواطنة، والانتماء، والتعاون، والعمل المشترك من أجل مستقبل أفضل.

ومن أهم مقومات السِّلم جبر الضرر، ورد الظلم الاجتماعي، تعزيز العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر والتمييز والتهميش، لأن المجتمعات التي يسودها الظلم تكون أكثر عرضة للعنف والصراعات. ولذلك فإن الإعلام الواعي يجب أن يسلط الضوء على قضايا الإنسان الحقيقية، وأن يدافع عن قيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.

كما أن الأسرة والمدرسة والمؤسسات الثقافية والدينية تشترك جميعها مع الإعلام في بناء ثقافة السلام. فالتربية على احترام الآخر، وقبول الاختلاف، والتعاون، والحوار، تُعد من أهم الوسائل التي تُنشئ أجيالًا قادرة على الحفاظ على السِّلم الاجتماعي وحماية مجتمعاتها من التطرف والانقسام.

إن العالم اليوم بحاجة ماسّة إلى خطاب إعلامي توعوي إنساني يُعبر عن القيم الأصيلة الموروثة، ويسعى في تطويرها، ويغرس الرحمة والمحبة والتسامح، ويُرسخ مفهوم أن اختلاف البشر في الثقافات والأديان والأفكار هو مصدر غنى حضاري وليس سببًا للصراع. فالحضارات لا تتقدم بالحروب والكراهية، بل بالتعاون والتفاهم وبناء جسور الثقة بين الشعوب.

يبقى السلام رسالة إنسانية سامية، والإعلام أداة مؤثرة في ترسيخ هذه الرسالة أو إضعافها. لذلك فإن مسؤولية الإعلامي والمثقف والمفكر كبيرة في نشر ثقافة السِّلم الاجتماعي، وتعزيز قيم التسامح والإنسانية، وصناعة وعي مجتمعي يُؤمن بأن الإنسان أخو الإنسان مهما اختلفت الأوطان والثقافات والأديان. فحين ينتصر السلام في الفكر والكلمة والسلوك، ينتصر الإنسان وتزدهر الحضارة، ويصبح العالم أكثر أمنًا وعدلًا واستقرارًا.

على خلفية تحريك ملف الجنائية والكيماوي

العدالة الدولية بين المبادئ والمصالح

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال الجدل حول العدالة الدولية مع عودة ملفات المحكمة الجنائية الدولية واستخدام الأسلحة الكيميائية إلى الواجهة، موضحًا أن الهدف الأصلي لهذه المؤسسات هو محاسبة مرتكبي الجرائم الكبرى وحماية حقوق الإنسان. لكنه يطرح تساؤلًا حول مدى استقلال هذه العدالة عن تأثيرات السياسة ومصالح القوى الكبرى.

يرى الكاتب أن العدالة الدولية تواجه انتقادات بسبب ما يُسمى بـ«العدالة الانتقائية»، حيث تتحرك بعض القضايا بسرعة بينما تُهمَل قضايا أخرى رغم تشابه الانتهاكات. ويشير إلى أن نفوذ الدول الكبرى، خاصة داخل مجلس الأمن، يؤثر أحيانًا في مسار تطبيق القانون الدولي.

يؤكد أن أي اتهامات بارتكاب جرائم حرب أو استخدام أسلحة محرمة يجب أن تخضع لتحقيقات مستقلة ومحايدة بعيدًا عن التوظيف السياسي. كما يشدد على أن الضحايا في السودان وغيره يستحقون العدالة نفسها دون ارتباط بموقع الدولة أو مصالح الأطراف الدولية..

يخلص الكاتب إلى أن العدالة الدولية تظل مشروعًا إنسانيًا مهمًا، لكنها تحتاج إلى إصلاحات تضمن استقلالها وتمنع استخدامها كأداة للضغط السياسي. فالقانون الدولي لا يكتسب شرعيته إلا عندما يطبق على الجميع بمعايير واحدة، دون تمييز بين الدول القوية والضعيفة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سعى المجتمع الدولي إلى بناء منظومة عدلية وأخلاقية تمنع تكرار الفظائع التي شهدها القرن العشرون، فجاء ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتطورت اتفاقيات جنيف وصولًا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها إحدى أبرز مؤسسات العدالة الدولية الهادفة إلى إنهاء الإفلات من العقاب وحماية الكرامة الإنسانية من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

بين الحين والآخر تعود إلى الواجهة ملفات المحكمة الجنائية الدولية واتهامات استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من القضايا التي تُصنف ضمن أخطر الجرائم الدولية، وغالبًا ما تترافق هذه التحركات مع أزمات سياسية أو تحولات ميدانية أو صراعات إقليمية، الأمر الذي يثير سؤالًا مشروعًا.. هل يتحرك المجتمع الدولي بدافع الحرص على تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان وفقًا للمعايير القانونية المجردة، أم أن العدالة الدولية باتت تتأثر بتوازنات القوة، وتحريك هذه الملفات أصبح جزءًا من أدوات إدارة الصراعات وتحقيق المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى؟

هذا السؤال لا ينطلق من رفض فكرة العدالة الدولية ولا من إنكار وقوع الجرائم أو التقليل من معاناة الضحايا، إنما ينطلق من ملاحظة أن العدالة الدولية نفسها أصبحت محل جدل واسع بسبب ما يبدو من انتقائية في تطبيقها، وتفاوت في سرعة تحريك الملفات، واختلاف في درجات الاهتمام الدولي تبعًا لموقع الدولة المعنية ومكانتها في النظام الدولي، وأن منظومة العدالة نفسها أصبحت جزءًا من بنية النظام الدولي الذي أصبح لا تحكمه المبادئ القانونية بقدر ما تحكمه اعتبارات المصالح والقوة.

لقد أشار الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو إلى أن السلطة لا تعمل فقط عبر أدوات القهر المباشر، وإنما عبر إنتاج الخطابات والمعايير التي تحدد ما يُعد حقيقة وما يُعد شرعية، وإذا أُسقط هذا التصور على العلاقات الدولية فإن الخطاب الحقوقي نفسه قد يتحول في بعض السياقات إلى أداة ضمن أدوات إدارة النفوذ الدولي، بحيث تصبح بعض الانتهاكات محل اهتمام عالمي واسع، بينما تمر انتهاكات أخرى بالصمت أو المعالجة المحدودة رغم تشابه طبيعتها القانونية والإنسانية.

أما عالم السياسة الأمريكي هانز مورجنتاو، الأب المؤسس للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فيرى أن «العدالة الدولية» والقانون الدولي يفتقران إلى الفعالية المطلقة، وأن السياسة الدولية تدور في فلك صراع دائم على القوة تحكمه «المصلحة الوطنية» للدولة مهما رفعت من شعارات أخلاقية، ومن هذا المنظور لا يكون مستغربًا أن تتأثر آليات العدالة الدولية بحسابات القوة، خاصة عندما ترتبط قراراتها بمؤسسات سياسية كبرى مثل مجلس الأمن، حيث تمتلك خمس دول فقط حق النقض (الفيتو)، وهو امتياز يمنح السياسة قدرة استثنائية على التأثير في مسار القانون.

فمن الناحية النظرية قامت المحكمة الجنائية الدولية على مبدأ نبيل يتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بصرف النظر عن مواقعهم السياسية أو العسكرية، كما جاءت الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية لتعكس إجماعًا إنسانيًا على رفض استخدام وسائل القتل التي تتجاوز حدود الحرب التقليدية وتمس الضمير الإنساني بأسره.

غير أن التطبيق العملي كشف عن واقع أكثر تعقيدًا، فمنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تعرضت لانتقادات متكررة بسبب تركيزها على ملفات بعينها، بينما ظلت انتهاكات جسيمة في مناطق أخرى بعيدة عن دائرة الملاحقة رغم توافر الأدلة والتقارير الدولية، وأصبح من الصعب تجاهل حقيقة أن ميزان العدالة الدولية يتأثر في كثير من الأحيان بموازين القوة والنفوذ داخل النظام الدولي.

ولعل أكبر التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية لا يتمثل في نصوص نظام روما الأساسي، إنما في البيئة السياسية التي تعمل داخلها، فالمحكمة لا تمتلك قوة تنفيذية مستقلة، كما أن اختصاصها في بعض الحالات يعتمد على إحالة مجلس الأمن، وهو مجلس يخضع بطبيعته للتوازنات الجيوسياسية أكثر من خضوعه لمعايير العدالة المجردة.

ومن هنا برز مفهوم «العدالة الانتقائية»، وهو مفهوم لا يعني بالضرورة أن الاتهامات أو التحقيقات غير صحيحة، إنما يشير إلى وجود تفاوت في سرعة التحرك وفي حجم الاهتمام وفي الإرادة السياسية لتطبيق القانون الدولي على مختلف الأطراف.

وفي السياق السوداني يتجدد هذا الجدل كلما عادت إلى الواجهة ملفات المحكمة الجنائية

الدولية أو الاتهامات المتعلقة باستخدام أسلحة محرمة دوليًا بما فيها الأسلحة الكيميائية، ولا شك أن أي ادعاء باستخدام مثل هذه الأسلحة يمثل مسألة في غاية الخطورة، ويستوجب تحقيقًا مستقلًا ومحايدًا يستند إلى الأدلة العلمية والقانونية بعيدًا عن التوظيف الإعلامي أو السياسي، فالضحايا يستحقون الحقيقة كاملة، كما أنهم ينتظرون محاسبة كل من تثبت مسؤوليته وفق الإجراءات القانونية الواجبة.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو.. لماذا تتحرك بعض الملفات بسرعة بينما تظل ملفات أخرى معلقة لسنوات؟ ولماذا يحظى بعض الضحايا بتضامن عالمي واسع بينما يظل آخرون خارج دائرة الاهتمام الدولي؟ وهل يرتبط ذلك بحجم المأساة أم بموقع الدولة في خريطة المصالح الدولية؟

إن المتأمل في عدد من النزاعات الدولية يلحظ تفاوتًا واضحًا في آليات الاستجابة الدولية، سواء من حيث سرعة تشكيل لجان التحقيق أو حجم العقوبات أو مستوى التغطية السياسية والإعلامية، وقد دفع ذلك عددًا من الباحثين إلى الحديث عن ازدواجية المعايير باعتبارها أحد أبرز أوجه الأزمة التي تواجه النظام الدولي المعاصر.

ومن هنا فإن الدفاع الحقيقي عن حقوق الإنسان لا ينبغي أن يكون انتقائيًا، ولا يجوز أن يرتبط بهوية الضحية أو موقع الدولة أو طبيعة التحالفات الدولية، فالإنسان الذي يتعرض للقتل أو التعذيب أو التهجير القسري يستحق العدالة، سواء كان في السودان أو فلسطين أو أوكرانيا أو ميانمار أو فنزويلا أو أي بقعة أخرى من العالم، والعدالة التي تتغير بتغير المصالح السياسية تفقد جزءًا كبيرًا من مشروعيتها الأخلاقية.

كما أن استخدام ملفات الجرائم الدولية بطريقة انتقائية أو وسيلة للضغط السياسي قد يحقق مكاسب دبلوماسية آنية، لكنه يترك آثارًا عميقة على إضعاف ثقة الشعوب في المؤسسات الدولية، ويمتد إلى إضعاف فكرة حقوق الإنسان نفسها، فعندما يشعر الضحايا بأن قضاياهم تُستدعى عند الحاجة السياسية وتُهمل عندما تتغير الأولويات، يصبح من الصعب إقناع الشعوب بأن العدالة الدولية تقف على مسافة واحدة من الجميع، وبالتالي تتراجع الثقة في فكرة العدالة نفسها، ويصبح القانون الدولي في نظر كثيرين مجرد أداة ضمن أدوات الصراع بين القوى الكبرى.

ولا يعني ذلك أن المؤسسات الدولية بلا قيمة أو أن القانون الدولي مجرد أداة سياسية خالصة، فالعديد من التحقيقات والإجراءات الدولية أسهمت بالفعل في كشف الحقيقة وردع بعض مرتكبي الجرائم وإرساء مبادئ مهمة في القانون الجنائي الدولي، غير أن هذه الإنجازات تظل مهددة ما لم تستكمل بإصلاحات تعزز استقلال مؤسسات العدالة وتحد من التأثير السياسي على قراراتها.

ولعل الإصلاح الحقيقي يبدأ بإعادة النظر في العلاقة بين العدالة الدولية وبنية النظام الدولي ذاته، وخاصة فيما يتعلق بدور مجلس الأمن وآليات الإحالة وضمان عدم خضوع المساءلة لاعتبارات التحالفات الدولية أو موازين النفوذ، فالعدالة لا تستقيم إذا كان تطبيقها يتغير بتغير المصالح، كما أن حقوق الإنسان تفقد كثيرًا من قوتها الأخلاقية عندما تتحول إلى أداة ضغط دبلوماسي أو وسيلة لإدارة الصراعات.

إن السودان مثل غيره من الدول التي شهدت نزاعات دامية يحتاج إلى عدالة حقيقية تنصف الضحايا وتضمن عدم الإفلات من العقاب، وتكشف الوقائع وتحاسب المسؤولين وفق القانون لا وفق موازين السياسة، وأن تكون العدالة حقًا عامًا لا امتيازًا تمنحه موازين القوة، وأن يتحول القانون الدولي من أداة يمكن توظيفها لخدمة المصالح إلى مرجعية مستقلة تنصف الإنسان أينما كان وبغض النظر عن هوية المجرم أو موقعه في خريطة النفوذ الدولي.

وفي نهاية المطاف ستظل العدالة الدولية مشروعًا إنسانيًا يستحق الدفاع عنه، لكن الدفاع الحقيقي عنه لا يكون بتجاهل أوجه القصور، وإنما بالنقد المسؤول والسعي إلى إصلاحها، فالمؤسسات الدولية تكتسب مشروعيتها من قدرتها على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، ومن استقلالها عن ضغوط السياسة، ومن وفائها لمبدأ المساواة بين الضحايا لا بين الدول.

وعندما يصبح القانون الدولي منحازًا لمبادئه، وقادرًا على مخاطبة جميع الجرائم بالمعايير نفسها دون ازدواجية أو انتقائية أو تمييز بين قوي وضعيف أو حليف وخصم، وقادرًا على تحصين نفسه من التوظيف السياسي والدبلوماسي، عندها فقط يمكن القول إن العدالة الدولية قد اقتربت من رسالتها الأصلية المتمثلة في حماية حقوق الإنسان لا حماية المصالح.

الروائي والقاص أحمد الملك لأفق جديد

عوالمنا السودانية زاخرة بالواقعية السحرية

خسارة المكان كانت صدمة بالنسبة لي، ومثّلت الذاكرة بديلاً.

الرواية تعيد فهم الإنسان من الداخل لا من الخارج.

حوار: محمد إسماعيل

تلقى أحمد محمد حمد الملك دراسته في أرقو ودنقلا الثانوية، ثم واصل دراسته الجامعية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم. عمل مدرسًا للغة الإنجليزية، ويقيم في هولندا منذ عام 1998، حيث عمل مع عدد من المنظمات المهتمة بالأدب وحوار الثقافات.

له العديد من الروايات والمجموعات القصصية التي تُرجم بعضها إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والهولندية، ومن مؤلفاته: «الفرقة الموسيقية»؛ «الخريف يأتي مع صفاء»؛ «سبعة غرباء في المدينة»؛ «الزمن قبل غارة الأنتينوف». وقد تُرجمت أغلب رواياته إلى عدد من اللغات الأجنبية.

يتميز الروائي أحمد الملك بخط سردي مختلف في الرواية السودانية، لفت إليه انتباه النقاد، ويمتلك قدرة على نسج وإعادة تكييف الأحداث الواقعية والمتخيلة والفانتازيا، وتوزيعها داخل ثنايا النص الروائي والقصصي.

حول تجربته الروائية ومسيرته الأدبية، كان لنا معه هذا الحوار.

كيف يعرّف أحمد الملك نفسه للقارئ؟

أسمي أحمد محمد حمد الملك، كتبت عددًا من الروايات والقصص القصيرة، وجد بعضها حظًا من النشر، بينما بقي البعض الآخر حبيس الورق أو الذاكرة الصناعية. حاولت في كتاباتي أن أكون إلى جانب الإنسان في طموحه للحرية والكرامة ولقمة الخبز وحبة الدواء. صارعت دون هوادة الاستبداد، وأقف ضد الحرب وضد تقسيم بلادنا أو تهميش مكوناتها.

ما هي المصادر التي شكّلت وعيك بالكتابة الإبداعية؟

القراءة والعيش مع الناس البسطاء في مجتمعات شهدت تحولات كثيرة بسبب الهجرة والفقر والحروب وعدم الاستقرار. التجارب الحياتية نفسها والهجرة كان لها أثر كبير في تشكيل وعيي بالكتابة.

تابعت منتوجك السردي أدبيًا، هل تدين لأحد؟

أحببت الكثيرين، أذكر منهم جوركي وماركيز والطيب صالح. قرأت «بندر شاه» و«ضو البيت» عشرات المرات بمتعة لا تضاهى، ربما لأنني شاهدت أناسًا يشبهون شخصياتها، ويتحدثون مثلهم، ويتشاركون الهموم نفسها، ويعيشون أساطيرهم الخاصة.

في الجانب الآخر، يقدم جوركي وتشيخوف صورًا أكثر واقعية، وربما بنفس مستوى قرب روايات الطيب صالح من بيئتها الحقيقية. أما ماركيز فهو مدرسة يتعلم منها الناس الكثير.

أنت منحاز لمن في عوالمك السردية؟

أنا منحاز للإنسان البسيط الطامح إلى الحد الأدنى من حياة كريمة. للناس الذين وصفهم الطيب صالح بأنهم أشبه بنبتة صحراوية تتحول أوراقها إلى أشواك، وتمتد حياتها وتستمر بالاقتصاد والتقدير فيها.

هل تعتقد بوجود ما يسمى بالرواية السودانية الحديثة؟

نعم، في تقديري أن الكثير من الكتابات الأدبية في السنوات الأخيرة يمكن أن نطلق عليها صفة الرواية الحديثة، كونها تحاول الابتعاد عن المألوف، وتجريب قوالب جديدة تركز على النفس البشرية، وتخاطب هموم الناس العاديين، وتسعى إلى إشراك القارئ.

في عام 1991 صدرت لك رواية من دار جامعة الخرطوم للنشر، وكانت رواية صغيرة بعنوان «الفرقة الموسيقية». ما ظروف كتابتها؟ وماذا كنت تريد أن تقول فيها؟

كتبت هذه الرواية في ظل المناخ الذي أعقب انقلاب الإنقاذ، بعد أن أُجهضت التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان. كان ذلك زمنًا مثقلًا بالخوف، تراجعت فيه الحريات، وتعرّض آلاف السودانيين للقمع والملاحقة والاعتقال، وأصبح مجرد التعبير عن الرأي فعلًا محفوفًا بالمخاطر.

كانت تلك محاولة من نوع ما للمقاومة من خلال الكتابة، ومحاولة لتقديم شهادة على زمن تحولات صعبة، وضعت البذرة، في تقديري، لما تعانيه بلادنا حتى الآن.

منذ أن غادرت السودان عام 1998 إلى هولندا، هل غادرت المكان واللغة؟ وهل شكّل

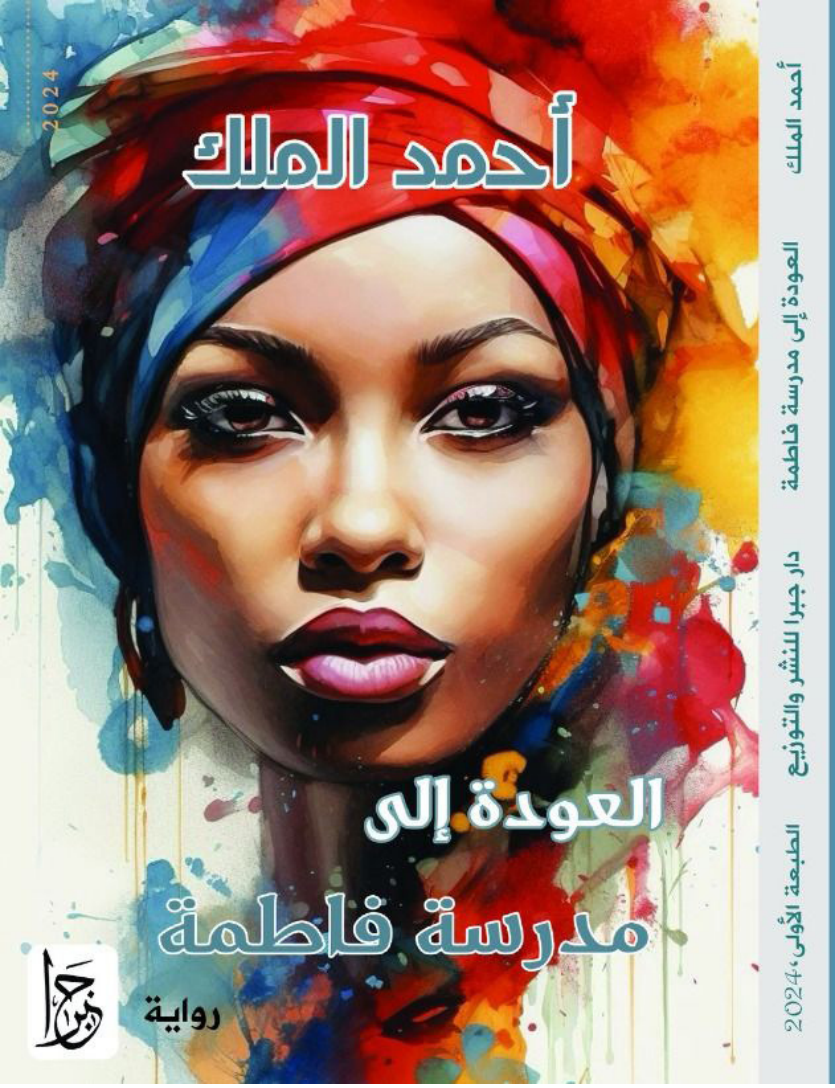

أحمد الملك
العودة إلى مدرسة فاطمة
دار جبرا للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى، 2024

أحمد الملك
روائي وقاص سوداني

منظر والده الملقى في العراء كان يؤرقه طوال اليوم، يستيقظ مذعورا ليلا في بعض الأيام، حين يرى والده يسير فوق كثبان الرمال بجلباب أبيض شبيه بالكفن، وقطرات الدم تسقط من خلفه في خط طويل، حتى يستحيل والده إلى نقطة بيضاء صغيرة في بحر الرمال.
أحيانا كان يستيقظ على حلم يرى والده فيه قادما من مكان بعيد، يقف أمامه ويقول له معاتبا: إلى متى ستتركني هكذا أنزف فوق الرمال؟ متى ستحضر لدفني في المقبرة مع جيراني؟

الطبعة الأولى، 2024

9 789923 805152

دار جبرا للنشر والتوزيع
@JabraBooks 962790586641

المنفى هويتك ككاتب؟

لم أغادر المكان ولا اللغة. خسارة المكان كانت صدمة بالنسبة لي. مثّلت الذاكرة بديلًا للمكان، قبل أن تقرّب العولمة المسافات.

تجربة العيش في مكان جديد ستضع، دون شك، آثارها عليك. هناك إيجابيات كثيرة، مثل الحرية التي تغنيك، على الأقل، عن الاختباء وراء الرمز، وهناك تحدي التعرف إلى مجتمع جديد يزخر بثقافات متنوعة.

لكن المكان الجديد سيسلبك أدواتك القديمة التي اعتدت على استخدامها في بيئة مختلفة، ويتركك نهبًا لذاكرة تهدد بالانفتاح على عوالم أخرى.

روايتاك «سبعة غرباء في المدينة» و«العودة إلى مدرسة فاطمة» تدور أحداثهما في أجواء الحرب والمآسي التي شهدها السودان خلال السنوات الماضية. هل يمكن تصنيفهما ضمن أدب الحرب؟

عاش السودان طوال عقود في حروب متواصلة شنتها السلطة لتثبيت أقدامها وأفكارها، وتركت تلك الحروب آثارها العميقة على بلادنا وشعبها.

لكن، في تقديري، حاولت دائمًا أن يكون اهتمامي منصبًا في المقام الأول على الإنسان: كيف يقاوم الخوف والتسلط، ويحافظ على كرامته، ويتمسك بالأمل وسط الخراب.

وإذا كانت الحرب حاضرة في رواياتي، فهي تبقى في تقديري خلفية تكشف جوهر الشخصيات، وتضعها أمام أسئلتها الوجودية والأخلاقية.

البعض يرى أننا نعيش عصر الرواية.. هل غطّت الرواية على الأجناس الأدبية الأخرى؟

لا شك أن الرواية أصبحت الجنس الأدبي الأكثر حضورًا وانتشارًا في العقود الأخيرة، سواء من حيث النشر أو الترجمة أو الجوائز أو اهتمام القراء. لكنني لا أعتقد أن هذا يعني أنها غطّت على الأجناس الأدبية الأخرى أو ألغت ضرورتها.

فلكل جنس أدبي مجاله الجمالي وقدرته الخاصة على التعبير. هناك تجارب إنسانية لا تستطيع الرواية أن تقولها بالكثافة التي يقولها الشعر، كما أن القصة القصيرة والمسرح والسيرة الذاتية تمتلك أدواتها وأسئلتها التي لا يمكن للرواية أن تحل محلها.

أظن أن الحديث عن عصر الرواية يعكس ازدهار هذا الفن أكثر مما يعني أن زمن الفنون

الأخرى قد انتهى. فالأدب يظل، في تقديري، فضاءً تتجاور فيه أشكال التعبير المختلفة، ويثري كل منها الآخر، ويبقى المعيار في النهاية هو جودة العمل وقدرته على ملامسة هموم الإنسان وتطلعاته، لا الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه.

كيف ترى مستقبل الكتابة الإبداعية في عالم الصورة والوسائط الحديثة، خاصة أن هذا الجيل لم يعد يقرأ الكتب الكبيرة؟

نحن، دون شك، أمام تحولات عميقة؛ فالصورة أصبحت أكثر تأثيرًا وحضورًا من الكلمة المكتوبة، كما أن الإيقاع السريع للوسائط الحديثة يزاحم الوقت الذي تتطلبه القراءة، خاصة قراءة النصوص الكبيرة.

ومع ذلك، في تقديري، فإن هذا لا يعني نهاية عصر الكتابة الإبداعية أو تراجع ضرورتها. فالرواية، على سبيل المثال، تقدم شيئًا مختلفًا عن الصورة؛ فهي تتأمل وتبني عوالم داخلية، وتعيد القدرة على فهم الإنسان من الداخل لا من الخارج فقط. وهذه وظائف لا تستطيع الوسائط البصرية، مهما بلغت قوتها، أن تحل محلها بالكامل.

أما فكرة أن هذا الجيل لم يعد يقرأ الكتب الكبيرة، فهي، وإن بدت صحيحة إلى حد ما، فإنها لا تعني اختفاء القارئ. هناك قارئ جديد يقرأ بشكل مختلف، وبوسائط متعددة، لكنه لا يزال يجتهد باحثًا عن العمق وعن المعنى.

أعتقد أن مستقبل الكتابة الإبداعية لن يكون في الصراع مع الصورة، بل في التعايش معها، وربما الاستفادة منها أيضًا. فالأدب الذي سيبقى حيًا هو ذلك القادر على التجديد وفتح منافذ جديدة، دون أن يتخلى عن جوهره في إضاءة التجربة الإنسانية وإثرائها وسط هذا الضجيج البصري المتسارع.

البعض يرى أن القصة القصيرة فن أوشك على الانقراض، كيف ترى ذلك؟

بالعكس، أرى أن سرعة إيقاع العصر تمنح القصة القصيرة أفضلية وأبعادًا إضافية تجعلها أكثر قدرة على المنافسة والتعايش مع الزخم البصري المتصاعد، ومع إيقاع الحياة الحديثة، كونها أشبه بومضة مكثفة تختزن تجربة إنسانية في مساحة زمنية محدودة.

إلى أي مدى تعتبر أن تجربتك السردية أخذت حقها من النقد؟

وجدت تجربتي اهتمامًا مقدرًا من عدد من النقاد، كتب عنها الأخ هاشم ميرغني، والأخ بكري جابر، والأخوان الروائيان الحسن بكري وأحمد ضحية، وكانت هناك إشارات متعددة إلى تلك الأعمال.

لكن بصورة عامة، أعتقد أن تقصير النقد مرتبط بتقصير النشر نفسه. فتعقيدات نشر الكتاب معروفة، وقد أعاقت نشر الكثير من الأعمال لشباب كان يمكن أن يقدموا الكثير.

لقد وضعت سلطة الثلاثين عامًا الماضية الكثير من القيود على نشر الكتب وتوزيعها. كما أن نشر كتاب في الخارج لا يضمن وصوله إلى القارئ في الداخل. وللأزمات الاقتصادية دورها أيضًا في إعاقة انتشار الكتاب.

ربما يكون الأمل في الثورة المعلوماتية، لكن، في تقديري، لا يزال أثرها محدودًا.

لديك ميل إلى الواقعية السحرية في الكتابة، ونلاحظ ذلك في روايتك «الخريف يأتي مع صفاء» المنشورة عام 2003. ما الذي دفعك إلى هذا الاتجاه؟

في رواية «الخريف يأتي مع صفاء»، كانت الحاجة إلى هذا النوع من التداخل بين الواقعي والمتخيل نابعة من طبيعة العالم الذي تحاول الرواية مقاربته، ومن الشخصيات التي سعت الرواية إلى وضعها في دائرة الضوء.

عوالمنا السودانية زاخرة بما يمكن وصفه بالواقعية السحرية السودانية، فالأسطورة تبقى جزءًا من حياتنا. وروايات كتاب الطبقات لم تنشأ من فراغ.

إن الميل إلى الأسطرة في الروايات السودانية، في تقديري، ليس هروبًا من الواقع، بل ربما محاولة لجعله أكثر واقعية، باعتبار أن العجائبي قد يكون أحيانًا أقرب إلى تفسير الحقيقة الداخلية للإنسان.

أذكر أنني كنت منشغلًا قبل سنوات بكتابة عمل ما، فجاءت جارتنا المسنة لتجلس بجانب والدتي، وترمي بقطع الودع أرضًا لتقرأ من خلالها أفكارنا. غرّد طائر فوق شجرة النيم، فأعلنت جارتنا أن مسافرًا سيصل اليوم، وبالفعل توقف البص القادم من أم درمان، وأخبرها أحدهم أن ابنها الذي يعمل في الخرطوم قد وصل في البص القادم من أم درمان.

أخيرًا، ماذا عن مشاريعك القادمة؟

أنا دائمًا مشغول بكتابة جديدة. لكن مشاكل بلادنا التي تدور في حلقة دائرية بلا نهاية، تجعلنا نراوح مكاننا في الهموم نفسها التي انطلقنا منها قبل قرابة أربعة عقود.

الاتجاه الخامس

قتل... المواطنين

د. كمال الشريف

ملخص

يتناول المقال قضية إدارة المال العام خلال فترة حكم الإنقاذ، مشيراً إلى ما يصفه الكاتب بوجود تجاوزات في ملف عائدات النفط، مستنداً إلى ورقة قيل إنها وُجدت ضمن ملفات حكومية قديمة وتحدثت عن مبالغ ضخمة لم تدخل القنوات الرسمية للدولة.

يرى الكاتب أن تحويل معاملات النفط الداخلية إلى الدولار بدلاً من العملة الوطنية أدى إلى إضعاف الرقابة المالية، وخلق نظاماً موازياً لإدارة الأموال خارج المؤسسات الرسمية، بما سمح – بحسب المقال – بتوسع ممارسات الفساد والاختلاس واحتكار الموارد بعيداً عن الخزينة العامة.

يشير إلى أن هذا النهج امتد لاحقاً إلى التعاملات المرتبطة بالدولة والحرب، حيث أصبحت بعض المصروفات والحوافز والنثريات تُدار بالدولار، في ظل اقتصاد يعاني من تهريب جزء كبير من موارده، خاصة عائدات الذهب، مما أثر على قدرة الدولة على بناء المؤسسات وتطوير الخدمات.

يخلص الكاتب إلى أن استمرار ضعف الإدارة المالية وغياب المؤسسية أسهما في تدهور الأوضاع الاقتصادية وإضعاف جهود إعادة الإعمار، معتبراً أن إصلاح الدولة يبدأ بإعادة المال العام إلى مؤسساته الرسمية وتعزيز الشفافية والرقابة.

واحد من ناس الإنقاذ كان عضوًا في قيادة الثورة، وأصبح وزير داخلية، وتقلد كتير من المناصب، لحدي ما بقى رئيس وزراء..

بكري حسن صالح.. ولمن قعد في كرسي المجلس، قعد يفتش في الدفاتر عشان يتعلم كيف يتعامل مع الوزراء بتاعنو.

راجع جلسات قديمة جدًا، لحدي ما وقعت في إيدو ورقة صغيرة، الظاهر اتنست.

بتقول إنو في مبلغ 66 مليار دولار من قروش النفط..

ما معروفة وين، ولمن بدأ في مراجعة عملية النهب هذه، لقى إنو المسألة بدت من يوم ما بدأ ناس الإنقاذ استلام آبار النفط الكانت محفورة.

وإنهم قالوا هم أول من قام بالحفر والتنقيب، وحتى الاكتشاف.. وكلها بالقروش.

ولكن وقف في تعاقدات الوزارة مع جهات داخلية وخارجية، وهنا كانت الكارثة.

إنو العملة السودانية، ووقتها كانت كويسة، قد تم إلغاؤها من أي سجلات لعمليات النفط الداخلية، وكلها بقت بالدولار.

وكانت هذه أول المعاملات الداخلية للحكومة بالدولار.

وهي طبعًا قضية نهب قبيحة، تضيع ملامح دخول أو خروج الأموال للخزينة الرسمية.

التي عملتها وطنية.

وقالت الورقة إن أموال تصدير النفط الأولى، الذي كان مشاركة مع الجنوب قبل الانفصال، عدم دخول الأموال للخزينة الرسمية من النفط المصدر طيلة الـ24 شهرًا الأولى.

وأن عددًا من منسوبي النظام، الذين لا ينتمون لأي وزارة، كانوا هم من يتحصلون على الأموال بالدولار، طبعًا منها النقدي، ومنها من يدخل في حسابات خارجية.

وأصبحت قضية أن تدفع الحكومة لمنسوبيها حوافزهم ومرتباتهم بالدولار هي أساس التعامل بين أفراد النظام.

وهذا طبعًا خارج نظام المنصرفات الحكومية السودانية.

وهنا تجد أن موضوع أن يجد الناس في دولاب عمر البشير بعد الثورة ملايين الدولارات..

وهي كانت خارج النظام المالي للدولة.

وهذا طبعًا نظام غير مؤسسي، يسهل عمليات الاختلاس والنهب في الدولة، واحتكار وارد البلاد من العملات الصعبة في أيادي أفراد، وليست وزارة.

وعندما بدأت المحرقة السودانية في العام 23، أصبح التعامل مباشرة في المرتبات والنثريات

وشراء كل معينات الحرب بالدولار.

وهذا طبعًا فساد ممتد، بحكم أن وارد العملة الصعبة للدولة ناتج عن فجوة تهريب 75% من صادر الذهب المهرب، عائدها دولار.

وليست نفطًا أو قمحًا أو دواءً.

بل هي مسألة إدارة أفراد للمعدن الموازن للعملة المحلية، والحامي الأمين لاقتصاد الدولة، خارج هياكلها.

ولهذا تجد أن مسألة إيجار مكاتب ومنازل وعربات ونثريات داخلية، وإعادة تعمير بيوت أو محال خاصة بالدولة، بالدولار.

ومنهم بعض الوزراء راتبهم سوداني، ولكن الحوافز والبدلات بالدولار.

وهذه هي من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم وجود بنيات تحتية، أو حتى إعادة بنيات تحتية تم تدميرها في الحرب، إن كان بواسطة الجيش أو المليشيا.

لم يتم وضع دراسة جدوى حتى لإعادة إعمارها، وكل الذي يحدث هو ترميم، وبالدولار أيضًا..

وهنا تجد أن مواصلة قتل الناس تستمر بمنهجية عالية، دون تدخل ملموس من الحاكمين.

حكاية من بيئتي
كوم (ود التوم)

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يحكي النص قصة كوم ود التوم، وهو تجمع من سبع نخلات ارتبط بذكريات أهل القرية وطفولة أبنائها. كان ود التوم يحرس نخيله بعناية، ويشتكي من الصبية الذين يقذفونه بالحجارة، لكنه كان معروفًا بطيبته وعفوه، فكانت شكواه أقرب إلى النصح منها إلى طلب العقاب.

ارتبطت شخصية ود التوم بحكايات شعبية عن زواجه من جنية تحرس النخيل وتخبره بمن يعتدي عليه، وهي حكايات تناقلها أهل القرية بين التصديق والشك. ومع ذلك ظل الرجل رمزًا للحنان والبساطة، يجمع بين الغموض والأسطورة وبين المحبة والرحمة.

بعد وفاة ود التوم عقب فيضان شديد، سقط كوم النخلات الذي ظل صامدًا لسنوات طويلة، فربط الناس بين رحيله وسقوط نخيله، بينما رأى آخرون أن السبب يعود لقوة الفيضان والظروف الطبيعية. وأصبح سقوط الكوم حدثًا مؤلمًا فقد معه الناس جزءًا من ذاكرتهم القديمة.

يتوسع النص ليتناول علاقة الإنسان السوداني بالنخلة، التي كانت مصدرًا للغذاء والمواد اليومية وجزءًا من الثقافة المحلية. كما يوضح أن تغير المناخ، وتراجع المياه، وارتفاع الحرارة، وتبدل البيئة، كلها عوامل تهدد بقاء الأشجار، ليصبح موت النخلة رمزًا لفقدان زمن وبيئة كان الإنسان أكثر ارتباطًا بها.

يا حليلو كوم ود التوم..
يا حليلو ود التوم ذاتو..

كان من عادتهما حين يعودان للقرية أن ينفذا زيارات لأي من المواقع التي شهدت طفولتهما. فما بين الجزيرة الموسمية، والمزارع الممتدة بين النهر والكروة (الحوض الفيضي)، والذي تفصله عن القرية تلك الغابة الكثيفة، قضيا سنوات مارسا فيها صنوفًا من شقاوة الأطفال، ومغامرات الصبيان. وكان لـ(كوم ود التوم) الذي لم يجداه هذه المرة نصيب وافر من الحكايات.

الكوم الذي ظل محروسًا بنظرات (ود التوم) حيثما كان في حقله، فعيونه ترقب المكان، وتحصي الزيارات البريئة وسواها. تلك التي تكون عاقبتها (عرضحال) يتسلمه كبير الأسرة، ليكون العقاب الذي لا بد منه في حضوره، والذي غالبًا ما يصبح (الجلد مع وقف التنفيذ).

تعوّد الآباء من (ود التوم) تلك الزيارات قبل توغل الأماسي، والتي تبدأ بالشكوى من (شقاوة العيال)، وتمتد إلى المحكمة والعفو، ولا تنتهي بالدروس المندسة في حكاياته الممتعة، خاصة تلك التي يحفظها عن أبيه، والتي يشهد عليها الكوم المكون من سبع نخلات تشرئب هاماتها إلى السماء متفرقة، فيما تتشابك وتلتقي عند الجذور.

وقد اشتهر (كوم ود التوم) بطعمه المغاير، وإنتاجيته الكبيرة، علاوة على طرحه قبل أسابيع عديدة من باقي النخيل بالمنطقة. ويقولون إن أباه قد أتى بشتلاته من ديار الدناقلة، حين عمل كـ(رواسي) لسنوات طويلة قبل أن يستقر به الحال ويعمر ساقية أجداده.

(ود التوم) حالة فريدة بين رجال القرية، بل قرى الجوار، يتهمونه بأنه (مخاوي)، أي أنه متزوج من (جنية)، يظنون أنها هي التي ترصد الزيارات السرية لـ(كوم النخلات)، وهي التي تجبره على تقديم شكواه، بيد أن (حنيته) تغلب حين يوقف العقاب، فهو لا يحتمل أن يرى إنسانًا يتأذى، لكنه في ذات الوقت لا يحتمل أن يقوم الصبية بقذف الحجارة على نخلاته.

حتى إن البعض بات يعتقد أن (جنيته) تسكنها، وأنها تتأذى من حجارتهم، لكنها لا تستطيع المساس بهم لأن زوجها لا يريد لها أن تظهر، ولا أن يصدق الناس حكاية زواجهما. ويرددون في غيابه:

«جنيتو تطلب وحنيتو تغلب»

لم يكن أهل القرية يجزمون بشيء، لكنهم أيضًا لا ينفون الأمر، فحكاية زواج الإنس من الجن كانت دائمًا حاضرة في المجالس، وإن كان الأمر (همسًا)، لكأنهم أنفسهم لا يريدون أن يصدقوا الحكاية. إلا أن البعض ينسج ما يسعى لأن يصدقه قبل الآخرين.

إذ يُروى أن (ود التوم) في شبابه، كان يبيت في الحقول أكثر مما يبيت في بيته. ويؤكد من تبقيه مشاغله بين الحقول بعض الليالي أنهم يسمعونه يغني مع حفيف سعف نخلاته. ويجزمون أنه يرى في الليالي المقمرة ما لا يراه غيره.

وفي إحدى تلك الليالي، عاد إلى القرية صامتًا، لا يتحدث إلا قليلًا، ولا يرفع صوته على أحد. ومنذ ذلك اليوم، بدأت حكاية الجنية التي لا تظهر إلا له، والتي ترفض أن يتزوج من سواها، وأنها تغار عليه من كل شيء، وهي التي تُبلّغه بكل زيارة سرية لنخلاته، وكل حجر يُقذف عليها، وكل خطوة تُداس على ظلها.

لكنه هو نفسه لم يكن ليخيف أحدًا، بل كان حنينًا إذا اشتكى، اشتكى بقدر، وإذا غضب، غضب بقدر، ثم يبتسم تلك الابتسامة التي تُطفئ النار في القلوب. حتى طلبه عقاب الصبية كان أقرب إلى تذكيرهم بعدم التعدي على حقوق الآخرين، أكثر منه طلبًا للعقاب، كأنه يرضي بذلك جهة ما، ثم يرضي قلبه الطيب بإيقاف التنفيذ.

ومع مرور السنين، صار الناس يخلطون بين الحقيقة والخيال. ويتساءلون فيما بينهم..

هل هو فعلًا (مخاوي)؟ أم أن طيبته الزائدة جعلت الناس يبحثون له عن تفسير خارق؟ أم أن الكوم نفسه، بما فيه من نخيل عتيق، وتمر لا يشبه تمر النواحي، هو الذي صنع الأسطورة، وجعلها تعشعش في رؤوس الناس؟

في ذلك العام جاء الفيضان عارمًا، ومعه ظهرت أوبئة وأمراض غريبة رحل على أثرها عدد من الأطفال ضعاف البنية، وكبار السن، من بينهم (ود التوم). وبعد أيام قليلة من وفاته، وعقب انحسار مياه ذلك الفيضان الذي لم تشهد القرية مثله منذ عقود، استيقظ الناس على خبر آخر لا يقلّ وجعًا، فقد وجدوا أن كوم النخلات قد توسّد الأرض.

لم يصدق أحد في البداية. الكوم الذي ظل واقفًا في وجه الريح، وفي وجه الصبية، وفي وجه الزمن نفسه، كيف يسقط دفعة واحدة، كأن روحًا واحدة كانت تسنده، فلما غابت، غاب معها؟

ربط الناس بين الأمرين كما يفعل أهل القرى دائمًا حين تتجاوز المصائب حد الاحتمال.

مات ود التوم... فماتت نخلاته، ولعل جنيته قد غضبت ولم ترد للسر أن ينكشف، فقامت

بإسقاط النخلات.

لا.. إنه الفيضان الذي آثر أن يأخذ ما تبقى من العهود القديمة.

هذه المرة وبشهادة الكثيرين كان الفيضان من العنف بالقدر الذي أسقط الكثير من أشجار النخيل، وأشجار السنط والسدر في النواحي، وأن الأمر لا علاقة له بالجن ولا بالسرّ، بل بالطبيعة حين تثور، وتغضب.

وهل تغضب الطبيعة؟

مع ذلك... ظلّ الناس يشعرون بأن سقوط الكوم لم يكن عاديًا. والحقيقة أن سقوط نخيل (ود التوم) لم يكن حدثًا طبيعيًا يمكن أن يمر دون التوقف عنده.

النخلة - بطبيعتها - من أكثر الأشجار قدرة على الصمود. إنها تحتمل العطش، وتقاوم الريح، وتعيش في تربة لا تصمد فيها أشجار أخرى. لذلك، حين تسقط نخلة، فالأمر لا يحدث إلا إذا اختلّ شيء كبير.

وقد وثق للأمر (حميد)، الذي لم يكن ليفوت شأنًا مثل هذا..

نصعد على مر الجراحزي نخلة صاح عوافي...
لو عنف الرياح الصاقعة.. أهوال الفصول..
البودي.. آفات الذبول
قِدرن على ساقه الهطيط تقع... وآب تموت
روحًا المدردحة ما بتفوت
جسدًا المعمر بالخلود
قلبًا المقمّر بالكفاح
زي السلام.. تلقاها خشّت في البيوت
وبي كل صراح
....

وتلك حكاية أخرى قد نعود لها يومًا حول العلاقة الوثيقة بين النخلة والإنسان، وتلك الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التي نشأت حولها، فكل جزء من النخلة كان يُستغل بالكامل دون إهدار. إذ ارتبطت النخلة بالحياة الاقتصادية والدينية والاجتماعية للناس منذ آلاف السنين، فكانت مصدرًا للغذاء الأساسي، ومادة للبناء، وللوقود.

أما موت الأشجار المفاجئ فله حكاية أخرى لا تقل قسوة من سقوط (كوم ود التوم)، فالأشجار مثل البشر تمامًا، قد تبدو في الصباح واقفة بكامل عافيتها، ثم تنهار فجأة في يوم قائظ أو بعد ليلة رطبة خانقة.

ويصف علماء النبات هذا بـ(الذبول الهيدروليكي)، حين تعجز الجذور عن سحب الماء الكافي بسبب موجات الحر الطويلة أو تملّح التربة، أو تغيّر نمط الأمطار بسبب التغيرات المناخية. فحين يحدث انقطاع مفاجئ في تدفق الماء داخل الجذع، تتوقف الخلايا عن العمل، وتنهار الشجرة كما ينهار قلب الإنسان.

مع تغيّر المناخ، اختلت أشياء كثيرة، إذ تغيّر نمط الأمطار، وصار المطر يأتي دفعة واحدة ثم يغيب شهورًا، فتتشقق الأرض. ويختل نظام التربة. كما ارتفعت درجات الحرارة بنسبة تتجاوز قدرة النخلة على تبريد نفسها.

ثم هناك هذه الهبوب غير المألوفة، رياح تأتي من اتجاهات لم يعتدها النخيل، خاصة وأن أشجارًا أخرى كانت تخفف من حدة الرياح قد أزيلت في الآونة الأخيرة. ويشير البعض إلى حمى انتشار صناعة الطوب، الأمر الذي يتطلب الكثير من خشب الحريق.

ألم يتراجع كذلك منسوب المياه الجوفية؟

ألا يتسبب هذا في موت النخلة من الأسفل؟

ألا تشيخ الأشجار مثلما يشيخ الإنسان؟

ألم يتغير المكان؟

والنخلة كما الإنسان تموت من الشيخوخة، مثلما تموت من تغيّر الظروف التي كانت تمنحها الحياة. ولذلك، حين مات (ود التوم)، لم تمت معه الأسطورة فقط، بل ماتت البيئة القديمة التي كان يحرسها بعينه وقلبه. وكأن الكوم كان آخر ما تبقى من زمن يعرف مواعيد المطر، ويحفظ اتجاه الريح، ويفهم لغة الأرض.

عصية على النسيان؟؟

السر السيد

ملخص

يستعيد الكاتب مقالاً عن الفنانة السودانية الراحلة فتحية محمد أحمد، مؤكداً أن الهدف ليس استحضار الذكرى فحسب، بل مقاومة نسيان المبدعين الذين أسهموا في تشكيل الوجدان الثقافي السوداني، سواء في حياتهم أو بعد رحيلهم.

ولدت فتحية محمد أحمد بمدينة الأبيض عام 1948، والتحقت بالمسرح القومي عام 1970، وكانت من رائدات الدراما السودانية، حيث قدمت أعمالاً بارزة في الإذاعة والتلفزيون والمسرح، وشاركت في عشرات المسلسلات والمسرحيات التي رسخت حضورها الفني.

يرى الكاتب أن الفنانة، رغم عطائها الطويل وتميزها في تجسيد الشخصيات، لم تحظَ بالتقدير الذي تستحقه، وظلت تواجه المرض والمعاناة بصبر وكبرياء، بينما غابت عن كثير من مظاهر التكريم الرسمية.

يختتم الكاتب بالتأكيد أن فتحية محمد أحمد، التي رحلت في مايو 2022، تركت إرثاً فنياً كبيراً يستحق الاحتفاء، داعياً إلى إنصافها وتخليد اسمها حتى تظل، كما يقول، «عصية على النسيان».

إشارة:

كتبت هذا المقال عن الممثلة القديرة فتحية محمد أحمد، ونشرته في صحيفة الرأي العام عام 2014، وأستعيده اليوم مع بعض التعديلات، لا لمجرد استعادة ذكرى، بل مقاومةً لذاكرةٍ اعتادت أن تنسى مبدعيها؛ بعضهم بعد الرحيل، وبعضهم وهم أحياء.

بين قوسين:

إنها امرأة من عامة أهل السودان؛ طيبة القلب، صبورة، وتتمتع بحضور آسر في قلوب زملائها وأبنائها وبناتها من المسرحيين. ولدت بمدينة الأبيض عام 1948، وتقول سيرتها المسرحية إنها التحقت بالعمل في المسرح القومي عام 1970، كما شاركت ممثلة، منذ المواسم المسرحية الأولى في المسرح القومي مع نهاية الستينيات، في العديد من الأعمال الدرامية الإذاعية والتلفزيونية.

وهنا نشير إلى أنها دخلت هذا المجال الصعب، خاصة في ذلك الوقت، لتلحق بركب السابقات من الفنانات الرائدات؛ الفقيدات، لهن الرحمة والرضوان: آسيا عبد الماجد، وفوزية يوسف، ومنيرة عبد الماجد، ونعمات حماد، وبلقيس عوض.

عندما أراها في دهاليز الإذاعة أعود إلى الوراء، وأستحضر أعمالها: الحيطة المايلة، ذلك المسلسل الإذاعي الشهير، والنار والرماد، ومشاركاتها في ركن المرأة، وانسى همومك، ودكان ود البصير، وغيرها. وفي دراما التلفزيون حضرت في مسلسلات الدلالية، وبائع السموم، ومهمة خاصة جدًا، وموت الضان، وحكايات سودانية، وغيرها، كما شاركت في تمثيليات المرق المكسور وفي انتظار الرحمة وغيرهما.

أما في المسرح فقد شاركت في مسرحيات على عينك يا تاجر، وخطوبة سهير، وعريس لقطة، وساعة الصفر، وحالة طوارئ، وغيرها، وفي مسرح الطفل قدمت سندريلا، وود أم حجر، والديك الشاطر. لذلك فهي صاحبة سجل عظيم ومتنوع في مجال التمثيل.

عندما ألتقيها أكاد ألمس الحنان والمحنة، وأرى للشموخ أجنحة، وفي الوقت نفسه أرى النكران والجحود، إذ لم تجد فتحية الاهتمام الذي تستحقه، ومع ذلك ظلت صامدة في مشوارها، برغم المرض والمعاناة، بعزة وشموخ.

وقد يكون هذا الاعتزاز بالنفس هو ما حدَّ من فرصها في سوق التكريم الاستعراضي الذي نشهده من حين إلى آخر، ومن أعلى المستويات. فهذا السوق، باستعراضيته ومباهاته المسيَّسة، لم يكن قادرًا على أن يرى أمثال الفنانة فتحية، مع كل حضورها الفصيح الذي يقدره جمهورها من رجال ونساء السودان.

وأتساءل هنا: كيف جاز لنا ألا نعطي هذه الفنانة العظيمة ما تستحقه من تكريم؟

ومع ذلك يجدر بي أن أذكر أن شبكة مبادرات نساء القرن الأفريقي «صيحة» قد كرمتها، ذات مساء بهيج، بالمسرح القومي في سبتمبر 2009، تقديرًا لريادتها الاستثنائية في مجال استثنائي.

ويتكامل الحديث عن الممثلة فتحية عندما نتوقف عند دورها في خطوبة سهير، وتجسيدها لشخصية سكينة، والدة سهير وزوجة خليل.

هنا يمكن القول إن فتحية كانت الخيط الذي ينتظم به إيقاع العرض؛ فهي مشدودة إلى عملاقين من عمالقة التمثيل: مكي سنادة في دور خليل، وتحية زروق في دور سهير.

وشخصية سكينة هي شخصية الزوجة المغلوبة على أمرها؛ المقهورة التي تقاوم القهر بالكلام، حتى ولو كان كذبًا ومحض خيال، في مسرحية يحتل فيها الحوار حيزًا مقدرًا.

سكينة: يعني هسة ياها سهير الرابطاك بالبيت دا... ما كدى؟ طيب كويس، لكن كلامك دا ما تنكرو... وكدى في الأول خلى اليوم دا يمر بسلام، وبعدين تعال ردد لي كلامك دا تاني... شن دايرة عندك بعد دا؟ وشن داير عندي؟ كان قبيل كنت مجبورة، وبعد بتي تتعرس ما في شي يجبرني... وما تقول دي أنا ما كنت منتظراها منك!! من يومي عارفاك ما راجل عديلة ولا راجل طويلة... لكن القسمة. ثم في حنق: والزمن دا كلو ما تقول إنت الكنت ماسكني... وهي تدق صدرها بيدها: أنا الكنت ماسكاك... وما ماسكاك ريدة فيك، لكن مراعاة لي خاطر بتي... وياريتني ما كنت راعيت لي خاطرها...

الخاتمة:

هذه هي الممثلة فتحية محمد أحمد؛ فنانة بهذا العطاء الثر والمتميز، عطاء بدأ منذ ستينيات القرن الماضي، واستمر حتى وفاتها في مايو 2022.

أفليس من حقها علينا جميعًا أن نكرمها، وأن نضعها في المكانة التي تستحق، وأن نجعلها عصية على النسيان؟

سيرة وطن مندثرة

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال الكمونية بوصفها أكثر من مجرد أكلة سودانية، فهي جزء من الذاكرة الشعبية وطقس اجتماعي يعكس الكرم والألفة. فقد كانت تُحضّر من الأحشاء الداخلية للحوم بطريقة خاصة تعتمد على البهارات والنار الهادئة، وتحولت عبر الزمن إلى رمز للهوية والموروث، حيث ارتبطت بالمناسبات واللقاءات الأسرية.

يشير إلى أن الكمونية كانت في الماضي وجبة بسيطة ومتاحة للجميع، خاصة في الأحياء الشعبية والقرى، وكانت رائحتها تملأ الشوارع وتجمع الجيران حول موائد مشتركة. لكن الحرب وارتفاع الأسعار غيّرا واقعها، فتحولت من طعام الفقراء إلى وجبة نادرة ومكلفة، وأصبحت مرتبطة بالقدرة على تحمل الغلاء أكثر من كونها متاحة لكل الناس.

يربط الكاتب بين الكمونية والعسلية، المشروب السوداني التقليدي الذي كان يقدم بعدها لتخفيف أثر البهارات وإكمال طقس المائدة. فالعسلية لم تكن مجرد مشروب، بل جزء من ثقافة الضيافة والاحتفاء بالضيف، إلا أنها هي الأخرى تراجعت بسبب ارتفاع تكاليف إعدادها، لتصبح ذكرى مرتبطة بأيام الرخاء.

يخلص إلى أن الطعام يحمل ذاكرة الشعوب وهويتها، فالكمونية والعسلية تمثلان جانباً من حياة سودانية كانت قائمة على المشاركة والكرم والبساطة. ورغم ما فرضته الحرب من فقدان لهذه الطقوس، يبقى الأمل في عودة الاستقرار وعودة تلك النكهات بوصفها رموزاً لوطن وذكريات لا تموت.

الكمونية، تلك الأكلة التي تعبق برائحة التراب والذاكرة، هي عند السودانيين أكثر من مجرد طبق يُقدم على المائدة، فهي هوية وموروث وطقسٌ من طقوس الألفة التي لا تعرف التصنع. فالكرشة والمصران والأمعاء الداخلية للخروف أو البقر ليست مجرد قطع من الأحشاء تُلقى في القدر، بل هي تحفة طهوية لا يجيد فنها إلا من تعب وتعلم من الأمهات والجدات كيف يحولون هذا المهمل إلى كنزٍ من النكهات الترابية الجريئة.

تبدأ عملية التحضير بتنظيفها وتنقيتها من الشوائب بدقةٍ متناهية، ثم تُسلق في قدر كبير لتأخذ تلك النكهة التي لا تُقاوم. بعد أن تتم عملية تنظيفها توضع في قدرٍ عميق مع كميات وفيرة من الكمون الحب والثوم المدقوق والفلفل الحار الأحمر والأسود والملح والبهارات المشكلة، ومن ثم تُترك على نار هادئة لساعات طويلة حتى تتشرب كل تلك النكهات، وتصبح المرقة كثيفة وحمراء اللون، يتصاعد منها بخار عطري يملأ البيت بأكمله، فتحس وكأن المطبخ يبتهج لهذا العرس.

وهذه الأكلة التي كانت في الماضي القريب أكلة الفقراء والمتعبين، وطبقًا يوميًا يُقدم دون تكلف، كانت الكرشة تباع في الأسواق بثمن بخس لا يكاد يُذكر، أما الأحشاء الداخلية فقد كانت تُوزع دون حساب.

وقد كانت الأسر السودانية في القرى والأحياء الشعبية تتسابق لشرائها، لأنها وجبة دسمة ومشبعة وبأقل التكاليف. كانت رائحة الكمونية تفوح في الشوارع والأزقة كل صباح إيذانًا بحلول وجبة الإفطار، وكان الجيران يتجاورون بها ويهدي بعضهم بعضًا، فلا يمر بيت دون أن يشم رائحة جاره، وهذه المشاركة الاجتماعية جعلت من الكمونية طقسًا جماعيًا لا يأكله أحد بمفرده أبدًا.

ولكن تلك الروح الجميلة هي ما غابت عنا اليوم مع غلاء الأسعار الجنوني الذي التهم كل شيء، وبسبب الحرب التي دمرت كل مقومات الحياة في السودان، وانهيار العملة المحلية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات خيالية.

لقد أصبحت الكمونية اليوم بمثابة سلعة نادرة لا يصل إليها إلا الأغنياء، فالكرشة التي كانت تساوي قروشًا باتت تساوي أضعاف كيلو اللحم البقري نفسه، والأحشاء الداخلية أصبحت تباع بسعر فلكي، وكأن الأسواق تتلاعب بحنين الناس.

ومع هذا الغلاء الفاحش والجشع الذي استشرى، ما زال السودانيون يتزاحمون على شرائها ويتنافسون عليها، لأن طعمها في الفم يعلو على كل المنطق الحسابي، وكأنها صارت رمزًا للعز والكرم، وكأن من يستطيع اليوم أن يأكلها أو يدعو إليها هو سيد معترف به في مجتمعه.

إن هذا التحول العجيب جعل الكمونية تمر بمرحلة جديدة تمامًا، حيث تحولت من أكلة الفقراء إلى أكلة الأغنياء، وأصبحت تُقدم في الولائم الكبرى والمناسبات السعيدة كدليل على الجود والقدرة على مواجهة الغلاء، وكأن الحرب قد قلبت المعادلة رأسًا على عقب، فما كان زهيدًا صار ثمينًا، وما كان متاحًا للجميع صار محصورًا في أيدٍ قليلة.

والناس اليوم حين يتذكرون أيام الرخاء يتنهدون بحسرةٍ على تلك الموائد التي كانت تمتلئ بأطباق الكمونية دون حساب، وحين يمرون على محلات الجزارة ويرون الأسعار الفلكية لا يملكون إلا أن يرفعوا أكفهم بالدعاء أن تعود الأيام كما كانت، وكأن أحلامهم أصبحت تصطدم بواقع مرير فُرض عليهم بالقوة، حيث أصبحت المعيشة كفاحًا يوميًا لا يترك للشخص مساحةً للتمتع.

ورغم كل هذا الألم الاقتصادي، يبقى السوداني متعلقًا بكمونيته وكأنها آخر حصن من حصون هويته، فلكل أسرةٍ سودانية طريقتها السرية في تحضير الكمونية، فكل أم لها وصفتها الخاصة التي تناقلتها عن أمها وجدتها، وتلك الوصفات تورث كالكنوز ولا تباع.

وحين يأتي الضيف العزيز على قلبهم، لا يجدون أكرم له

من أن يقدموا له طبقًا من الكمونية الفواحة، مع الخبز البلدي الساخن، فيجلسون حوله ويأكلون بطيب خاطر وكأنهم يعانقون تراب الوطن، ولعل تلك اللحظة هي أجمل ما في الأكلة، حيث الأيدي المتشابكة، والحديث المتدفق، والضحكات التي تعلو فوق هموم الحياة، والطعم الخرافي الذي يحتاج إلى مضغ متعب أو بذل مجهود، وكأن كل لقمة تُخرج منً أعماقها قصة وحكاية.

فالمضغ البطيء يحرر كل النكهات المخبأة داخل الأمعاء، ويخلق تجربة حسية طويلة لا تضاهيها نعومة اللحم العادي، وكأن الأكلة كلها تدعوك للتأني والاستمتاع بدلًا من الاندفاع.

وبعد أن تفرغ من أكل الكمونية وتشعر بلهيب الفلفل والكمون يملأ صدرك ومعدتك، لا تجد أمامك إلا شيئًا واحدًا يروي ظمأ البهارات ويطفئ حرارتها الثقيلة في جوفك.

هنا يأتي دور العسلية، ذلك المشروب السوداني الشعبي الأصيل الذي لا يعرفه إلا من عاش في ربوع السودان وتذوق طقوسه. فالعسلية هي مشروب تقليدي بامتياز يُصنع من الذرة البيضاء أو الذرة الرفيعة التي تُنقع في الماء وتُترك لتتخمر بشكل طبيعي لعدة أيام في أوعية فخارية، حتى تكتسب تلك الحموضة الخفيفة والنكهة القوية المميزة التي تختلف من بيتٍ لآخر حسب مهارة الصانع ومدة التخمير.

تُشرب العسلية باردة، وهي أخف من المريسة بكثير، والغرض من شربها ليس التحلية بل الهضم والتهدئة، فهي في الثقافة السودانية رمز للكرم والعافية، وتُشرب في أكواب صغيرة بعد الوجبات الدسمة، خاصة الكمونية، وكأنها تنهي الطقس بطريقةٍ سلسة، وتريح المعدة من ثقل اللحوم والبهارات، فهي تعادل الحموضة وتزيد من إنتاج كريات الدم الحمراء، وتترك خلفها إحساسًا بالارتياح والاكتفاء.

ولها في الموروث السوداني مكانة عظيمة، حيث كانت الأسر تحضرها في البيوت وتخزنها في الجرار الفخارية لتكون جاهزة طوال الوقت، وكثيرًا ما تُقدم للضيوف كبادرة ترحيب وتكريم، لا سيما في المناسبات الاجتماعية والأعياد والأفراح، وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من مائدة الكرم السودانية.

وحين يشربها الضيف يشعر بأنه دخل في عمق الثقافة السودانية، وأن مضيفه لم يبخل عليه بشيءٍ من عاداته الأصيلة. فارتباط العسلية بالكمونية ليس ارتباطًا عابرًا، بل هو ارتباط وجداني وحسي، لأن الكمونية بكل ثقلها وحرارتها تحتاج إلى هذا المشروب البارد الخفيف الذي يعمل كالمبرد للجهاز الهضمي.

وكثير من كبار السن في السودان يؤكدون أن الكمونية دون عسلية ليست كمونية، وأن العسلية دون كمونية تفقد قيمتها، وكأنهما توأمان روحيان لا يفترقان، وكأن الحياة السودانية نفسها تعتمد على هذا الثنائي العجيب الذي يجمع بين النار والعطش والبرد والارتواء.

لكن هذه المتعة المزدوجة التي كانت بالأمس القريب متاحة للجميع وبأبخس الأثمان، أصبحت اليوم بعيدة المنال بسبب الحرب التي أشعلت أسعار كل شيء، فقد أخبرني محدثي بأن جك العسلية قد تجاوزت قيمته أكثر من عشرة آلاف جنيه، ولا يتم صناعتها إلا بشكل مسبق وخصيصًا، وذلك بفعل ارتفاع نفقات تحضيرها، فالذرة نفسها، التي هي المادة الأساسية للعسلية، ارتفع سعرها بشكل جنوني، وكثير من الأسر لم تعد قادرة على تحضيرها، بل اكتفت بذكريات طعمها القديم، فباتت العسلية تُشرب في المناسبات النادرة جدًا.

فكما تحولت الكمونية إلى أكلة الأغنياء، تحولت العسلية إلى مشروب الحنين والذكريات، وأصبح السودانيون حين يتسامرون في ليالي الشتاء الباردة، لا يتحدثون عن السياسة ولا عن الحرب، بل يتحدثون عن طعم الكمونية التي مضت، وعن حلاوة العسلية التي غابت، وكأن الغلاء لم يسرق منهم الطعام فقط، بل سرق منهم طقوسهم وهوية مجالسهم.

لقد أصبحت تلك الموائد التي كانت تعج بالأطباق والأكواب مجرد صور في ذاكرة الجيل القديم، يسردونها لأبنائهم وكأنها أساطير من زمنٍ ولى.

ورغم كل هذا الألم والحسرة، يبقى الأمل في قلوب السودانيين أن تنتهي هذه الحرب الغاشمة، وتعود الحياة إلى طبيعتها، وتعود الكمونية إلى الأسواق بأسعارها المتواضعة، وتعود العسلية إلى الجرار الفخارية، حتى يعودوا إلى طقوسهم الجميلة، ويأكلون ويشربون وكأن شيئًا لم يكن.

إن ذاكرة الطعام لم تغب أبدًا في قلوب وأذهان السودانيين، لأن الكمونية والعسلية في النهاية ليسا مجرد طعام وشراب، بل هما ذاكرة حية لوطنٍ لا يموت، وإرث ثقافي ينتظر أن يعود كما كان، عطرًا في المطبخ، وبهجة على المائدة، وحضنًا دافئًا لكل سوداني اشتاق إلى بيته وإلى أرضه وإلى طعم أيامه الأولى.

الدمعة العالقة

باتجاه محمد طه القدال و المعتز محمد المختار

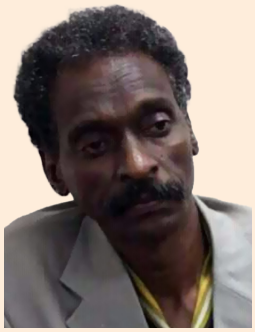

خالد عمر

لن أسمَحَ للشِّعر أن ينأى عن يَديكَ
ويأخُذَني- من تحت قنطرةِ المراثي-
بعيداً في الكلامِ ووهناً في اللُّغَة
لن أسمَحَ للمجازِ إستعارَةَ نجمةٍ واحدة
من سماءٍ أنت رصعّتها بما ملكت يداك
من نُورِ الحقائقِ والحكمةِ البالغة
نجمةٌ قَد يُلألئهَا المجازُ ويرقَى
ليستبِقَ الوقائعَ في ملكوتِ حُزنِكَ
حيثُ يَلقَى من بهائِك ياسيّدي شيئاً من الإعراب
إن خابَ أو صَدَقا
لن أسمَحَ بالحِيَل التى تُعطِي لنفسي ذَريعةَ
أن تُطابِق نفسَها وتُآلِف الأشياءَ ظناً
بأنّك فى اليَقينِ تمدُّ خيطَ الضوءِ للذاتِ بالذات
فتستَهِينُ نفْسي بالحياةِ وتسحبُ الخيطَ
لتطفُرَ من ناظرِيَها الدمعةُ العالقة.

لن أسمَحَ للوقتِ أن يقفزَ من فوق وصاياك
ويمضي رافعاً كتفيّهِ مثل رُخٍّ أهوجٍ
ليقالَ (الوقتُ كالسيف) ،
و بلا هوادةٍ يفصلُ لحظةَ السّهوِ
عن نظرةِ الصّحوِ
في مشهدِ الغَضَب
وكما أوحيت لي سأدرِّبُ الوقتَ
أن يركضَ في المدى جَذِلاً ويسعى
بالنّدى والنّورِ والظلّ ، يسعى بالحنين
و أزكى ما تجلّى من لهب
ليحملَ من وصاياك المصابيح المفاتيح
التي
حين يحمِلُها يُقالُ في فرحٍ الوقتُ لا كالسّيف
، (الوقتُ من ذهب) .
فلا يفوت الأوانُ أبداً
و ذاكرةُ الحُرِّ تَبقى موجةً منورةً لا تنطفئ في التّيهِ
و لا تملُّ مدارَها في عصَبِ الزمان الحُرِّ..
بيضاءَ أحياناً زرقاءَ أحيانا .... هيفاءَ قد تبدو
وأحياناً مُعذَّبَةً .. لكنها لا تُستَلَب .

ها أنت ذا بالموتِ تُكملُ ماابتدأتَهَ بالحب
وتُلقى على التَّاريخِ بالحُرّيةِ القُصوى سلامَك كاملاً
تُوقف الصمتَ على أشراطِهِ
والكلامَ على أشراطهِ
وتُوقفني جليّاً على صِدقيّةِ ما يفصِلهُما من سَبب.

ها أنت ذا مُصْغٍ و صمتيَ مُغلقٌ .. كلاميُ مغلقٌ
لكنك حين تصعدُ هامساً بالشّوق (يا ولَدي ، الدروب)
فإنك قادرٌ تسحرهُما بالفعلِ قبل الهمس
تشعلهُما شَغَفاً طروباً بالثّبات على الحياة
و فتحاً مُبيناً على أُفقِ الحواسِّ الخَمْس.
ها انت ذا و بحفنةٍ محَظيّةٍ
من طينِ هذى الأرض تعلو -

على مرأى من الأفلاك في حرج الأساطير -
تشدَهُنا جميعاً و تَرتِقُ جُرحَ هَذى الشَّمس
كي تَقوي أشعتُها على إنضاجِ حقلِ الحُلم
في الأرياف
أو كنسِ الفسادِ هُنا من إرثِ البلاد الرَّثّ .

أمامك الآنَ حيثُ إليَّ ساقتنى وصاياك
مُختلفاً وحيّ
وطعمُ دمِ الفوارسِ المسفوحِ في ناصيةِ
الإمكان
يحتلُّ ذائقتي ويُعيد معرفتي من جديدٍ
بالتذوق والطرب

أيُّ المواقفِ يا سيّدي هذا ؟!
لا الشِّعرُ يربطُني - ضروريا - عليّ
ولا المأساةُ تدفعُني- صريحا - للهَرَب
كانت وصاياك الحقائقَ والرقائقَ في قُوَّةِ
الأشياء
كانت وصاياك التَّثبُتَ بالجمالِ و وصلَه
كلّما ضجَّ الهوانُ واقترب الشَّغب
كانت وصايا الأرضّ
لأنّك نبرةٌ في جوهرِ الإصغاء
والأذنُ القصيّةُ عن كَذَب
كانت وصايا العرض لأنّك الثوبُ النقيُّ
المُنتخَب
كانت وصايا النّاس
لأنّك في البداوَةِ فارسٌ
وفي الحَضَرِ الحَصُورُ من الأفارقةِ العَرَب
كانت وصاياَ الغيم
لكلِّ نهرٍ أضاعَ بين شجاعةِ الكونيِّ
بين شناعَةِ اليوميِّ
أسرارَ الينابيع ، في مجرى الحياةِ
وعن ضفتيّهِ أغترب .

إسبانيا تبكي أرجنتين ميسي... وتتوج بكأس العالم

كيف روض منتخب «لا روخا» عبقرية البرغوث وجعلته يبدو بشرياً ؟

ملخص

أمضى الأسطورة الأرجنتيني ليونيل ميسي معظم مسيرته الكروية المذهلة في تبسيط المعضلات التكتيكية المعقدة، وجعل المستحيل يبدو سهلاً فوق العشب الأخضر. لكن الماتادور الإسباني قَلب المعادلة رأسًا على عقب في نهائي كأس العالم التاريخي، مساء الأحد في نيوجيرسي، ليعيد «البرغوث» إلى خطوط البشر، وينهي صياماً إسبانياً عن اللقب المرموق دام 16 عاماً. في تلك الليلة، تحولت كل لمسة لميسي إلى عبء ثقيل، وبات كل دوران بالكرة يقود إلى نفق مسدود، بينما أُغلقت مسارات التمرير الأرجنتينية قبل أن تبدأ.

لم تكن خطة المدرب الإسباني تعتمد على الأساليب التقليدية الكلاسيكية؛ لم نشهد رقابة لصيقة أو ظلاً يلاحق ميسي في أرجاء الملعب، بل كان المخطط الإسباني أكثر عمقاً وذكاءً. لقد فرضوا سيطرة خانقة على المساحات الحيوية المحيطة به، وقطعوا حبال الوصل التي تربطه بزملائه.

سُمح لقائد الأرجنتين بالتراجع للخلف لتسلم الكرة، لكن نادراً ما كان يُسمح له بتهديد الثلث الأخير لمرمى «لا روخا». وحينما تحرك ميسي بين الخطوط، كان لاعب وسط إسباني يغلق زاوية التمرير الأمامي، بينما يضغط آخر فوراً على لمسته الأولى، في وقتٍ حافظ فيه خط الدفاع على تلاحمه الصارم لمنعه من الالتفاف والانطلاق. أدرك الإسبان مبكراً أن إقصاء ميسي تماماً ضرب من الخيال، فكان هدفهم الأسمى هو التحكم في البقعة الجغرافية التي يستلم فيها الكرة.

ونتيجة لذلك، عثرت الأرجنتين على قائدها في مناطق عميقة وقرب خط المنتصف، وهي حيازة عقيمة لم تشكل خطورة حقيقية. وكلما اقترب ميسي من الصندوق، ضاقت الخيارات وتلاشت المساحات.

خنق شريان الإمداد

بدأ الحصار الدفاعي الإسباني قبل وصول الكرة إلى قدم ميسي؛ حيث ضغط المهاجمون على مدافعي الأرجنتين بزوايا مدروسة لمنع التمرير العمودي عبر العمق، وتكفل لاعبو الوسط بحماية الخطوط الأمامية، مما أجبر «التانغو» على الهروب نحو الأطراف. وبحلول الوقت الذي كانت تعود فيه الكرة للعمق، تكون المنظومة الإسبانية قد استعادت تنظيمها الحديدي.

كان الضغط الإسباني جماعياً وذكياً، ولم يكن اندفاعاً عشوائياً مستمراً؛ إذ انتظروا محفزات محددة للانقضاض، مثل لمسة أولى سيئة، أو تمريرة خلفية، أو استلام لاعب أرجنتيني للكرة وظهره للملعب. وبمجرد ظهور الإشارة، كان يتحرك الكتف بالكتف جماعياً.

هذا التناغم الفائق حرم الأرجنتين من ميزة التمريرات القصيرة السريعة التي يعتمد عليها ميسي للهروب من مصيدة الضغط. أُغلق الخيار الأول، ورُوقب الثاني بصرامة، بينما فُرض على الثالث التراجع للخلف. تحرك ميسي بعيداً عن مركزه، لكن الهيكل الإسباني ظل ثابتاً؛ إذا تبعه لاعب وسط، ملأ الفراغ زميل آخر فوراً. لم تتبع إسبانيا اللاعب، بل حمت الخريطة.

تيكي تاكا بنسخة عصرية

قد يربط البعض هذا الجيل بفريق 2010 الذهبي نظراً للإيمان المشترك بالاستحواذ كوسيلة للسيطرة، إلا أن الفوارق تبدو شاسعة. فبينما كان جيل 2010 يخنق الخصوم بتمريرات قصيرة بطيئة، تميز هذا الفريق بتهديد هجومي مرعب عبر الأطراف، بوجود أجنحة وسعت رقعة الدفاع الأرجنتيني، وظهراء قدموا الدعم الذكي.

كان للاستحواذ الإسباني أنياب واضحة؛ فلم تكن الحيازة غاية بل وسيلة. تحركوا بصبر، لكنهم انطلقوا بسرعة الصاروخ فور ظهور الثغرة. وكان تغيير إيقاع اللعب هو المفتاح الحاسم؛ فرغم قدرة الأرجنتين على الصمود أمام التحضير البطيء، إلا أن التحولات الخاطفة والتمريرات المباشرة أجبرتها على التراجع المذعور، ليخلق اتساع الهجوم فجوات في العمق استغلتها إسبانيا ببراعة. لم تكن تيكي تاكا كلاسيكية، بل نسخة مطورة للكرة الحديثة السريعة.

معركة الوسط

حُسمت المعركة في وسط الميدان تكتيكياً قبل وقت طويل من طرد إنزو فرنانديز في الدقيقة 93، الذي ترك بلاده بعشرة لاعبين. سيطرت إسبانيا على الإيقاع تماماً؛ وخلق لاعبو وسطها زوايا تمرير مثالية عند الاستحواذ، وأغلقوها بإحكام عند الدفاع، مع تجنب الوقوف على خط واحد، مما أتاح لهم الالتفاف حول الضغط الأرجنتيني بسلاسة.

أرادت الأرجنتين تحويل النهائي الصاخب إلى مواجهة فوضوية ومتقطعة تناسب أسلوب التحولات السريعة وعبقرية ميسي في اللحظات الخاطفة، لكن إسبانيا رفضت الانجرار لهذا السيناريو. عمد الإسبان لتخفيض الرتم كلما حاولت الأرجنتين الانتفاض، وتسريعه كلما ترهل التوازن اللاتيني، مستخدمين الكرة كأداة لحرمان ميسي من التأثير.

وجاءت البطاقة الحمراء لفرنانديز لتلخص حجم الإحباط الأرجنتيني؛ فبعد إنذار أول للاعتراض، تأخر في التدخل على الواعد باو كوبارسي ليُطرد بالإنذار الثاني. كان خروجاً مؤلماً، لكنه نتاج طبيعي لمباراة قضى فيها الأرجنتينيون جل أوقاتهم يطاردون الأشباح والكرة وليمنحوا الاسبان اللقب الذي استحقوه.